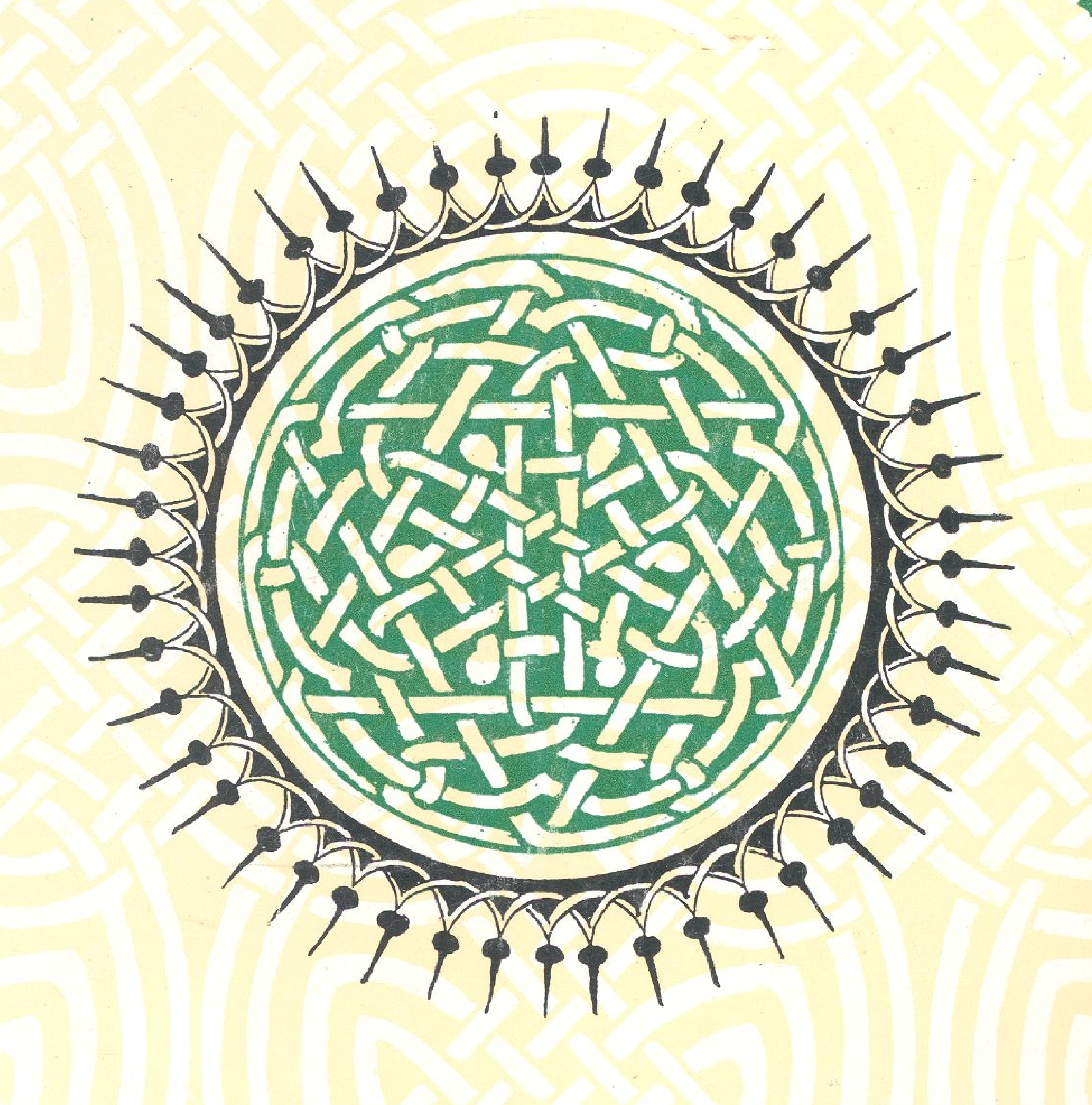
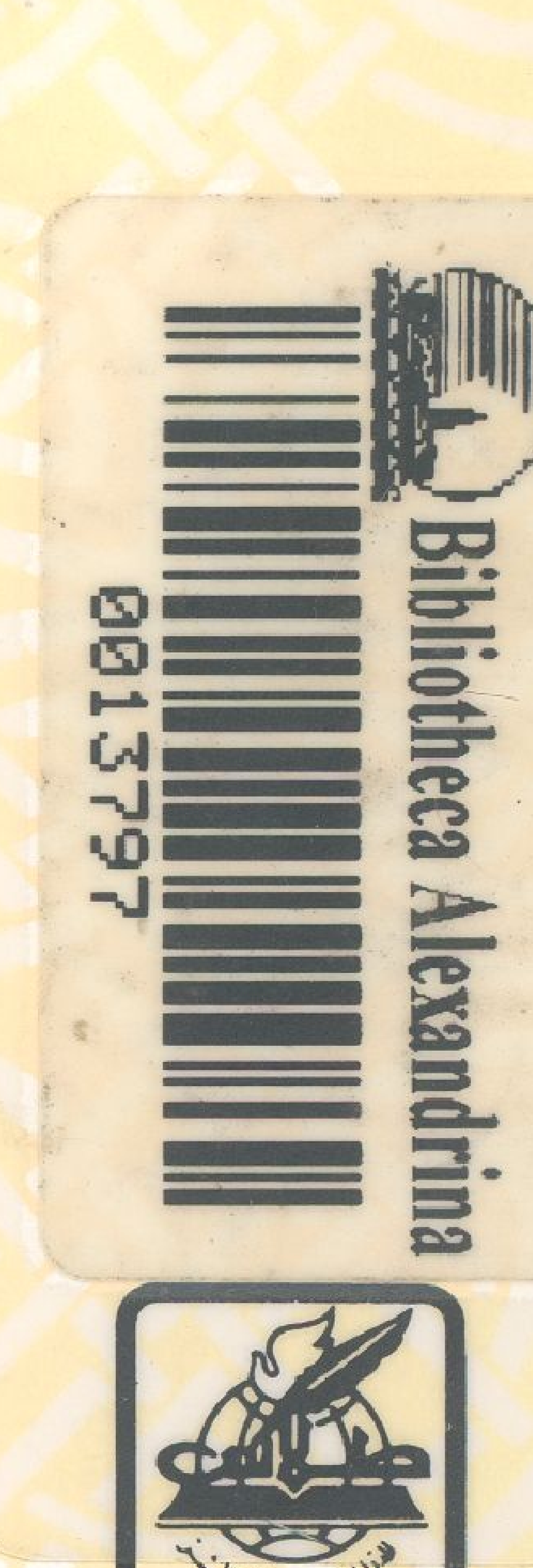
الدكتورة نجدت خماش

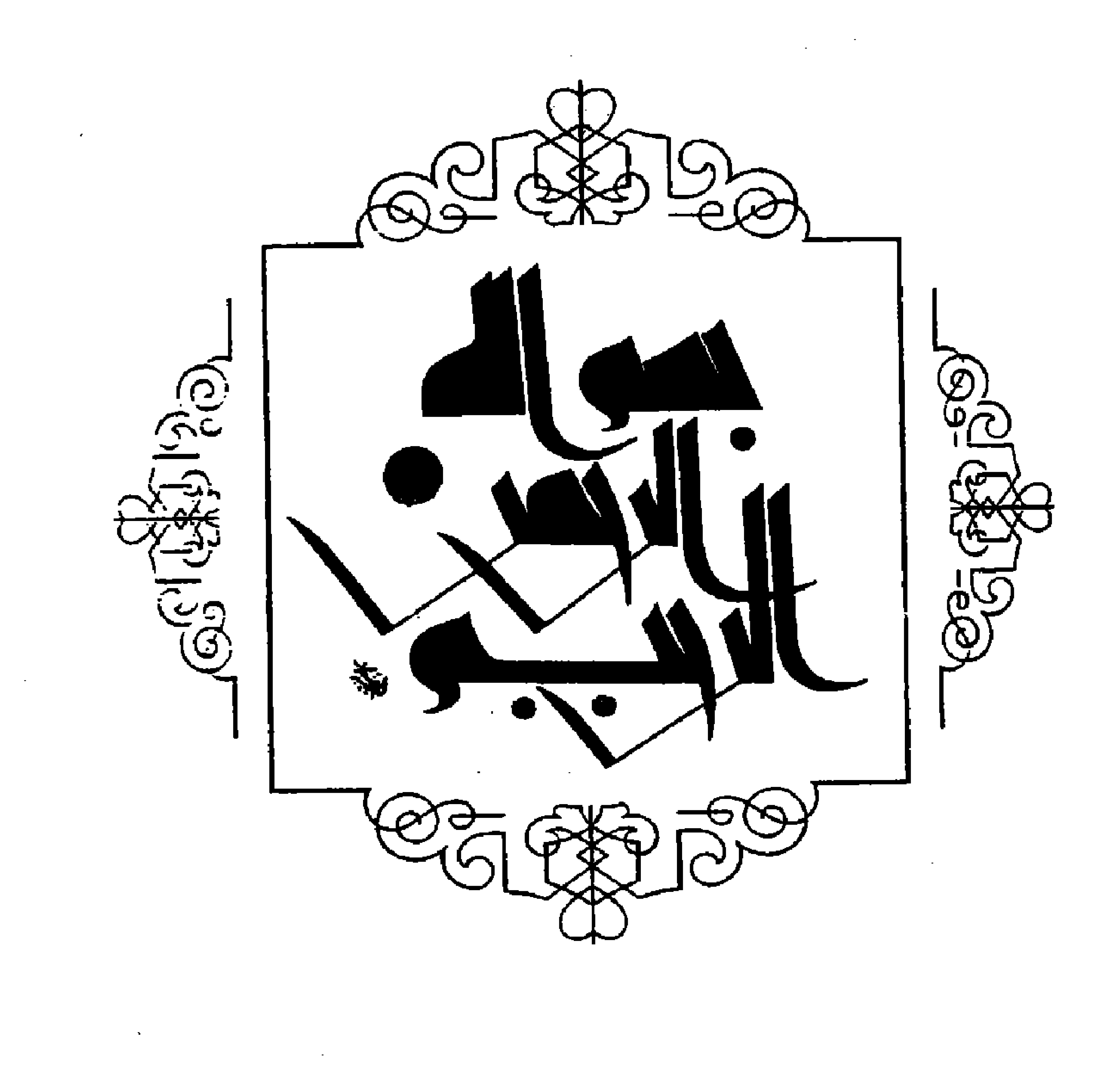
دراسات في التاريخ الإسلامي



الدكتورة نجدت خماش

دراسات في التاريخ الإسلامي



مقدمة

إذا كان لا بُدَّ لأي مؤرخ أو مؤلف أن يصدر مؤلفه بمقدمة يمهد بها السبيل للاطلاع والإحاطة بمضمون كتابه، فإن عناوين أبحاث كتابي هذا تقدِّم للقارئ نفسها بنفسها، وهي عبارة عن أبحاث أُلقيت في ندوات أو نشرت على مدى فترات متباعدة من الزمن في مجلات متخصصة، لا يتتبعها عادة إلا المهتمون بدراسة التاريخ.

والتاريخ العربي الإسلامي يزخر بنفائس الكتب، ولكن المعلومات عن أوضاع المجتمع الإسلامي في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والإدارية والمالية والاقتصادية إنما هي متناثرة في كتب التراث، وقلَّ أن تجتمع هذه المعلومات في مصدر واحد، ومن هنا تنشأ أهمية الأبحاث حين يسعى الباحث جهده لجمعها والتنسيق بينها وربط الأحداث المتعلقة بها بعضها بعضاً؛ وعلى الرغم من الصعوبات والعقبات التي تعترض سبيل البحث في هذه النواحي فقد بذلت أقصى الجهد كي أزود المكتبة العربية وأقدِّم للقارئ مقالات لها صلة إما بالعصر الأموي أو ببلاد الشام، وكان للندوة الثقافية النسائية في دمشق الفضل في تشجيعي على جمع بعض تلك المقالات في كتيب واحد.



عناصر السكان
توزعهم وتكوينهم الاجتماعي في الشام
في صدر الإسلام



عناصر السكان، توزعهم وتكوينهم الاجتماعي في الشام في صدر الإسلام

١

إن إعطاء صورة عن السكان في بلاد الشام وتوزيعهم وتكوينهم الاجتماعي في صدر الاسلام يقتضي منا دراسة كل الروايات المتعلقة بالفتوح وبأحداث الفتنة الأولى والثانية، لأن هذه الروايات تساعدنا على تتبع العناصر السكانية التي كانت موجودة في الشام قبل الفتح، وما أصاب هذا التوزع من تغيير نتيجة للفتوح ولاستقرار القبائل العربية فيها وهجرة بعض العناصر منها واسكان عناصر أخرى.

العرب: تذكر المصادر العربية وجود قبائل عربية في بلاد الشام قبل الفتح، ولكن المعلومات التي تقدمها فيما يتعلق بهجرة العناصر العربية إلى الشام والآثار التي تركتها شديدة الغموض، ولولا التأييد الذي حصل عليه العلماء من النقوش الكتابية ومن المؤلفات المعاصرة، لأضحت هذه المعلومات عديمة الجدوى، كما أن هناك أسماء قبائل عربية كثيرة غير مذكورة، لأنه لم يكن لعلماء الأنساب علم بها، وهي التي نجد أسماءها في الكتابات الجاهلية التي هي كتابات عربية وإن اختلفت عن عربيتنا «وباينت لهجتها لهجتنا»[1]

يشير اليعقوبي أن قضاعة كانت أول من قدم الشام، وكان أول من قدمها من قضاعة تنوخ، فملكهم الروم على من ببلاد الشام من العرب، ثم غلبت بنو سليح[2]. أما الطبري، فيذكر أن كثيراً من تنوخ الذين كانوا قد توجهوا مع مالك وعمرو ابني فهم ومالك بن زهير لحقوا بالشام إلى من هنالك من قضاعة، بعد أن ضبط أردشير بن بابك أول ملوك الساسانيين العراق لأنهم كرهوا أن يقيموا في مملكته[3]، أي أن هذه الهجرة نحو الشام كانت حوالي النصف الأول من القرن الثالث الميلادي لأن أردشير بن بابك هو مؤسس السلالة الساسانية التي يبدأ حكمها

سنة ٢٢٥م. أما الهجرة الأولى من قبائل تنوخ سواء نحو العراق أو الشام فربما كانت في النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي.

ونستنتج مما يرد عند الطبري واليعقوبي والمسعودي وابن عبد ربه وغيرهم أن تنوخ التي استقرت في الشام كانت من قبائل قضاعة، وأن بني سليح هم عرب نسبهم النسابون إلى سليح بن حلوان بن عمران بن الحاف من قضاعة(٤)، ثم سارت غسان إلى الشام فقدموا البلقاء وسألوا سليحاً أن يدخلوا معهم فيما دخلوا فيه من طاعة ملك الروم، فكتب سليح إلى ملك الروم وكان منزله بأنطاكية، فأجابهم إلى ذلك وشرط عليهم شروطاً(٥)، أما ابن عبد ربه، فيذكر أن سليح هو عمرو بن حلوان بن عمران، بينما الضجاعمة هم من بني سعد بن سليح، وأنهم هم الذين كانوا ملوك الشام قبل غسان(٦)، ويبدو مما يذكره المستشرق نولدكه أن الضجاعمة كانوا عمالاً للروم على عرب مشارف الشام وأن جدهم ضجعم عاش في أواخر القرن الرابع للميلاد وأخذ من الروم لقب فيلارك Phylarch (٧)، وأنه تنصر وتنصر معه عدد كبير من أتباعه، ولم يتغلب الغساسنة على الضجاعمة بسهولة ويسر، على أن هذا النصر الذي أحرزه الغساسنة على بني سليح لم يؤد إلى زوالهم، أو زوال الضجاعمة نهائياً أو هجرهم للمنطقة، إذ يرد ذكر بني سليح بن حلوان في حاضر قنسرين(٨)، كما كان الضجاعمة من القبائل العربية المعروفة عند ظهور الاسلام. فقد وقفوا مع سكان دومة الجندل في عنادهم ومقاومتهم لخالد بن الوليد، وكان رئيسهم إذ ذاك ابن الحدرجان(٩)، كما زار الشاعر النابغة الذبياني أحدهم ببصرى وذكر ذلك في إحدى قصائده:

لعمري لنعم المرء من آل ضجعم
نزور ببصرى أو ببرقة هارب(١٠)

أما الغساسنة فهم باجماع النسابين من الأزد، أزد اليمن، وكانت ديار ملوك غسان باليرموك والجولان وغيرهما من غوطة دمشق وأعمالها، ومنهم من سكن الأردن من أرض الشام(١١). ويستفاد مما يذكره الشعراء، أن مركز الجفنيين الأهم كان الجولان الذي كان يقع في ولاية فلسطين الثانية(١٢)، كما يذكر هؤلاء الشعراء أن الغساسنة كانوا يقيمون بالقرب من دمشق في موضع على نهر بردى يعرف بجلق(١٣)، ويذكر حسان مواضع عديدة تقع في ملك غسان من جنوبي الجولان إلى أطراف دمشق(١٤)، ولم تكن سلطة الأمير الجفني تقف عند حدود ولاية ما، بل كانت تتجاوزها وتمتد على كل القبائل الرحل أو شبه الرحل التي كانت دائماً، أو في أوقات معلومة في فلسطين الثانية، والولاية العربية، وفينيقية الثانية(١٥)، كما أن سلطته في البيداء كانت تمتد إلى الحد الذي كان العرب يخشون فيه بأسه وسلاحه، أي إلى ماوراء سلسلة القلاع التي تعين حدود امبراطورية الروم(١٦). ورغم المنطقة الواسعة التي كان يمتد إليها النفوذ الغساني فإننا لا نرى كما يقول نولدكه، إشارة إلى أن الغساسنة كانوا يمتلكون أياً من الأماكن الحصينة أو من المدن التي كانت مراكز للجيش كدمشق وبصرى أو تدمر التي حصنها جستنيان(١٧)

وضعضع دخول الفرس لبلاد الشام سنة ٦١٣ ــ ٦١٤م ملك بني جفنة، ففر بعض أمرائهم إلى بلاد الروم والتجأ البعض الآخر إلى داخل الصحراء، ولذلك فإن المصادر العربية أثناء الفتوح تشير إلى وجود قبائل غسان في مرج راهط[١٨]، ومرج الصفر[١٩] والثنية[٢٠] ومرج عذراء[٢١] وهي مناطق حول دمشق. بالاضافة إلى قبائل غسان ترد أسماء قبائل كلب وبهراء وسليح وتنوخ ولخم وجذام[٢٢]، وبلقين وبلي وعاملة[٢٣]. ويطلق الاخباريون لفظ عرب الضاحية أو المستعربة عندما يذكرون القبائل العربية في الشام أثناء الفتح، ففي رواية السري عن شعيب عن سيف أن أبا بكر أمر خالد بن سعيد أن ينزل تيماء وأن لا يبرحها وأن يدعو من حوله بالانضمام إليه.... «فأقام فاجتمع إليه جموع كثيرة، وبلغ الروم عظم ذلك العسكر، فضربوا على عرب الضاحية البعوث... فنفر إليهم من بهراء وكلب وسليح وتنوخ ولخم وجذام وغسان»[٢٤]. أما في أحداث سنة ١٤هـ فيذكر الطبري نقلاً عن ابن اسحاق أن هرقل سار في الروم حتى نزل أنطاكية ومعه من المستعربة لخم وجذام وبلقين وعاملة[٢٥]، ثم يضيف ثانية ومعه من المستعربة من غسان وتلك القبائل من قضاعة، وعندما يطلق الاخباريون لفظ العرب المستعربة، فهم لا يقصدون نسبها، لأن من بينها من هو من أصل قحطاني على حسب مذهب أهل الأنساب في نسب القبائل، وإنما يريدون من هذا المصطلح القبائل التي كانت قد سكنت في الشام وأطرافها، وخاصة تلك التي دانت بالنصرانية، وتأثرت بالثقافة الآرامية وبلهجتها، وذلك لظهور هذا الأثر فيها وعلى لهجتها[٢٦]. وقد فضلت غالبية القبائل العربية المستعربة السكنى في أطراف المدن في مواضع قريبة من البادية، عرفت عندهم بالحاضر، فكان في أكثر مدن الشام الداخلية مثل حلب وقنسرين وحمص ودمشق حاضر يقيم فيه العرب، فكان حاضر قنسرين لتنوخ نزلوه وهم في خيم الشعر، ثم ابتنوا فيه المنازل فدعاهم أبو عبيدة إلى الإسلام فأسلم بعضهم، وأقام على النصرانية بنو سليح بن الحاف بن قضاعة[٢٧]. كذلك كانت تسكن في أطراف قنسرين قبائل طيء، ويطلق على منطقة سكناهم حاضر طيء، نزلوا بها في الجاهلية على أثر الحروب التي وقعت بينهم واستدعت تفرقهم[٢٨]. وكان بقرب مدينة حلب حاضر يدعى حاضر حلب يجمع أصنافاً من العرب من تنوخ وغيرهم، فصالحهم أبو عبيدة على الجزية، ثم أنهم أسلموا بعد ذلك إلا أنهم ظلوا مقيمين في حاضر حلب وأعقابهم من بعدهم إلى ما بعد وفاة الخليفة هارون الرشيد[٢٩].

وأطلق الطبري على أرض فلسطين اسم أرض قضاعة لكثرة القبائل القضاعية فيها[٣٠]، كما أننا نفهم من نص يورده المسعودي في معرض حديثه عن العرب واختيارهم سكنى البدو، أنهم كانوا يسكنون أغوار الأرض كغور بيسان وغور غزة من بلاد فلسطين والأردن، وأن القبائل التي سكنت هذه الأغوار هي من قبائل لخم وجذام[٣١].

هذه القبائل التي سكنت بلاد الشام قبل الفتح كانت إما قضاعية أو يمانية، وكانت النصرانية منتشرة فيهم وأكثر وضوحاً وأوسع انتشاراً منها بين عرب العراق، فأمراء الغساسنة[٣٢] عند ظهور الاسلام وسادات القبائل النازلة في مناطق حكم الروم ونفوذهم كانوا على هذه الديانة،

وإن كانوا على المذهب اليعقوبي الذي يخالف مذهب البيزنطيين، وكان لدخول الرؤساء فيها أهمية في انتشارها في قبيلة الرئيس محاكاة وتقليداً لعمله. ويذكر الجاحظ أن النصرانية كانت فاشية في العرب وغالبة عليها إلا مضر، فلم تغلب عليها يهودية أو مجوسية ولم تفش فيها النصرانية إلا ما كان من قوم منهم نزلوا الحيرة يسمون العباد فانهم كانوا نصارى، ولم تعرف مضر إلا دين العرب ثم الإسلام. وغلبت النصرانية على ملوك العرب وقبائلها على لخم وغسان والحارث بن كعب بنجران، وقضاعة وطيء في قبائل كثيرة وأحياء معروفة، ثم ظهرت في ربيعة فغلبت على تغلب وعبد القيس وأفناء بكر[٣٣].

رغم هذا الانتشار الواسع للقبائل في أطراف المدن والبادية والأغوار، فإن من الصعب أن نتبين نسبتهم السكانية، فالروايات لا تذكر عدد السكان إلا عرضاً، كما أنها لا تذكر سوى عدد المقاتلة أحياناً مع اختلاف كبير في الأرقام، ففي رواية محمد بن اسحاق عن عروة بن الزبير (ت ٩٤هـ) أن هرقل نزل مآب من أرض البلقاء بمائة ألف من الروم ومائة ألف من العرب المستعربة[٣٤] ويذكر ابن الأعثم أن جبلة بن الأيهم نزل الغوطة من أرض دمشق في أربعين ألفاً من العرب المتنصرة بالخيل والسلاح والعدد[٣٥]، أما عدد المستعربة من غسان وتلك القبائل من قضاعة التي كان يقودها جبلة بن الأيهم في معركة اليرموك فكان عددهم اثني عشر ألفاً وفق رواية ابن اسحاق[٣٦].

هذه الروايات رغم اختلافها تظهر أن العرب كانوا نسبة سكانية لا يستهان بها في المنطقة، وأن الروم كانت تعتمد عليهم كمقاتلة، فلما كان الفتوح انتشر العرب في بلاد الشام كلها، وكانت جيوش المسلمين التي قدمت لفتح بلاد الشام نواة القبائل التي سكنت الشام ومصر بعدئذ، وليس بين أيدينا إحصاء تاريخي دقيق يرشدنا إلى معرفة القبائل العربية التي نزلت بلاد الشام وعددها عند الفتح وبعده، إلا أننا نستطيع استخلاص إحصاء تقريبي لها عن طريق تتبع جيوش الفتح والامدادات، واعتماداً على أخبار الوقائع التي جرت بين المسلمين إبان الفتنة الأولى والثانية والثالثة. ينقل البلاذري عن أبي مخنف أن أبا بكر عقد لكل أمير في بادئ الأمر على ثلاثة آلاف رجل، فلم يزل أبو بكر يتبعهم الامداد حتى صار كل أمير في سبعة آلاف وخمسمائة، ثم تتام جمعهم بعد ذلك أربعة وعشرين ألفاً[٣٧] أما رواية السري عن شعيب عن سيف في الطبري فتذكر أن جميع فرق المسلمين كانوا واحداً وعشرين ألفاً سوى عكرمة في ستة آلاف[٣٨]. فلما نزل المسلمون اليرموك، استمدوا أبا بكر الذي طلب من خالد بن الوليد التوجه إلى الشام لدعم إخوانه هناك وهنا تختلف الروايات في عدد المقاتلة الذين ساروا مع خالد فالبلاذري يورد أن خالداً سار من العراق في ثمانمائة، ويقال في ستمائة، ويقال في خمسمائة[٣٩]، أما الطبري فيورد روايتين عن السري عن شعيب عن سيف، الأولى تذكر أن خالداً قدم على المسلمين في تسعة آلاف بينما تشير الرواية الثانية إلى أن إمداد أهل العراق مع خالد كان عشرة آلاف[٤٠]، ويذكر ابن أعثم أن خالداً جمع أصحابه الذين قدم بهم من الحجاز واليمامة فكانوا سبعة آلاف فارس فخرج بهم خالد

من الحيرة متوجهاً إلى الشام[٤١] . ونتيجة لهذا الاختلاف في عدد الذين قدموا مع خالد ولاهمال بعض المصادر ذكر الامدادات التي أرسلها أبو بكر ، اختلفت الروايات في عدد المقاتلة في معركة اليرموك ، فهم أربعة وعشرون ألفاً عند البلاذري[٤٢] وستة وثلاثون ألفاً وفق رواية ، و ٤٦ ألفاً وفق رواية أخرى في الطبري[٤٣] ، أما ابن أعثم فيذكر أن جند المسلمين الذين اجتمعوا قبل موقعة اليرموك كانوا سبعة وثلاثين ألفاً[٤٤] ، ولم يلبث أن وصل عامر بن حذيم في ثلاثة آلاف فصار المسلمون في أربعين ألفاً ، ثم قدم مدد آخر من الخليفة بقيادة سويد بن الصامت ممن كان بالمدينة ممن يصلح أن يوجه به إلى العدو ، فعرضهم فكانوا ثلاثة آلاف ، فكان عدد المسلمين الذين اشتركوا في معركة اليرموك ثلاثة وأربعين ألفاً[٤٥] ، وأعتقد أن الروايات التي تذكر الامدادات التي أرسلها أبو بكر أكثر منطقية وقبولاً ، لأن أبا بكر كان قد أولى الجبهة الشامية اهتمامه الأكبر ، كما أنه كان على علم بالجيش الضخم الذي حشده الروم والذي بلغ حسب الروايات ما بين ٢٠٠ ألف و ٢٤٠ ألفاً .

أما القبائل التي اشتركت في معركة اليرموك ، فإننا نلاحظ أن الأزد ، وفق رواية ابن عساكر وابن حبيش ، كانوا ثلث الناس ، كما ضم الجيش قبائل حمير وهمدان ومذحج وخولان وخثعم وكنانة وقضاعة وجذام وكندة وحضرموت ، ولم يكن بين القبائل أسد ولا تميم ولا ربيعة لأن تلك الأماكن لم تكن دارهم ، وإنما كانت دارهم عراقية ، فقاتلوا أهل فارس والعراق[٤٦] ، ونستنتج من هذه الرواية ومن مواطن القبائل فيما بعد أن القبائل اليمانية كانت تؤلف الأكثرية في هذا الجيش ولعبت الدور الأكبر في فتوح الشام ، ذلك أن القبائل كانت تفصح في بعض الأحيان عن ايثارها منطقة دون أخرى وقتال قوم من المشركين دون آخرين ، ووراء هذا الاختيار تكمن نزعات قبلية وعوامل أخرى تتصل بالبيئة والجوار والعادات المألوفة وغير ذلك . وعندما سأل عمر سروات بجيلة ووفده : «أي الوجوه أحب إليكم ؟ قالوا : الشام ، فإن أسلافنا بها ، فقال : بل العراق فإن الشام في كفاية » ، فلم يزل بهم ويأبون حتى عزم على ذلك وجعل لهم ربع خمس ما أفاء الله على المسلمين إلى نصيبهم من الفيء[٤٧] . وحين أراد عمر ندب الناس مع سعد بن أبي وقاص أراد أهل اليمن من النخع التوجه إلى الشام وكرهوا السير إلى العراق ، فاضطر عمر إزاء اصرارهم إلى توجيه نصفهم إلى العراق والنصف الآخر إلى الشام .

ونظراً لجلاء قسم كبير من أهل المدن الساحلية ، كصيدا وعرقة وجبيل وبيروت[٤٨] وجبلة[٤٩] وجلاء سكان بعض المدن الداخلية ، كدمشق وحمص وبصرى وغيرها[٥٠] ، فإن القبائل العربية الوافدة إلى بلاد الشام كانت تتفرق في حواضرها وتنزل المنازل التي جلا عنها أهلها أو يقاسمونهم منازلهم أحياناً[٥١] ، وكانت المدن تقسم خططاً بين المسلمين ، كما فعل السمط بن الأسود الكندي بحمص[٥٢] ، أما الطبري فيذكر أن أبا عبيدة عندما صالح أهل حمص أنزلها السمط بن الأسود الكندي في بني معاوية ، والأشعث بن مئناس في السكون[٥٣] ، والمقداد بن الأسود في بلي[٥٤] ، كما نجد اهتماماً بالغاً باسكان المقاتلة المدن الساحلية ، إذ كتب عمر إلى أبي

عبيدة أن يرتب بأنطاكية جماعة من المسلمين أهل نيات وحسبة ويجعلهم مرابطة(٥٥)، واهتم معاوية بشكل خاص في خلافة عثمان بن عفان عندما ولي الشام والجزيرة بالمدن الساحلية وشحنها بالمقاتلة كما فعل باللاذقية(٥٦)، وطرطوس وبانياس(٥٧)، وعن الواقدي عن مشايخ من أهل الشام أن معاوية رم عكا عند ركوبه إلى قبرص ورم صور، وأنهم نزلوا صور والسواحل وبها جند من العرب وخلق من الروم، ومن ثم لم يلبث أن نزع إليهم أهل بلدان شتى فنزلوها معهم وكذلك جميع السواحل(٥٨).

وعندما حدثت الأحداث بالمدينة في خلافة عثمان، خرج منها رجال إلى الأمصار مجاهدين منهم من أتى البصرة ومنهم من أتى الكوفة، ومنهم من أتى الشام، وبقي من كان بالشام، بينما رجع الباقون إلى المدينة(٥٩). وبعد مقتل عثمان خرج عاصم العقيلي مع قبيلة قيس من الكوفة يريدون معاوية فأسكنهم أرض الجزيرة(٦٠)، وترك بنو الأرقم بن النعمان بن عمرو من آل كندة الكوفة وتوجهوا إلى معاوية لأنهم كانوا عثمانيين فأنزلهم الرها(٦١)، وكذلك نزل خالد بن عقبة بن معيط الجزيرة أثناء الفتنة وبقي ولده بها(٦٢). وفي أثناء الفتنة الثانية تفرق من كان بمكة من شيعة بني أمية خوفاً على أنفسهم فصاروا إلى الشام(٦٣) كما أخرج أهل المدينة من كان مع عمرو بن سعيد بن العاص من بني أمية(٦٤).

أما مواطن القبائل العربية بالشام بعد الفتح، فنستطيع تحديدها على وجه التقريب اعتماداً إلى ما انتهى إلينا من المصادر التاريخية والجغرافية، ففي فلسطين استقرت قبائل من لخم وجذام(٦٥)، وعاملة وكندة وقيس وكنانة(٦٦)، وفي الأردن نجد بطوناً من غسان ومذحج وهمدان وكلب والسكاسك والسكون(٦٧)، وأغلب القبائل التي نزلت دمشق كانت من اليمانية مع قلة قيس وقريش، بينما نزلت قبائل قيسية ولا سيما بني مرة في الغوطة وحوران والثنية والظاهر والغور والجولان، ووجدت غسان في الغوطة وكلب في السويداء(٦٨)، وجل أهل حمص كانوا يمانية أو قضاعية من طيء وكندة وحمير وهمدان وكلب وبهراء وتنوخ مع قلة من قيس وإياد في جبلة، وإياد في صوران وتلمنس(٦٩)، ولكثرة القبائل اليمانية في جند حمص ضرب المثل بذلة القيسي فيها(٧٠). وكانت مواطن قيس في قنسرين وما حولها(٧١)، بالاضافة إلى تنوخ وطيء(٧٢)، واحتلت قبيلة كلب البقاع ودعي بقاع كلب، ومنهم بنو عامر الذين نزلوا المرج الفلسطيني المنسوب إليهم (مرج ابن عامر)(٧٣)، كما أن قسماً كبيراً من منازل كلب في البادية كانت تتاخم بطون قيس التي نزلت الجزيرة والتي كان جلها من بني سليم وبني عامر من صعصعة(٧٤). ويذكر الهمداني في كتابه «صفة جزيرة العرب» أن مساكن كلب كانت في السماوة ولا يخالط بطونها في السماوة أحد(٧٥). وهذا يدل على أن قبائل كلب بقيت طيلة العصر الأموي مسيطرة على منطقة البادية، بالاضافة إلى المكانة التي كانت لها في المناطق الأخرى التي استقرت فيها بالشام، ونستنتج من نص يورده المقريزي من أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد في الشام ألا يتبددوا إلى القرى وأن ينزلوا المدائن، وأن الناس تمسكوا بأمر عمر وعهده(٧٦)، وأن القبائل التي اشتركت في الفتح قد نزلت

المدائن كما نستنتج من الروايات المتعلقة بعدد المسجلين في ديوان الجند في العهد الأموي، أن الأرقام لا تمثل العرب الوافدين إلى بلاد الشام وحدهم وإنما تمثل أيضاً من انضم إليهم من العرب الذين كانوا ينزلون هذه البلاد قبل الفتح ثم أسلموا وانضموا بعد ذلك إلى جيوش المسلمين، لأننا نعلم أن جيوش المسلمين كلها اجتمعت تحت قيادة خالد بن الوليد في معركة اليرموك، فإذا تقبلنا الروايات التي تذكر أن عدد المقاتلة تراوح ما بين ٤٣ إلى ٤٦ ألفاً، وأخذنا بعين الاعتبار من قتل في هذه المعركة وغيرها، وأن جند العراق أعيدوا إلى العراق مع هاشم بن عتبة بعد فتح دمشق[٧٧]، وأن عمرو بن العاص توجه إلى مصر في بادئ الأمر بجيش من الشام بلغ أربعة آلاف رجل أو ٣٥٠٠ رجل[٧٨] لاستطعنا القول إن العرب الفاتحين والذين بقوا في الشام مع من وفد بعد ذلك لم يكن عددهم يزيد عن ٣٠ ألفاً، ومع ذلك نجد أن عدد المسجلين في ديوان العطاء في حمص في خلافة مروان بن الحكم (٦٤ ــ ٦٥هـ) قد بلغ ٢٠ ألفاً من اليمانية فقط[٧٩]، وبلغ عدد المقاتلة في ديوان دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك (٨٦ــ ٩٦هـ) ٤٥ ألفاً[٨٠]، كما بلغ أهل دمشق من العرب أربعة وثمانين ألفاً سنة ١٢٦هـ ومقاتلتهم خمسين ألفاً[٨١]، ولهذا يمكن القول إن العرب الذين سكنوا المدائن كانوا جلهم مقاتلة ومسجلين في ديوان العطاء أو الجند بما في ذلك أفراد البيت الأموي وسادات القبائل ورجالات الدولة، إلا الذين يصيرون أنفسهم في أعوان الديوان أو في بعض ما يجوز لهم المقام ويوضع به الغزو عنهم، وفي رواية المدائني أنه لم يكن أحد من بني مروان يأخذ العطاء إلا وعليه الغزو، فمنهم من يغزو ومنهم من يخرج بدلاً. وكان لهشام بن عبد الملك (١٠٥ ــ ١٢٥هـ) مولى يقال له يعقوب، فكان يأخذ عطاء هشام مائتي دينار ودينار ويغزو[٨٢].

إن هذه الأرقام لا تمثل في الواقع إلا العرب المسلمين لأن العرب النصارى لم يكونوا يسجلون في الديوان، فالأخطل رغم أنه كان مقرباً إلى عبد الملك وكان يعتبره أشعر العرب وشاعر بني أمية، إلا أنه كان يتمنى أن يسلم فيفرض له في ألفين، أي في شرف العطاء[٨٣]. وعندما دخل على عمر بن عبد العزيز قوم من تغلب وطلبوا منه أن يفرض لهم لأنهم عرب، رفض لأنهم نصارى[٨٤] أي أنهم بمثابة أهل الذمة ويجب أن تطبق عليهم الأنظمة التي تطبق على النصارى من غير العرب، فهم في نظره سواء.

ورغم قول عروة بن الزبير لعائشة رضي الله عنها عندما ذكرت عنده الأعراب، بأنهم ليسوا بأعراب «وإنما هم أهل باديتنا ونحن أهل حاضرتهم، فإذا دعوا أجابوا»[٨٥] فإننا نلاحظ أنهم لم يكونوا يسجلون في الديوان لأنهم لا يحضرون محاضر المسلمين ولا مشاهدهم[٨٦] وعن أبي عبيدة بن الجراح أن رجالاً من أهل البادية سألوه أن يرزقهم فقال لا والله لا أرزقكم حتى أرزق أهل الحاضرة، فمن أراد بحجة الجنة فعليه بالجماعة، فإن يد الله على الجماعة[٨٧]. وكتب عمر بن عبد العزيز إلى يزيد بن الحصين، «أن مر للجند بالفريضة وعليك بأهل الحاضر وأياك والأعراب فانهم لا يحضرون محاضر المسلمين ولا يشهدون مشاهدهم». ويعلق أبو عبيد فيقول «وليس وجه هذا عندنا أن

يكونوا لم يروا في الفيء لهم حقاً، ولكنهم أرادوا أن لا فريضة لهم راتبة (أي العطاء) تجري عليهم من المال كأهل الحاضر الذين يجامعون المسلمين على أمورهم، ويعينونهم على عدوهم بأبدانهم أو بأموالهم...... ولأولئك مع هذا حقوق في المال لا تدفع إذا نزلت، وهم ثلاثة أوجه، أحدها أن يظهر عليهم عدو من المشركين، فعلى الامام والمسلمين نصرهم والدفع عنهم بالأبدان والأموال، أو تصيبهم الجوائح من جدوبة تحل ببلادهم فيصيرون إلى الحطمة في الأمصار والأرياف، فلهم في المال المعونة والمواساة، أو يقع بينهم الفتق في سفك الدماء حتى يتفاقم فيه الأمر، ثم يقدر على رتق ذلك الفتق وإصلاح ذات البين وحمل تلك الدماء بالمال»[٨٨].

أقطع المقاتلة في مناطق الساحل القطائع منذ عهد عثمان تشجيعاً لهم على السكنى فيها[٨٩]، وبذلك أصبح هؤلاء مقاتلة ومالكين للأرض، إلا أن القسم الأكبر من المقاتلة كان المردود الدائم لهم هو العطاء الذي كان يتفاوت في العهد الراشدي وفق قواعد معينة، وهي الرجل وبلاؤه في الاسلام، والرجل وغناؤه في الاسلام والرجل وحاجته[٩٠]، أما في العهد الأموي فنلاحظ أن الولاء للبيت الأموي والاخلاص له كان دافعاً هاماً لزيادة العطاء لأهل الشام[٩١]، كما أن شرف العطاء الذي أعطي في بادئ الأمر لأهل الأيام والفتوح الأولى مجازاة لهم لمساهمتهم في تلك الحروب الخطيرة وبلائهم فيها، أو لمن قام ببعض الأعمال الادارية والقيادية[٩٢]، أصبح يعطى للموالين لبني أمية، فقد اشترط حسان بن مالك بن بحدل وكان سيد أهل الشام على مروان ما كان لهم من شروط على معاوية وابنه يزيد، منها أن يفرض لهم لألفي رجل ألفين ألفين، وإن مات قام ابنه أو ابن عمه مكانه[٩٣]. وبما أن المقاتلة كانوا ينالون الرزق شهرياً والمعاون[٩٤]، إضافة إلى عطائهم، فإن أوضاع المقاتلة المادية في الشام كانت تساعدهم على الانصراف كلياً إلى مهامهم العسكرية.

إلى جانب العرب المقيمين في المدائن وجدت القبائل التي كانت تعيش في البادية، ومن المعروف أن بادية الشام ليست صحراوية بدرجة واحدة، لأن السهوب تمتد فيها على مسافات شاسعة فتسمح الحياة أن تنشأ فيها، وتهطل عليها الأمطار قليلاً في فصل الشتاء فتمد بمياهها بعض الينابيع ومجاري السيول، وتخضر منها المراعي وينتقل سكانها البداة بين أرجائها باحثين عن الكلأ لمواشيهم، كما أن حياة الاقامة والزراعة قد تحل محل حياة البداوة والظعن عندما يجتمع الناس حول بئر أو عين، أي أن الشروط يمكن أن تتوافر في هذه البادية لكي تستثمر بعض مناطقها إذا سمحت بذلك الظروف، وهذا ما حدث في بعض الفترات من التاريخ إذ نظمت فيها أعمال الري التي ساعدت على إنبات المزروعات، وحفرت الصهاريج التي هيأت وساعدت على نشوء المدن والقرى، وساهمت التجارة بإعاشة سكانها الذين لا تكفي حاصلاتهم الزراعية لتغذيتهم، إذ نشأت في هذه الصحراء السورية الطرق الكبرى للمواصلات التي وصلت بين الخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط، ولا ريب أن وادي الفرات هو الطريق الطبيعي بينهما، وينتهي هذا الطريق بحلب وأنطاكية، إلا أنه اختصر بواسطة طريق ثان يعبر الصحراء ويمر على تدمر، ويؤدي إما مباشرة إلى حمص أو أنه يعرج نحو الجنوب إلى دمشق وفلسطين. وتشير كثرة القصور التي وجدت أطلالها في

البادية إلى شدة صلة الخلفاء والأمراء من بني أمية بها، وقد تبين لدارسي الآثار أن هذه القصور كانت تلعب أدواراً عديدة، منها عمران البادية، والاشراف على النظام والأمن، وتسهيل السفر بايجاد محطات ومنازل فيها، كما أن هذه القصور كانت منتجعاً للقبائل وزعمائها يلتقون فيها بالخلفاء والأمراء الأمويين، الذين كثيراً ما كانوا يحتكون بأمراء القبائل فيحلون مشاكلهم ويختلطون بهم ويتزوجون منهم ليكسبوا قوة في البادية تؤازرهم وتحميهم، ولعل تدمر كانت المركز الأساسي لكلب البوادي[٩٥]. ويذكر أبو مخنف أن بني أمية، عندما نفاهم ابن الزبير من المدينة ومكة والحجاز كله، نزلوا تدمر[٩٦]؛ ومما يؤكد أهمية هذا الموقع أن هشام بن عبد الملك بنى قصرين عظيمين شرقي تدمر وغربيها، مستفيداً من السدود والأقنية التي أنشئت فيها خلال العصر الروماني.

بالاضافة إلى القبائل المقيمة في البادية والتي كانت تصرف نمط حياة بدوي أو شبه مستقر، لوحظ منذ البدء هذا الاتجاه إلى إسكان بعض المسلمين خاصة من القبائل القيسية في المناطق الريفية الخالية بغية استغلالها، كما فعل أبو عبيدة بن الجراح عندما أسكن قوماً من العرب الذين كانوا بالشام فأسلموا بعد قدوم المسلمين، وقوماً لم يكونوا من البعوث نزعوا من البوادي من قيس، في بالس والقرى المنسوبة إليها[٩٧] وعندما أسكن معاوية ربيعة بن عاصم العقيلي مع قبيلته قيس في الجزيرة حيث الأرض الريفية الخصبة مع قلة الأهل[٩٨]، ونزول خالد بن عقبة بن معيط الجزيرة كذلك، أن الدولة أفسحت المجال لاستغلال الأرض الخالية والموات، مما أدى إلى توسيع نطاق الزراعة وتشجيع البداة على الاستقرار. وكان من نتيجة الاقطاعات التي كان الخلفاء يقطعونها لأمراء البيت الأموي[٩٩]، ولأشراف القبائل[١٠٠]، من أرض الصوافي ثم من أرض الخراج التي باد أهلها، ثم السماح لهم بشراء أرض الخراج وفق شروط معينة أن أدى ذلك إلى ظهور طبقة جديدة من الملاكين الكبار من العرب في الشام، وتحول الأشراف إلى ارستقراطية ملاكه يديرون أملاكهم بواسطة وكلائهم[١٠١]، ويبدو أنهم في نهاية العصر الأموي انتقلوا من ملاكين غائبين أو مقاتلين متمركزين في مراكز إلى طور الاهتمام بالزراعة ومزاولتها، ولئن كانت فتنة أبي الهيذام أيام الخليفة هارون الرشيد سبباً لتعريفنا بهذه القرى (ابن بدران، تهذيب، ج٧ ص١٧٩ — ١٩٦) فإن استقرار القبائل على الأرض لم يقتصر على منطقة دمشق بل شمل مناطق أخرى في الشام.

وعند الحديث عن العرب لا بدّ أن نشير إلى الرقيق وإلى موالي العتاقة الذين كانوا يشكلون أعداداً كبيرة، وكان لهم دورهم في هذا المجتمع، إذ كانت الدولة تملك رقيقاً يسمى رقيق الخمس أو رقيق الامارة، وكان معظم رقيق بني أمية منهم[١٠٢]؛ وازداد عدد رقيق الخمس نتيجة للفتوحات الاسلامية شرقاً وغرباً[١٠٣]، مما أدى إلى تعيين أشخاص يوكل إليهم أمر الرقيق فقد عين سليمان بن عبد الملك عبد الله بن عمرو بن الحارث مولى بني عامر على بيوت الأموال والخزائن والرقيق والنفقات[١٠٤]، وكان رقيق الخمس يستخدم في شؤون شتى، فقد استخدم خالد بن يزيد عندما كان والياً على حمص ٤٠٠ عبد في بناء مسجدها[١٠٥]. وأقام عبد الملك من خمس الأسرى

خدماً لمسجد قبة الصخرة[١٠٦] . وكان عمر بن عبد العزيز إذا كثر عنده رقيق الخمس فرق بين كل مقعدين وكل زمنين غلاماً يخدمهما ولكل أعمى غلاماً يقوده[١٠٧] . ولا شك أن الوليد بن عبد الملك الذي كان أول من أجرى على العميان والمرضى والمجذمين الأرزاق وأعطى كل مقعد خادماً وكل ضرير قائداً[١٠٨] قد استخدم في ذلك رقيق الخمس ، ورغم أن كلود كاهن (Claude Cahen) يذكر في بحثه عن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام أن العبيد كانوا يستخدمون لأداء الأعمال البيتية والحرف اليدوية ، وأنهم لم يستخدموا في العمل الزراعي في العصر الأموي[١٠٩] ، فإن هناك روايات تشير إلى أن العبيد كانوا يعملون في الأرض ، وكانت المزرعة إذا وهبت ، وهبت بآلاتها ورقيقها[١١٠] .

أما موالي العتاقة في الشام والذين كانوا يحملون اسم عشيرة سيدهم مرفقة بكلمة مولى إشارة إلى أن رابطتهم هي رابطة اجتماعية لا رابطة دم ، فقد كانوا من الرقيق ومن أصول مختلفة ، فارسية ورومية وبربرية وتركية وصقلبية . ومعظم الروايات التي بين أيدينا تتعلق بالدرجة الأولى بموالي الخلفاء وأمراء بني أمية موالي قريش ، وقد بدأ اعتماد الخلفاء عليهم يزداد في الفترة المروانية كمقاتلة[١١١] ، وفي الشؤون الإدارية ولاسيما في الدواوين[١١٢] وفي إدارة ولاية افريقية ؛ فقد عين سليمان بن عبد الملك محمد بن يزيد مولى قريش والياً على افريقية ، فكانت ولايته سنتين وأشهراً ، وسار كما يقول ابن عذاري «أحسن سيرة وأعدلها في افريقية»[١١٣] . وفي سنة ١٠٠هـ ولى عمر بن عبد العزيز اسماعيل بن أبي المهاجر ، أبو عبد الحميد الدمشقي مولى بني مخزوم ولاية افريقية[١١٤] وبها من بها من قريش[١١٥] وكان قبل ذلك مؤدباً لأولاد عبد الملك من عاتكة ، يزيد ومعاوية ومروان[١١٦] ، وفي خلافة هشام بن عبد الملك أصبح عبيد الله بن الحبحاب مولى بني سلول[١١٧] عاملاً على الخراج في مصر ، وظل عاملاً على الخراج إلى أن عين والياً على افريقية سنة ١١٦هـ[١١٨] . ويجب أن لا ننسى ، عند الحديث عن الموالي ، مكانة الفقهاء منهم لدى الخلفاء والأمراء وأهل الشام ، فهذا رجاء بن حيوة مولى بني كندة كان زاهد بني أمية وهو الحاكم في دولتهم برأيه[١١٩] ، وعن مسلمة بن عبد الملك أن في كندة لثلاثة ، إن الله عز وجل ينزل بهم الغيث وينصر بهم الأعداء ، رجاء بن حيوة ، وعبادة بن نسي ، وعدي بن عدي ، وكان رجاء بن حيوة سيد أهل فلسطين ، وعبادة بن نسي سيد أهل الأردن ، وعدي بن عدي سيد أهل الجزيرة[١٢٠] . وكان ميمون بن مهران عالم الجزيرة ومفتيها أعتقته امرأة من بني نصر بن معاوية بالكوفة ، فنشأ بها ثم سكن الرقة[١٢١] ، وكان يعتبر مع مكحول والحسن البصري والزهري علماء الناس زمن هشام بن عبد الملك .

النبط : عند تتبع الروايات المتعلقة بفتح الشام نلاحظ أن الرواة والمؤرخين يميزون بوضوح بين سكان الشام من النصارى والعناصر السكانية الأخرى من عرب وفرس وروم ويهود وسامرة وجراجمة ، ولذلك تطالعنا هذه العبارة دائماً (فصالح أهلها من النصارى) ، وهؤلاء النصارى من سكان الشام هم الذين يطلق عليهم كذلك اسم النبط أو الأنباط ، فمثلاً نجد عند ابن أعثم تكراراً حول استخدام الروم لمن يليهم من نصارى العرب ، في حين أن المسلمين كانوا يستخدمون الأنباط

كجواسيس، «وهؤلاء الأنباط قوم نصارى غير أنهم كانوا إلى المسلمين لبرهم أميل، فكانوا فيوجاً للمسلمين وجواسيس، وكان الروم لا يتهمونهم في شيء من ذلك»[١٢٢] . ويعرّف المسعودي النبط بأنهم السريان الذين يسكنون العراق والجزيرة والشام[١٢٣] . أما جواد علي فإنه يعتبرهم بقايا الشعوب القديمة التي سكنت بلاد الشام والعراق ومترسبات الآراميين في هاتين المنطقتين وذلك قبل الاسلام وفي الاسلام[١٢٤] ، وليس من المستبعد في رأيي أن تكون القبائل العربية التي سكنت مناطق من الشام والتي ذكرتها الكتابات الجاهلية وأهملت ذكرها المصادر العربية قد اندمجت مع بقايا هذه الشعوب. ويذكر ابن منظور أن النبط إنما سموا نبطاً لاستنباطهم ما يخرج من الأرضين، وفي حديث عمر رضي الله عنه «تمعددوا ولا تنتبطوا» أي تشبهوا بمعد ولا تشبهوا بالنبط، وفي حديث آخر «لا تنتبطوا في المدائن» أي لا تشبهوا بالنبط في سكناهم واتخاذهم العقار والملك. وعندما سأل عمر بن الخطاب عمرو بن معد يكرب عن سعد بن أبي وقاص، قال: أعرابي في حبوته نبطي في جبوته، أراد أنه في جباية الخراج وعمارة الأرضين كالنبط حذقاً ومهارة لأنهم سكان العراق وأربابها. وفي حديث ابن أبي أوفى: «كنا نسلف نبيط أهل الشام وفي رواية أنباطاً من أنباط الشام»[١٢٥] . وفي كتاب المغازي للواقدي أن الأنباط كانوا يقدمون المدينة بالدرمك والزيت في الجاهلية، وبعد أن دخل الاسلام، إنما كانت أخبار الشام عند المسلمين كل يوم لكثرة من يقدم عليهم من الأنباط، إذ كانوا يقدمون تجاراً[١٢٦] . ويبدو أنه كان لهم سوق في المدينة، إذ يرد في الطبري عن محمد ابن عمر أن الرسول (ﷺ) قد ابتاع الريا والشقرا بسوق النبط من بني عامر وكانت من لقاح رسول الله (ﷺ)[١٢٧] . ويرد في كتاب الخراج لأبي يوسف أنه عندما حاصر عياض بن غنم الرها، ويئس صاحبها من المدد هرب ليلاً وأكثر من كان معه من الجند، وبقي في المدينة أهلها من الأنباط وهم كثير، كما يذكر أن أهل حران كانوا من الأنباط كذلك[١٢٨] . وفي حديث همام بن عمار عن سعيد بن عبد العزيز أن عمر بن الخطاب تسخر أنباط أهل فلسطين في كنس بيت المقدس وكانت فيه مزبلة عظيمة[١٢٩] . وفي البلاذري وفي صدد الحديث عن الجراجمة يذكر أنه عندما غزا حبيب بن مسلمة الفهري الجرجومة وصالحه أهلها، دخل في ذلك الصلح من كان في مدينتهم من تاجر وأجير وتابع من الأنباط. وعندما قضى سحيم بن المهاجر في خلافة عبد الملك على ثورة الجراجمة عاد الأنباط إلى قراهم[١٣٠] . وفي تاريخ دمشق لابن عساكر أن هشام بن عبد الملك الذي تشدد في منع شراء الأرض من أهل الذمة، أعلن أن من يشتري أرضاً من أهل الذمة يعاقب البائع والمشتري وترد الأرض إلى النبطي ويؤخذ الثمن من المسلم فيجعل في بيت المال[١٣١] .

هذه الروايات المتعددة تظهر الانتشار الواسع للنبط في الشام في مدائنها وأريافها. ولا تشير الروايات الكثيرة التي بين أيدينا إلى هروبهم أو سبيهم أو حدوث أي تغيير في مناطق سكناهم إثر الفتح أو في العصر الأموي اللهم إلا الذين دخلوا في الاسلام منهم ورغبوا في ترك أرضهم والتوجه نحو المدائن، إذ أن كافة المعاهدات التي عقدها القادة مع المسؤولين عن المدن أعطت الأمان لأهلها على أموالهم وأنفسهم وكنائسهم وأرحائهم، كما أن العرب لم يتعرضوا خلال الفتوح لجماعات

القرى بأي أذى أو ضرر ، بل أن قادة العرب بذلوا جهودهم لبعث الطمأنينة في نفوسهم وابقائهم في الأرض واعتبر أهل القرى أحراراً رغم أن أرض الريف أخذت عنوة ، لأن عمر بن الخطاب كما هو معروف رفض تقسيم أرض الشام وما فيها من شجر وزرع على المقاتلين العرب[١٣٢] وكان من رأيه تركها لأصحابها مقابل وضع الخراج على أرضهم والجزية على رؤوسهم فتكون فيئاً للمسلمين (المقاتلة والذرية ولمن يأتي بعدهم)[١٣٣] .

هؤلاء النبط من ملاكين وفلاحين وكتاب وأطباء وأشراف وتجار وعطارين وصيارفة[١٣٤] ، كانوا أهل ذمة بالنسبة للعرب المسلمين تطبق عليهم قوانين واحدة ويختلفون فقط في مقدار الجزية التي كانوا يدفعونها والتي كانت على طبقات ، على الموسر ٤ دنانير ، وديناران على الوسط ، ودينار على الفقير العامل بيده ، أي أن المسلمين ألغوا الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض الطبقات والتي كانت معفاة من الجزية ، فقد أظهرت الدراسة التي قام بها فرديناند لوت Ferdinand Lot أن ضريبة الرأس أصبحت بعد القرن الرابع الميلادي تجبى فقط من الفلاحين وأصبحت سمة لهذه الطبقة من المجتمع ودلالة على المذلة ، كما يتبين من التعبير Plebaiac Capitionis Injuria[١٣٥] . ورفض جبلة بن الأيهم دفع الجزية أنفة لأنه عربي والجزية لا يدفعها إلا العلوج ، تؤكد أن ضريبة الرأس كانت مفروضة على الفلاحين في العهد البيزنطي وكانت دلالة على المهانة والمذلة .

استعان معاوية منذ أن كان والياً بالنصارى من سكان المنطقة لأنه كان منهم أصحاب الحرف والموظفين والأطباء والكتاب ، وأدرك أنه لا يمكن الاستغناء عن هؤلاء إذا أراد أن يحسن إدارة الولاية ، فأبقاهم في وظائفهم وقرب النابهين منهم ؛ وعهد معاوية بالادارة المالية إلى أسرة مسيحية ظلت تتوارث فيما بينها تلك الادارة ، وهي أسرة سرجون[١٣٦] . ورغم أن اللغة العربية أصبحت لغة دواوين الخراج في عهد عبد الملك بن مروان ، فإن الكتّاب النصارى الذين يجيدون العربية بقوا في مناصبهم[١٣٧] ، وقلما خلا ديوان من دواوين الدولة من النصارى . ويذكر المقدسي (ت ٣٨٠هـ ـــ ٩٩٠م) أن أكثر الأطباء والكتبة في الشام ومصر نصارى ، وأكثر الجهابذة والصباغين والدباغين يهود[١٣٨] .

العناصر السكانية الأخرى في الشام ، توزعهم وتكوينهم الاجتماعي

إلى جانب العرب والنبط وجد في الشام قبل الفتح الفرس في بعلبك[١٣٩] وحمص وأنطاكية[١٤٠] واليهود في حمص[١٤١] وقيسارية[١٤٢] . ومدن أخرى ، والسامرة في الأردن وفلسطين[١٤٣] والجراجمة في جبل اللكام ، والروم ومرتزقتهم في مدن الساحل ولاسيما أنطاكية[١٤٤] والمدن الداخلية كايلياء وبصرى وحمص وتدمر وقنسرين وحلب[١٤٥] .

الروم : كان من نتيجة المعارك التي خاضها العرب المسلمون مع الروم وانتصاراتهم التي حققوها أن قتل عدد كبير من الروم ومرتزقتهم ، وجلا القسم الآخر ، أو بتعبير أدق نفوا من البلاد ، لأننا نستطيع أن نستنتج من المعاهدات أنه لم يكن يسمح للروم بالبقاء وإنما تعطى لهم مدة يهيئون فيها

أنفسهم للمغادرة، هذا ما نفهمه مثلاً من كتاب أبي عبيدة بن الجراح لأهل بعلبك، إذ أنه آمن أهل بعلبك على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم ودورهم داخل المدينة وخارجها وعلى أرحائهم، وللروم أن يرعوا سرحهم ما بينهم وبين خمسة عشر ميلاً، ولا ينزلوا قرية عامرة، فإذا مضى شهر ربيع وجمادى الأولى ساروا إلى حيث شاؤوا، ومن أسلم منهم «فله ما لنا وعليه ما علينا»(١٤٦) ونستنتج نفس الشيء من كتاب عمر بن الخطاب إلى أهل بيت المقدس عندما أتاح هذا الكتاب الأمان لمن كان بايلياء من أمم الأرض جميعاً، أمنهم أن يلحقوا بأرضهم أو يظلوا في مكانهم أو يلحقوا بالروم «ومن كان بها من أهل الأرض، فمن شاء قعد وعليه مثل ما على أهل ايلياء من الجزية ومن شاء سار مع الروم من شاء سار أو رجع إلى أهله»(١٤٧). ولعل رواية ابن المعلى تعكس وضع الروم في الشام كلها رغم أن الرواية تتعلق بدمشق، إذ يقول إنه وجد أهل دمشق عند فتحها رجلين «رجلاً رومياً قتلته الحرب أو نفته ومساكنهم وكنائسهم قسمة بين المسلمين معروفة لا تخفى، ورجلاً من أهلها حقن دمه هذا العهد فمساكنهم وكنائسهم لم تقسم معروفة ليس تخفى»(١٤٨). هذه الروايات تسمح لنا بالقول إن الروم بشكل عام قد جلوا عن المنطقة بكاملها إلا من كان قد أسلم منهم، ولكن ليس بين أيدينا سوى روايتين تتعلقان بمن دخل في الاسلام من الروم، رواية الواقدي بأن حاكم قلعة حلب دخل في الاسلام ودخل معه من كان يخدمه بحلب، وأن ثلاثة آلاف فارس من فرسان الروم قد دخلوا في الاسلام واشتركوا في فتح الساحل(١٤٩)، ورواية ابن عبد الحكم أنه دخل مع عمرو بن العاص من الشام قوم من الروم فيهم بنو ينة وبنو روبيل وبنو الأزرق، وأنهم نزلوا الحمراء التي بالقنطرة(١٥٠). ولا يذكر اليعقوبي الذي زار الشام في القرن الثالث الهجري الروم وإنما يطلق اسم العجم على من ليس من العرب، ولا نجد لهم ذكراً في الأجناد الشمالية وإنما في جندي الأردن وفلسطين، في عكا وقدس وبيسان وجرش من غور الأردن وفي ايلياء ولد وعمواس من جند فلسطين.

الفرس: نلاحظ أن معاوية بن أبي سفيان (٤١ ــ ٦٠هـ) قد نقل أثناء خلافته قوماً من فرس بعلبك وحمص وأنطاكية إلى سواحل الأردن، إلى صور وعكا سنة ٤٢هـ(١٥١)، ونقل من أساورة البصرة والكوفة إلى أنطاكية(١٥٢)، ويذكر اليعقوبي أن كورة عرقة فيها قوم من الفرس ناقلة، وكذلك طرابلس أهلها قوم من الفرس، كان معاوية بن أبي سفيان نقلهم إليها، وكذلك جبيل وصيدا وبيروت(١٥٣). وإذا كان اليعقوبي ينسب إلى معاوية نقل الفرس إلى الساحل، فإنه يرد في تاريخ ابن عساكر أن عبد الملك ساهم كذلك في اسكان الفرس الساحل، إذ تشير الرواية أنه أقطع فرس بعلبك الخمس في مدينة طرابلس(١٥٤)، فسكنوها وسكنوا غيرها من مدائن الساحل.

لا شك أن هؤلاء الفرس أسكنوا الساحل نتيجة للفراغ السكاني في الساحل بعد جلاء الروم ومرتزقتهم، ونتيجة للعداء التقليدي بين الروم والفرس، وأغلب الظن أن هؤلاء الفرس كانوا ممن دخل في الاسلام، وكانوا من المقاتلة، فأساورة البصرة والكوفة الذين نقلهم إلى أنطاكية كانوا من المسلمين؛ واقطاع عبد الملك فرس بعلبك الخمس في مدينة طرابلس يدل على ذلك لأنه ليست

لدينا دلائل بأن الاقطاع كان يمنح لغير المسلمين، وتشير رواية ابن عبد الحكم إلى أن عمرو بن العاص دخل مصر مع قوم من العجم يقال لهم الفارسيون، وأنه قدم من الشام، وأنهم بنوا مسجدهم بناحية بني وائل[١٥٥].

الجراجمة: سكن الجراجمة الجرجومة في جبل اللكام، وكانوا تابعين لبطريرك أنطاكية قبل الفتح، أي أنهم كانوا يدينون بالمذهب الملكي، بينما كان معظم سكان الشام من العرب والنبط على المذهب اليعقوبي؛ وعندما غزا حبيب بن مسلمة الجرجومة، لم يقاتله أهلها ولكنهم بادروا إلى طلب الأمان والصلح، فصالحوه على أن يكونوا أعواناً للمسلمين وعيوناً ومسالح في جبل اللكام، وأن لا يؤخذوا بالجزية وأن ينفلوا أسلاب من يقتلون من عدو المسلمين إذا حضروا معهم في مغازيهم[١٥٦]. ولكن الجراجمة كانوا يستقيمون للولاة مرة ويعرجون أخرى، فيكاتبون الروم ويمالئونهم، وكان من نتيجة انضمام الجراجمة إلى الروم أثناء الفتنة الثانية أن اضطر عبد الملك أن يصالحهم ويصالح طاغية الروم على مال يؤديه، ولكنه ما أن قضى على فتنة عمرو بن سعيد بن العاص وعلى مصعب بن الزبير، حتى أرسل سحيم بن المهاجر الذي استطاع بالخديعة أن يقضي على القائد الرومي ومن معه من الروم، ثم نادى في سائر من ضوى إليه بالأمان، فتفرق بعض الجراجمة في قرى حمص ودمشق ورجع أكثرهم إلى اللكام[١٥٧]. ويرد في بعض المراجع نقلاً عن تيوفانس، أن جستنيان الثاني نقل ١٢ ألفاً من المردة وأسكنهم آسيا الصغرى نتيجة للمعاهدة التي عقدها مع عبد الملك سنة (٦٩ ــ ٧٠هـ / ٦٨٨ ــ ٦٨٩م) والتي نصت على أن يدفع عبد الملك ألف دينار وحصاناً وعبداً عن كل أسبوع في السنة، وعلى اقتسام ما يجبى من أرمينية وقبرص مقابل تعهد جستنيان بنقل المردة، فنقل ١٢ ألفاً منهم، وقد وجه المؤرخ تيوفانس نقداً شديداً لأعمال جستنيان الثاني واعتبر نقل الجراجمة من جبل اللكام خطأً فادحاً، لأنه برأيه جعل الحدود الشرقية مفتوحة أمام العرب وقضى على الجدار الحديدي الذي يصون آسيا الصغرى[١٥٨].

وفي سنة ٨٩هـ، عندما اجتمع إلى الجراجمة قوم من الروم من قبل الاسكندرونة ورودس، وجه الوليد بن عبد الملك إليهم أخاه مسلمة بن عبد الملك، فافتتحها وقرر تخريب المدينة حتى لا يعودوا إلى ممالأة الروم ولكنه منحهم مع ذلك امتيازات متعددة مما يدل على رغبته في أن يتألفهم، فقد سمح لهم «أن ينزلوا حيث أحبوا من الشام وأجري على كل امرئ منهم ثمانية دنانير وعلى عيالاتهم القوت من القمح والزيت وعلى أن لا يكرهوا أحداً من أولادهم أو نسائهم على ترك النصرانية وعلى أن يلبسوا لباس المسلمين ولا يؤخذ منهم ولا من أولادهم الجزية، وعلى أن يؤخذ من تجاراتهم وأموال موسريهم ما يؤخذ من أموال المسلمين». ورغم أن البلاذري يذكر في بادئ الأمر أن مسلمة سمح لهم أن ينزلوا حيث أحبوا إلا أنه يعود ثانية فيقول: إن مسلمة بن عبد الملك أسكنهم جبل الحوار وسنح اللولون وعمق تيزين[١٥٩]. أما بطريق الجرجومة فقد نزل في جماعة معه أنطاكية ثم هرب إلى بلاد الروم. نستنتج من هذا النص استعانة المسلمين بالجراجمة رغم كل ما بدر منهم من

مواقف غير حميدة، مقابل إسقاط الجزية عنهم، كما أنهم عوملوا معاملة المسلمين مما يؤخذ من تجاراتهم وأموال موسريهم، وهي معاملة أفضل حتى من تلك التي عومل بها بنو تغلب عندما بقوا على نصرانيتهم، إذ أنه كان يؤخذ منهم الضعف من كل ما يؤخذ من المسلمين. ولكن يبدو أن بعض العمال في العصر العباسي الزم الجراجمة بأنطاكية جزية رؤوسهم فرفعوا ذلك إلى الواثق بالله (٢٠٠ — ٢٣٢هـ/٨١٥ — ٨٤٧م) وهو خليفة فأمر باسقاطها؛ أما المتوكل (٢٣٢ — ٢٤٧هـ/٨٤٧ — ٨٦١م) فإنه أمر بأخذ الجزية من هؤلاء الجراجمة وأن يجري عليهم الأرزاق إذا كانوا ممن يستعان بهم في المسالح وغيرها[١٦٠].

السامرة واليهود: رغم أن السامرة يدّعون أنهم أبناء اسرائيل Ben Yisrael فإن اليهود يدعونهم بالسامريين، بينما يطلق عليهم بالتلمود اسم كوتيم Kutim دلالة على أنهم من سلالة الكوشيين Cuthaeans الذين كانوا مقيمين في بلاد ما بين النهرين ثم نقلهم الآشوريون إلى السامرة بعد غزو سورية ليحلوا محل اليهود الذين تم سبيهم إلى أماكن بعيدة، وقد تم انعزال هذه الطائفة كلياً عن المجتمع اليهودي بعد رجوع اليهود من السبي البابلي ولم يسمحوا لهم أن يشاركوا في بناء الهيكل الثاني في القدس، ونتيجة لذلك بنى السامريون في القرن الرابع قبل الميلاد هيكلهم الخاص في نابلس عند جبل جريزيم Mt. Gerizem[١٦١]. وعندما قام السامريون بثورات زمن الامبراطور زينو (٤٧٤ — ٤٩١م) طردهم من مقرهم في جبلهم المقدس جريزيم وبنى فيه كنيسة، كما نكل بهم الامبراطور جستنيان (٥٢٧ — ٥٦٥م) ودمر معبدهم وأقام كنائس في المدينة جزاء لقيامهم بالثورة. ولم يكن وضع اليهود رغم عدائهم للسامريين أفضل، إذ أنه عندما أعاد هدريان بناء مدينة القدس التي كانت قد هدمت سنة ٧٠م على يد تيتس، فإنه أطلق عليها اسم «ايلياكابيتولينا»، وهو الاسم الذي يرد في مصادرنا «ايلياء» وبنى هيكلاً لجوبيتر مكان الهيكل القديم، مما أدى إلى اندلاع ثورة قضي عليها سنة ١٣٥م وأعدم الأسرى أو بيعوا كرقيق، ومنعوا من الاجتماع للصلاة ومن دخول القدس وأطلق على منطقة يهوذا اسم فلسطين السورية Syria Palaestine. وبعد انتشار المسيحية، تأثر اليهود من الاعتراف الرسمي لمنافسيهم المسيحيين، كما أنهم ابعدوا عن الوظائف المدنية والعسكرية[١٦٢]. ويبدو أن اليهود بقوا مبعدين عن القدس، إذ نلاحظ في النص الذي يورده الطبري أنه كان من ضمن الشروط التي منحها عمر بن الخطاب لأهل ايلياء «أن لا يسكن بايلياء أحد من اليهود»[١٦٣]. كما يرد في الروض المعطار أنه بعد أن تم الاتفاق بين أهل بيت المقدس وأبي عبيدة بن الجراح على أن تسلم مفاتيح المدينة إلى الخليفة نفسه، كتب عمر كتاباً أمنهم فيه على أنفسهم وذراريهم ونسائهم وكنائسهم واشترطوا أن لا يساكنهم اليهود فيها[١٦٤].

ومن النصوص القليلة الموجودة بين أيدينا نستنتج أن اليهود كانوا سكان مدن في الفترة السابقة للفتح وبعدها، فقد وجد اليهود في حمص ومدن أخرى[١٦٥]، وفي قيسارية حيث بلغ عددهم وفق رواية الواقدي وابن عساكر مائتي ألف[١٦٦]، وفي ولاية معاوية بن أبي سفيان للشام أرسل سفيان بن مجيب الأزدي إلى طرابلس لفتحها، وكانت ثلاث مدن مجتمعة، فشدد عليها

الحصار مما دفع الروم الذين اجتمعوا في أحد الحصون الثلاثة أن يكتبوا إلى ملك الروم أن يمدهم أو يبعث إليهم بمراكب يهربون فيها، فوجه إليهم بمراكب كثيرة فركبوها ليلاً وهربوا «فلما أصبح سفيان وجد الحصن خالياً، فدخله وكتب بالفتح إلى معاوية فاسكنه جماعة كبيرة من اليهود»(١٦٧).

وبما أننا بصدد الحديث عن اليهود فإنه مما يلفت الانتباه أن العرب لم يستعينوا باليهود إطلاقاً في العصر الأموي، بينما استعانوا بالمجوس في الولايات الشرقية، وبالنصارى في المناطق الأخرى، ونجد أول ذكر ليهودي في خلافة المنصور الذي عينه على جباية الخراج(١٦٨). وكان اليهود يتعاطون مهناً عرفوا بها، إذ يذكر الجاحظ أنه «لم يكن اليهودي إلا صباغاً أو حجاماً أو قصاباً أو شعاباً»(١٦٩). أما السامرة فيظهر أنهم كانوا أصحاب أرض ويعملون بالزراعة، هذا ما نفهمه أو نستنتجه من رواية هشام بن عمار أن أبا عبيدة بن الجراح صالح السامرة بالأردن وفلسطين، وكانوا عيوناً وأدلاء للمسلمين على جزية رؤوسهم وأطعمهم أرضهم(١٧٠)، فلما كانت خلافة يزيد بن معاوية وضع الخراج على أرضهم بفلسطين وجعل على رأس كل امرئ منهم خمسة دنانير، ووضع الخراج على أرضهم بالأردن وجعل على رأس كل امرئ منهم دينارين، مما يدل على أن أرضهم في الأردن كانت اما أصغر مساحة أو أقل خصباً من أراضيهم في فلسطين، ومبلغ الدينارين والخمسة دنانير إنما هي جزية الرأس مع ضريبة الخراج، وأغلب الظن أن هذه الأرقام تمثل متوسط الضريبة التي عليهم دفعها وأنهم يتقاسمونها بعد ذلك فيما بينهم حسب اليسر والفاقة.

نرى مما تقدم أن الروم من إداريين وقادة وملاكين ومرتزقة قتل من قتل منهم وجلا القسم الباقي إلا من دخل الإسلام وهم قلة، وبجلاء الروم وانتشار العرب في المدائن وأطرافها وفي البادية أصبحوا يؤلفون النسبة الكبرى من السكان إلى جانب النبط الذين كانوا يقومون بمعظم المهن والحرف إلا تلك التي كانت من اختصاص اليهود، هذا إذا تركنا جانباً الحرف اليدوية والأعمال الأخرى التي كان يقوم بها الرقيق وموالي العتاقة، وإذا لم يكن العرب المقاتلة المقيمون في المدائن قد أظهروا في بادئ الأمر اهتماماً كبيراً بالأرض وزراعتها، فانهم بدأوا يشعرون بأهميتها، وتجلى ذلك في الرغبة في الحصول على الاقطاعات من أرض الصوافي أولاً ثم في شراء أرض من أهل الذمة، وهذا أدى بدوره إلى ظهور ارستقراطية ملاكة من جهة وإلى اهتمام الأفراد بالزراعة والأرض والاقامة فيها بدلاً من تركها بأيدي وكلاء عنهم.

حواشي الدراسة الأولى

(١) من أجل معلومات عن عرب الصفا والأنباط وسكان تدمر، انظر رينيه دوسو، العرب في سورية قبل الاسلام، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، القاهرة، ١٩٥٩ م ص ١ ــ ١٥ . جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ١٠ أجزاء، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ج ٣ ص ٩ ــ ١٠ .

Cock, G.A.A.,A Text Book of North Semetic Inscriptions, Oxford, 1903, p.264.

Stark, J.K., Personal Names in Palmyrene Inscriptions, 1971, p.20.

(٢) اليعقوبي، (ت ٢٨٤هـ/٨٩٧م) تاريخ اليعقوبي، دار بيروت للطباعة والنشر، جزءان، طبعة ١٣٧٩هـ ١٩٦٠م، ج ١ ص ٢٠١ .

(٣) الطبري، (ت ٣١٠هـ/٩٢٣م) تاريخ الرسل والملوك، تحقيق أبو الفضل ابراهيم، ١٠ أجزاء، الطبعة الثانية، ج ٢ ص ٤٢ . ويذكر الطبري أن تنوخ تضم قبائل عدة من العرب تحالفوا على التنوخ وهو المقام وتعاقدوا على التوازر والتناصر، فصاروا يداً على الناس، وضمهم اسم تنوخ، ج ١ ص ٦١٠ . ويعتبر ابن خلدون وابن عبد ربه وأبو الفداء تنوخ من قبائل قضاعة. عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، بيروت، ج ١ ص ١٣٣، ١٣٤ .

(٤) ابن عبد البر (أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي) (ت ٤٦٣هـ/١٠٧٠م) الانباه على قبائل الرواة، القاهرة، ١٣٥٠هـ، ص ١٢٣ . المسعودي، (ت ٣٤٦هـ/٩٥٦م) مروج الذهب ومعادن الجوهر، ٤ أجزاء، دار الأندلس، بيروت، ج ٣، ص ٨٣ .

(٥) اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ٢٠٧ . المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٨٣ .

(٦) ابن عبد ربه (أحمد بن محمد) (٢٤٦ ــ ٣٢٩هـ/٨٦٠ ــ ٩٤٠م) العقد الفريد، ٧ أجزاء، القاهرة، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م ج ٣، ص ٣٧٣ .

(٧) نولدكه، أمراء غسان من آل جفنة، ترجمة بندلي جوزي، ص ٦ .

(٨) البلاذري، (أحمد بن يحيى بن جابر) (٢٧٩هـ/٨٩٢م) فتوح البلدان، تحقيق محمد رضوان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ص ١٥٠ .

(٩) الطبري، ج ٣ ص ٣٧٨ .

(١٠) النابغة الذبياني، (ت ٦٠٤م) الديوان، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ص ٢٥.

(١١) المسعودي، مروج ج ٢، ص ٣٨.

(١٢) فلسطين الثانية (Palestina Secunda) وكان مركزها بيسان ومدنها الرئيسية جدرة وطبرية. نولدكة، أمراء غسان ــ ص ٥١.

(١٣) يرى ياقوت الحموي أن جلق اسم لكورة الغوطة كلها، ويضيف قيل جلق اسم لقرية من قرى الغوطة.

(١٤) حسان بن ثابت، الديوان، تحقيق وليد عرفات، دار صادر بيروت، ١٩٧٤م، ج ١، ص ٧٤، ٢٥٥، ٢٧٩، القصيدة ١٣، ١٢٣، ١٣٦.

(١٥) الولاية العربية أو فلسطين الثالثة، مدينتها الرئيسية البتراء، أما فينيقية الثانية فمركزها دمشق وتضم حمص وتدمر.

(١٦) نولدكه، أمراء غسان، ص ٥١. النابغة الذبياني، الديوان، ص ٥٣ ــ ٥٥.

(١٧) نولدكه، المرجع السابق، ص ٥١ نقلاً عن ملالا ٢/١٥٢، تيوفانس ص ٢٦٧.

(١٨) البلاذري، الفتوح، ص ١١٩. الطبري، ج ٣، ص ٤٠٧. ابن بدران، تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر، سبعة أجزاء بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ج ١، ص ١٣٥. ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٤م) الكامل في التاريخ، ١٠ أجزاء ج ٢ ص ٤٠٩. ابن حبيش، الفتوح، مخطوطة منسوخة في مكتبة الدكتور سهيل زكار، ص ١٢٧.

(١٩) الطبري، ج ٣، ص ٤١٠.

(٢٠) الأصفهاني (أبو الفرج علي بن الحسين) (ت ٣٥٦هـ/٩٦٦م) ١٨ جزءاً، تحقيق مصطفى السقا، القاهرة، ١٩٢٧ ــ ١٩٦١م، ج ١٥ ص ١٦٤.

(٢١) ابن بدران، تهذيب، ج ١، ص ١٣٩.

(٢٢) الطبري، ج ٣، ص ٣٨٩. البلاذري، فتوح، ص ١١٨. ابن الأثير، ج ٢، ص ٤٠٢. ابن بدران، ج ١، ص ١٣١.

(٢٣) الطبري، ج ٣، ص ٥٧. البلاذري، فتوح، ص ١٤٠.

(٢٤) الطبري، ج ٣، ص ٣٨٩، ابن الأثير ج ٢، ص ٤١٢. تهذيب تاريخ دمشق، ج ١، ص ١٣١.

(٢٥) الطبري، ج ٣، ٥٧٠. البلاذري، فتوح، ص ١٤٠.

(٢٦) جواد علي، المفصل، ج ٦، ص ١٤٠.

(٢٧) البلاذري، فتوح، ص ١٥٠.

(٢٨) المصدر السابق، ص ١٥١.

(٢٩) المصدر السابق، ص ١٥١. ابن حزم (أبو محمد علي بن سعيد الأندلسي) (٣٨٤ ــ ٤٥٥هـ/٩٩٤ ــ ١٠٦٣) جمهرة أنساب العرب، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، ص ٣٧٥.

(٣٠) الطبري، ج ٣، ص ٤٠٨.

(٣١) المسعودي، مروج، ج ٢، ص ٩٦ ــ ٩٨.

(٣٢) ابن حزم، الجمهرة، ص ٤٥٧.

(٣٣) الجاحظ، (أبو عثمان) (١٥٩ ــ ٢٥٤هـ/٧٧٥ ــ ٨٦٨م) ثلاث رسائل، القاهرة، ١٣٤٤هـ، ص ١٤.

(٣٤) الطبري، ج ٣، ص ٣٧. ابن بدران، تهذيب، ج ١، ص ٩٤، ٩٨.

(٣٥) ابن أعثم (أبو محمد بن عثمان الكوفي) (ت ٣١٤هـ/٩٢٦م) الفتوح، ٧ أجزاء، تحقيق محمد عبد المعيد

خان، ١٣٨٨هـ ١٣٩٤هـ/١٩٦٨ــ١٩٧٤م ج ١، ص ١٢٥.

(٣٦) الطبري، ج ٣، ص ٥٧١.

(٣٧) البلاذري، فتوح، ص ١١٦. ابن بدران، تهذيب، ج ١، ص ١٣١ ــ ١٣٢ ــ ١٣٣.

(٣٨) الطبري، ج ٣، ص ٣٩٢، ٣٩٣.

(٣٩) البلاذري، فتوح، ص ١١٨.

(٤٠) الطبري، ج ٣، ص ٣٩٤.

(٤١) ابن أعثم، فتوح، ج ١، ص ١٣٤.

(٤٢) البلاذري، فتوح، ص ١٤١.

(٤٣) الطبري، ج ٣، ص ٣٩٣، ٣٩٤.

(٤٤) ابن أعثم، ج ١، ص ٢٢٨.

(٤٥) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٤.

(٤٦) ابن بدران، تهذيب، ج ١، ص ١٦٣. ابن حبيش، فتوح، ص ١٧٤.

(٤٧) الطبري، ج ٣، ص ٤٦٢.

(٤٨) البلاذري، فتوح، ص ١٣٣. ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٣٣.

(٤٩) ابن الأثير، ج ٢، ص ٤٩٢.

(٥٠) البلاذري، فتوح، ص ١٢٩.

(٥١) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٥٢) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٥٣) الطبري، ج ٣، ص ٤٤٤. ابن عبد البر، الأنباه، ص ١١٣، ١١٤، ١١٥. وبنو معاوية والسكون من كندة من قبائل اليمن.

(٥٤) ابن عبد البر، المصدر السابق، ص ١٢٢ وبلي تعتبر من قضاعة.

(٥٥) البلاذري، فتوح، ص ١٥٣.

(٥٦) المصدر السابق ص ١٣٩ ــ ١٤٠.

(٥٧) المصدر السابق ص ١٣٩.

(٥٨) المصدر السابق ص ١٢٤.

(٥٩) الطبري، ج ٤، ص ٣٩٨.

(٦٠) المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٩٨.

(٦١) ابن حزم، الجمهرة، ص ٤٠٠.

(٦٢) ابن الكلبي، (هشام بن محمد بن السائب) (ت ٢٠٤هـ/٨١٩م) جمهرة النسب، الجزء الأول، مخطوط برقم ظ ٣، في مركز الوثائق والتوثيق، الجامعة الأردنية، ص ١٧.

(٦٣) ابن أعثم، فتوح، ج ٥، ص ٢٠٩.

(٦٤) المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٠٩.

(٦٥) البلاذري، أنساب الأشراف، مؤسسة الدراسات الشرقية، الجامعة العبرية، القدس، ١٩٣٦م ج ٥، ص ١٢٨.

(٦٦) خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ/٨٥٤م) تاريخ خليفة، تحقيق سهيل زكار، دمشق ١٩٦٧م، ج ١، ص ٢٢٢. اليعقوبي، البلدان، ليدن، ١٨٩١م، ص ٣٢٩. ابن حزم، الجمهرة، ص ٣٩٥، ٣٩٦.

(٦٧) خليفة، ج ١ ص ٢٢٢ . الطبري، ج ٥ ص ٥٤٧ . المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٢٤٩ .
(٦٨) اليعقوبي، البلدان، ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ . ابن بدران تهذيب، ج ٧، ص ١٨٩ .
(٦٩) اليعقوبي، البلدان، ص ٣٢٥ . خليفة، ج ١، ص ٢٢٢ . البلاذري، أنساب ج ٥، ص ١٤٧ .
(٧٠) أبو الفضل النيسابوري، مجمع الأمثال، القاهرة، ١٣٥٢هـ، ج ١، ص ٢٩٤ .
(٧١) الطبري، ج ٥، ص ٥٣٥، ٥٣٨ .
(٧٢) البلاذري، فتوح، ص ١٥٠، ١٥١ . المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٢٤٩ . ياقوت، البلدان، ج ٤، ص ٤٠٤ .
(٧٣) ابن بدران، تهذيب، ج ٣، ص ١٧٩، الدباغ (مصطفى) بلادنا فلسطين، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م، ج ١، ص ٧١٤، القسم الأول .
(٧٤) البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٠٨ .
(٧٥) الهمداني، (الحسن بن أحمد يعقوب) (٢٨٠ ــ ٣٢٤هـ/٨٩٣ــ ٩٤٥م) صفة جزيرة العرب، تحقيق علي الأكوع الحوالي، منشورات دار اليمامة، الرياض ــ ص ٢٧٢ ــ ٢٧٤ .
(٧٦) المقريزي (أبو العباس أحمد بن علي) (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١هـ) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ٣ أجزاء، دار التحرير للطباعة والنشر، عن طبعة بولاق، ١٢٧٠هـ، ج ٣، ص ١٠٥ .
(٧٧) الطبري، ج ٣، ص ٤٤٠ ــ ٤٤١ .
(٧٨) ابن عبد الحكم (أبو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله) (ت ٢٥٧هـ/٨٧٠م) فتوح مصر وأخبارها، ليدن، ١٩٢٠، ص ٥٦ .
(٧٩) الأغاني، ج ١٦، ص ٣٤ .
(٨٠) مؤلف مجهول، العيون والحدائق في أخبار الحقائق (من خلافة الوليد بن عبد الملك إلى خلافة المعتصم) مكتبة المثنى، بغداد، ص ٥ .
(٨١) الطبري، ج ٧، ص ٢٦٧ . ابن بدران، تهذيب، ج ٧، ص ٦٢ .
(٨٢) الطبري، ج ٧، ص ٢٠٢ .
(٨٣) الأغاني، ج ٨، ص ٢٨٧، ٢٨٨ .
(٨٤) الطرطوشي (محمد بن الوليد) سراج الملوك، المطبعة الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٣١٩هـ، ص ٢٠٧ .
(٨٥) أبو عبيد (القاسم بن سلام) (ت ٢٢٤هـ/٨٣٨م) كتاب الأموال، تحقيق محمد حامد الفقي، القاهرة، ص ٢٠٧ .
(٨٦) ياقوت، البلدان، ج ٤، ص ٤٠٤، ج ٥، ص ٢٢٥ . أبو عبيد، ص ٢٢٧ .
(٨٧) أبو عبيد، ص ٢١٤ .
(٨٨) المصدر السابق، ص ٢١٤ .
(٨٩) البلاذري، فتوح، ص ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٥٠ .
(٩٠) ابن سعد (محمد) (٢٣٠هـ/٨٤٤) كتاب الطبقات الكبير، الأجزاء السبعة الأولى، ليدن، ١٣٢٢هـ، ج ٣، قسم ١، ص ٢١٥ .
(٩١) الطبري، ج ٦، ص ٣٤٧، ج ٧، ص ٢١٧، ابن الأثير، الكامل، ج ٥، ص ٢٦٨ .
(٩٢) ابن عبد الحكم، فتوح، ص ١٤٣، البلاذري، فتوح، ص ٤٤٢ .
(٩٣) المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٨٦ .
(٩٤) الطبري، ج ٤، ص ٤٣، ٦٥، ج ٥، ص ٤٨٣ . ابن الأثير، ج ٤، ص ١١٢ . البلاذري أنساب،

ج ٥، ص ١٥١.

(٩٥) البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٠٨.

(٩٦) الطبري، ج ٥، ص ٥٤٠.

(٩٧) البلاذري، فتوح، ص ١٥٥.

(٩٨) الطبري، ج ٤، ص ٣٩٨. ابن بدران، تهذيب، ج ٥، ص ٣٠٧.

(٩٩) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ١٢٥. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج ٢، ص ١٢١. البلاذري، فتوح ص ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥.

(١٠٠) ابن عساكر، تاريخ دمشق، المجلدة الأولى، ص ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧.

(١٠١) البلاذري، فتوح، ص ١٤٤، ١٦٥. الجهشياري، (محمد بن عبد عبدوس) (٣٢١هـ/٩٤٢م) كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا، ابراهيم الأبياري، عبد الحفيظ الشلبي، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م ص ٦٠. ابن عساكر، المجلدة الأولى، ص ٥٨٧.

(١٠٢) ابن سعد، ج ٧، قسم ٢، ص ١٧٣.

(١٠٣) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار المغرب، ج ١، ص ٣٢. الطبري، ج ٦، ص ٢٧٥، ٤٧١.

(١٠٤) خليفة، تاريخ، ج ١، ص ٤٣٢.

(١٠٥) البلاذري، أنساب، ج ٤، قسم ٢، ص ٦٩.

(١٠٦) المقدسي (شمس الدين) (٣٨٠هـ/٩٩٠م) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تعليق غازي طليمات، ١٩٨٠، ص ١٧١.

(١٠٧) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ٤٨.

(١٠٨) العيون والحدائق، ص ١١، ١٢. القلقشندي، (أحمد بن عبد الله) (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م) صبح الأعشى، ١٤ جزء، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٣٣١هـ ١٩٣١م ج ١ ص ٤٣٢. ابن بدران تهذيب، ج ٥ ص ٤٤.

(١٠٩) Claude Cahen, Economy, Society, Institution, The Cambridge History of Islam, Vol. II, The Cambridge University Press, 1970,p.519.

(١١٠) المسعودي، المروج، ج ٣، ص ١١٩. تهذيب، ج ٥، ص ٣٤٢. ابن طولون (شمس الدين) (ت ٩٥٣هـ/١٥٤٦م) الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، تحقيق صلاح المنجد، دمشق ١٩٥٦م، ص ٧٦.

(١١١) الأغاني، ج ١٠، ص ٧٥. البلاذري، فتوح، ص ١٥٥. ابن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٢٧٧. ابن عبد ربه، العقد، ج ٤، ص ٤٠. ابن الأثير، ج ٤، ص ٣٠٤.

(١١٢) خليفة، تاريخ، ج ١، ص ٣٩٥، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣١، ٤٣٢، ج ٢، ٥٢٨، ٥٤٥. الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان) (ت ٧٤٨هـ/١٣٧٤م) سير أعلام النبلاء، ٨ أجزاء، مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ/١٩٨١م، ج ٥، ص ٤٦٢.

(١١٣) ابن عذاري، البيان، ج ١، ص ٤٤ — ٤٥.

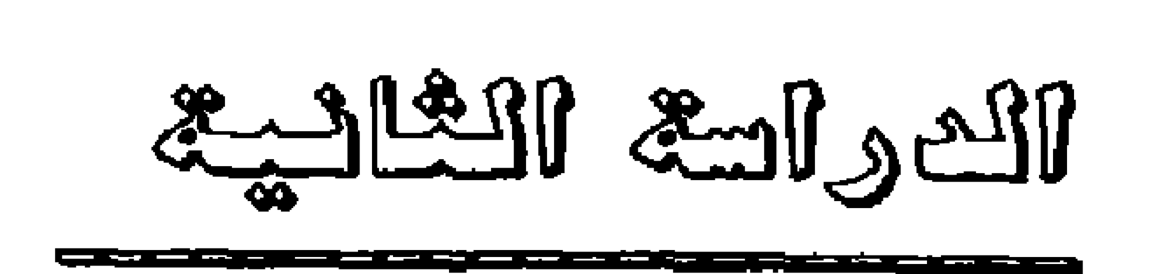
(١١٤) الذهبي، ج ٥، ص ٣١٣. أبو زرعة، (٢٨١هـ/٨٩٤م) تاريخ أبي زرعة، جزءان، دمشق، ج ١، ص ٣٤٨.

(١١٥) أبو زرعة، ج ١، ص ٣٤٨.

(١١٦) المصدر السابق ج ١، ص ٣٤٨.
(١١٧) خليفة، ج ٢، ص ٥٤٥.
(١١٨) ابن عذاري، ج ١، ص ٥٠.
(١١٩) أبو زرعة، ج ١، ص ٣٣٧. العيون والحدائق، ص ٣٨، ٩٠.
(١٢٠) أبو زرعة، ج ١، ص ٣٣٧. الذهبي، ج ٥، ص ٣٢٤.
(١٢١) الذهبي، ج ٥، ص ٧١.
(١٢٢) ابن أعثم، فتوح، ج ١، ص ١٤٣، ١٤٤. ابن حبيش، الفتوح، ص ١٣١.
(١٢٣) المسعودي، التنبيه والإشراف، تحقيق عبد الله اسماعيل الصاوي، مكتبة المثنى، بغداد، ص ١٥١.
(١٢٤) جواد علي، المفصل، ج ٣، ص ١١.
(١٢٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة نبط.
(١٢٦) الواقدي (ت ٢٠٧هـ/٧٩٩م) كتاب المغازي، تحقيق د. مارسدن جونس، ٣ أجزاء، ج ٣، ص ٩٨٩، ٩٩٠.
(١٢٧) الطبري، ج ٣، ص ١٧٦.
(١٢٨) أبو يوسف (ت ١٨٣هـ/٧٩٩م) كتاب الخراج، دار المعارف للطباعة والنشر، ص ٤٠.
(١٢٩) أبو عبيد، الأموال، ص ١٥٣.
(١٣٠) البلاذري، فتوح، ص ١٦٥ — ١٦٦.
(١٣١) ابن عساكر، المجلدة الأولى، ص ٥٨٧.
(١٣٢) محمود حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩م، ص ٢٧٦.
(١٣٣) أبو يوسف، الخراج، ص ٣٠.
(١٣٤) الجاحظ، ثلاث رسائل، ص ١٧.
(١٣٥) Dennett, Conversion and The Poll Tax in Early Islam, Cambridge, 1950,pp.54-55
(١٣٦) Tritton, A.S., The Caliphs and Their Non-Muslim Subjects, Oxford University Press, 1960,p.16.
(١٣٧) ابن العبري (غريغورس أبو الفرج بن هارون الملطي) (ت ٦٨٠هـ/١٢٨٦م) تاريخ مختصر الدول، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص ١٩٤.
(١٣٨) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ١٧٩.
(١٣٩) البلاذري، فتوح، ص ١٢٤، ١٣٦.
(١٤٠) المصدر السابق، ص ١٢٤.
(١٤١) المصدر السابق، ص ١٤٠، ١٤٣.
(١٤٢) المصدر السابق، ص ١٤٧. ياقوت الحموي، البلدان، مادة قيسارية، تهذيب، ج ٤، ص ٣٩٩.
(١٤٣) البلاذري، فتوح، ص ١٤٧.
(١٤٤) المصدر السابق، ص ١٢٣، ١٢٤، ١٣٣.
(١٤٥) ابن أعثم، فتوح، ج ١، ص ١٤٠. الطبري، ج ٣. الطبري، ج ٣، ص ٦٠٠ — ٦٠١. ابن عساكر، المجلدة الأولى ص ٤٦١.
(١٤٦) البلاذري، فتوح، ص ١٣٦.
(١٤٧) الطبري، ج ٣، ص ٦٠٩ من عهد عمر لأهل ايلياء.

(١٤٨) ابن عساكر، المجلدة الثانية، ص ١٢٨.
(١٤٩) الواقدي، فتوح الشام، ج ٢، ص ١٧.
(١٥٠) ابن عبد الحكم، فتوح، ص ١٢٩.
(١٥١) البلاذري، فتوح، ص ١٢٤.
(١٥٢) المصدر السابق، ص ١٢٤.
(١٥٣) اليعقوبي، البلدان، ص ٣٢٧.
(١٥٤) ابن بدران، تهذيب، ج ٦، ص ١٨٧.
(١٥٥) ابن عبد الحكم، فتوح، ص ١٢٩.
(١٥٦) البلاذري، فتوح، ص ١٦٤.
(١٥٧) المصدر السابق، ص ١٦٥.
(١٥٨) Sir George Hill, The History of Cyprus, Vol.I to the Conquest by Richard Lion Heart, Cambridge Press, 1940, p.286. Archibald Lewis, Naval Power and Trade in the Mediterranean, A.D.500-1100,p.80.
(١٥٩) البلاذري، فتوح، ص ١٦٦ الحوار كورة بحلب بين عزاز والجومة وحوار أيضاً من قرى منبج وتيزين، قرية كبيرة من نواحي حلب كانت من أعمال قنسرين، ثم صارت في أيام الرشيد من العواصم مع منبج وغيرها.
(١٦٠) المصدر السابق، ص ١٦٦.
(١٦١) E.B.Art, Samaritan.
(١٦٢) E.B.Art,History of Syria.
(١٦٣) الطبري، ج ٣ ص ٦٠٩.
(١٦٤) عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، ١٩٧٨ م ص ٦٨ — ٦٩.
(١٦٥) البلاذري، فتوح، ص ١٤٠، ١٤٣.
(١٦٦) المصدر السابق، ص ١٤٧. ابن بدران، تهذيب، ج ٤، ص ٣٩٩، أما ياقوت فيذكر أن عددهم بلغ مائة ألف.
(١٦٧) البلاذري، ص ١٣٣. ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٤٣١.
(١٦٨) Tritton, p.16.
(١٦٩) الجاحظ، ثلاث رسائل، ص ١٧.
(١٧٠) البلاذري، فتوح، ص ١٦٤.





الضريبة الزراعية وأهميتها في صدر الإسلام

الضريبة الزراعية وأهميتها في صدر الإسلام

٢

لإدراك أهمية الضريبة الزراعية في فترة صدر الاسلام، لا بدّ من توضيح بعض النقاط العامة المتعلقة بالنظام المالي الذي طبق في هذه الفترة كي يتم الحكم على هذه الضريبة من منظور تلك الفترة وليس من منظورنا في الوقت الحاضر.

من المتفق عليه أن الضريبة الزراعية التي كانت تجبى من قبل الدولة كانت على نوعين: ضريبة العشر، وضريبة الخراج، وقد فرضت ضريبة العشر منذ عهد الرسول (ﷺ) على أرض الحجاز واليمن وأرض العرب[١]، وفرضها الخلفاء الراشدون خارج الجزيرة العربية على كل أرض أسلم عليها أهلها، وأرض الموات التي أحياها المسلمون، والأراضي الموات التي رفضها أهلها فأقطعت للعرب المسلمين[٢]، أما الخراج بمعنى ضريبة الأرض، فلم تكن له سابقة واضحة في فترة الرسالة، ولكنها ضريبة فرضت على الأراضي التي فتحت عنوة، كالسواد، والأراضي الريفية في الشام، ومصر، ولذلك فإن كل الروايات المتعلقة بالضريبة الزراعية، هي الروايات المتعلقة بأرض العنوة سواء التي استصفاها الخليفة عمر بن الخطاب، أو التي تركها بأيدي أصحابها لتكون فيئاً للمسلمين بدلاً من أن يقسمها على المقاتلة كما تقسم الغنيمة[٣].

أما في المدن التي صولحت على مبالغ معينة، كما فعل خالد بن الوليد مع أهل الحيرة وأُليس وبانقيا، وكما فعل القادة المسلمون مع معظم حكام المقاطعات الايرانية، فليست لدينا معلومات محددة عن نسبة الجزية التي كانت تفرض على أهل الذمة، أو نسبة الضريبة الزراعية، وإنما ترك ذلك للحكام المحليين. ولكن القادة العرب المسلمين كانوا يؤكدون دائماً على ضرورة فرض الضريبة حسب الطاقة[٤]. وقد طبقت هذه القاعدة أيضاً في العصر الأموي، فقد صالح قتيبة بن

مسلم، غوزك مثلاً على سبعمائة ألف درهم وضيافة المسلمين ثلاثة أيام[٥]، وصالح يزيد بن المهلب أهل جرجان على صلح سعيد بن العاص فقبلها، وكانت ٢٠٠ ألف درهم[٦] كما صالح أهل طبرستان على ٧٠٠ ألف درهم مثاقيل[٧]. وإذا كان هناك اختلاف في المصادر حول المبالغ التي صولح عليها العرب المسلمون، فإن ما يهمنا هو أنها مبالغ معينة لا تحديد فيها للجزية والخراج.

هذه القاعدة التي اتبعها القادة العرب في الأقاليم الشرقية دفعت عدداً كبيراً من المستشرقين، أمثال فلهوزن Wellhausen وبيكر Becker وكايتاني Caetani ومارتن هارتمان Martin Hartmen[٨] وغيرهم، إلى القول بأن العرب في فترة صدر الإسلام لم يكونوا يميزون بين ضريبة على الرأس وأخرى على الأرض، وأن الجزية والخراج كلمتان مترادفتان تستخدمان بمعنى إتاوة، وأن التمييز قد حدث في وقت متأخر في العصر الأموي، وإن اختلفوا في تحديد الوقت، كما أنهم يتهمون المصادر الإسلامية بميلها إلى أن تنسب إلى عمر بن الخطاب كثيراً من التنظيمات التي تمت في وقت متأخر، مع أن مصادرنا الإسلامية تذكر بوضوح كامل أنه لم يكن هناك نظام ثابت للجزية والخراج، كما أننا لا نجد فقيهاً مسلماً واحداً يؤكد أو يدعي وحدة التطبيق في كل أطراف الدولة الاسلامية. بل إن الروايات تشير إلى العكس من ذلك وتحاول أن تظهر الاجراءات التي طبقت في الولايات المختلفة، ولا تحاول مطلقاً تقديم صورة لنظام موحد في كل أجزاء الدولة الإسلامية. فالاجراءات التي تمت أثناء الفتح لم تكن واحدة لأنها تأثرت بالأوضاع المحلية، فالوضع في خراسان مثلاً لم يكن مشابهاً للوضع في السواد أو الشام أو مصر، ومن ثم فإن التنظيمات التي أجراها نصر بن سيار في خراسان لا يمكن فهمها إلا في نطاق ولايته، ولا تلقي ضوءاً على الأوضاع المالية في ولاية أخرى.

تشير الروايات المتعلقة بالشام والعراق ومصر إلى أن العرب ميزوا منذ البدء بين ضريبة الرأس وضريبة الأرض، وعلى الرغم من التبادل في الألفاظ، كقول أبي يوسف (خراج على الرؤوس) وكقول البلاذري (أرض بجزيتها)، لأن القرينة حددت المعنى المقصود وأكدت وجود ضريبتين متميزتين، ثم إن مجالات الاعفاء من ضريبة أو أخرى يساعد بدوره على التمييز بين الضريبتين، فأبو عبيدة بن الجراح أطعم أهل السامرة أرضهم عندما صالحهم بالأردن وفلسطين على أن يكونوا عيوناً وأدلاء لهم، وفرض عليهم الجزية فقط، واستمر هذا الوضع حتى خلافة يزيد بن معاوية (٦٠ ــ ٦٤هـ) الذي وضع الخراج على أرضهم[٩]. ومن جهة أخرى صالح حبيب بن مسلمة الفهري، الجراجمة على أن يكونوا أعواناً للمسلمين وعيوناً ومسالح في جبل اللكام وأن لا يؤخذوا بالجزية[١٠]. وهناك روايات متعددة متعلقة بأرض العنوة تشير إلى طرح الجزية عمن أسلم، في حين تبقى الأرض خراجية لأنها فيء للمسلمين[١١]. ويعتمد كل من أبي يوسف (ت ١٨٤هـ) ويحيى بن آدم (ت ٢٠٣هـ) وأبو عبيد (ت ٢٢٤هـ) وغيرهم في أن أرض العنوة لا يوضع عنها الخراج إذا أسلم صاحبها على قول عمر لرجل قال: «إني قد أسلمت فضع عن أرضي الخراج»، فقال عمر: «إن أرضك أخذت عنوة»[١٢]، وقول علي بن أبي طالب لدهقان من أهل عين التمر

أسلم: «أما جزية رأسك فنرفعها وأما أرضك فللمسلمين، فإن شئت فرضنا لك وإن شئت جعلناك قهرماناً لها». ويورد يحيى بن آدم أمثلة متعددة عن إسقاط الجزية وبقاء الخراج على الأرض. وكان عمر وعلي رحمهما الله كما يقول يحيى بن آدم، إذا أسلم الرجل من أهل السواد تركاه يقوم بخراجه في أرضه[١٣]. وقد نهى عمر بن الخطاب العرب المسلمين من شراء أرض أهل الذمة ورقيقهم خوفاً من أن تتحول الأرض من خراجية إلى عشرية.

ذلك أن النظام المالي الإسلامي الذي طبق في خلافة عمر بن الخطاب ألغى الكثير من الضرائب التي كانت مفروضة سابقاً على سكان الأراضي المفتوحة، والتي كانت تحت سيطرة البيزنطيين والساسانيين، فبالاضافة إلى الضريبتين العقارية والشخصية، كانت الدولة الساسانية تفرض ضرائب استثنائية في حالة الحرب كان عبؤها الفادح يقع، كما يقول كريستنسن، على الأقاليم الغنية وبخاصة العراق. يضاف إلى ذلك الهبات التي كانت تقدم للملك جبرا في عيدي النيروز والمهرجان، والضرائب والهبات التي كان يفرضها رجال الدين على الأفراد[١٤]. أما الضرائب التي كانت تفرضها الحكومة البيزنطية فقد كانت كثيرة ومتنوعة، ولكن أهمها على الاطلاق كانت ضريبة الأرض Land Tax، وإلى جانب هذه الضريبة العامة كانت هناك ضريبة الأنونا Annona التي كانت تطلق على حصص الغلال المخصصة لتموين روما ثم القسطنطينية والاسكندرية[١٥]، كما كان يؤخذ من مخازن القرى كميات من الغلال من أجل الأغراض الخيرية والصدقات[١٦]، بالاضافة إلى جزية الرأس التي أصبحت بعد القرن الرابع وقفاً على الفلاح، والضرائب التي تفرض على المنازل والماشية[١٧]، وعلى كل أنواع المهن بما في ذلك الباعة الجوالين والاسكافيين والعاهرات[١٨]، ثم الضرائب على المبيعات[١٩]، والضرائب على النقل الداخلي والخارجي[٢٠]. هذه الضرائب كلها ألغيت، ولم يبقِ عمر بن الخطاب سوى الجزية والخراج وعشور التجارة فإذا عرفنا أن ضريبة العشر على الزرع كانت تعتبر صدقة، وتعطى للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى من سورة براءة ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل﴾[٢١] فإن الدولة مضطرة إلى أن تعتمد للانفاق على مصالحها، من مشاريع للري وإقامة المنشآت، ودفع العطاء للجند وشراء الملابس والأسلحة لهم، ودفع رواتب الولاة والقضاة والعمال والموظفين على اختلاف مهامهم، على ما تجبيه من جزية الرؤوس وخراج الأرض وعشور التجارة. ولما كانت الجزية تسقط شرعاً عن كل ذمي يعتنق الاسلام، فإن ميزانية الدولة سوف تعتمد بشكل رئيسي على ضريبة الأرض وعشور التجارة التي تجبى من تجار أهل الذمة، وأهل الحرب، وهذا ما يفسر لنا تمسك الخلفاء بابقاء أرض العنوة أرض خراج حتى لو أسلم أصحابها ونهيهم أهل الذمة من بيعها للعرب المسلمين خشية من أن تتحول إلى أراضي عشر، كما حدث في خلافة الوليد بن عبد الملك (٨٦ ــ ٩٦هـ) وسليمان بن عبد الملك (٩٦ ــ ٩٩هـ)، مما اضطر الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩ ــ ١٠١هـ) إلى إصدار قراره سنة ١٠٠هـ القاضي بمنع شراء أرض الخراج، وكتب «إنه من اشترى شيئاً بعد سنة ١٠٠هـ فإن بيعه

مردود»[٢٢] وطبق يزيد بن عبد الملك هذا القرار، كما طبقه هشام بن عبد الملك من بعده (١٠٥ ــ ١٢٥هـ)، بل إن هشام بن عبد الملك، حسب رواية أبي زُرعة، كان يعاقب البائع والمشتري وعامل المنطقة[٢٣]. ونتيجة لتطبيق هذا القرار في خلافة عمر بن عبد العزيز ويزيد وهشام ابني عبد الملك، توقف الناس عن شراء هذه الأراضي. ولكن يبدو أن الوضع اختلف بعد اضطراب الأمن في المنطقة، فعاد العرب المسلمون إلى شرائها ودفع العشر عنها، فلما أصبح أبو جعفر المنصور خليفة (١٣٦ ــ ١٥٨هـ) رفعت إليه تلك الأشرية وأنها تؤدي العشر ولا خراج عليها، وإن ذلك أضر بالخراج وكسره، فأراد ردها إلى أهلها، فقيل له إنها قد وقعت في المواريث والمهور واختلط أمرها، فبعث المعدلين إلى كور الشام سنة أربعين إو إحدى وأربعين ومائة، وأمرهم أن لا يضعوا على شيء من القطائع القديمة ولا الأشرية خراجاً، وأن يمضوها لأهلها عشرية، ويضعوا الخراج على ما بقي بأيدي النبط، وعلى الأشرية المحدثة بعد سنة مائة، بمعنى أن أبا جعفر المنصور طبق نظام عمر بن عبد العزيز ولكن الأراضي الخراجية، وفقاً لهذه الرواية، أصبحت تدفع الخراج سواء بقيت في أيدي أصحابها أو اشتراها المسلمون[٢٤].

ونظراً لأهمية الضريبة الزراعية، كمورد رئيسي من موارد الدولة، فإن الخلفاء والولاة اهتموا طوال عهد الخلفاء الراشدين والأمويين بشؤون الزراعة في البلاد التي تحتم جغرافيتها أن تكون حرفتها الأولى الزراعة، فكان حفر الأنهار وكراؤها، وكل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أرضهم وأنهارهم، على نفقة بيت المال[٢٥]، وكذلك البثوق[٢٦] والمسنيات[٢٧] والبريدات[٢٨] وحفر الترع والخلجان وتصليح الجسور ودفع خطر الفيضان[٢٩]، لأن في ذلك مصلحة للمزارعين وللمسلمين عامة، أما أراضي العشر، فإن أصحابها هم الذين كانوا مسؤولين عن كل ما تحتاجه أرضهم، ولذلك نجد الروايات تشير إلى أن الاقطاعات التي تشرب من أنهار الخراج كان عليها الخراج إلا إذا رأى الامام غير ذلك، ويؤخذ العشر من أصحابها إذا اضطروا إلى حفر الأنهار وبناء البيوت وعمل الأرض لأن في ذلك مشقة عظيمة على صاحب الاقطاع، وهذا ما دفع أهل بالس والقرى المنسوبة إليها، قاصرين، وعابدين، وصفين، وكانت أرضهم أرض عشر، أن يطلبوا من مسلمة بن عبد الملك حينما توجه غازياً إلى بلاد الروم أن يحفر لهم نهراً من الفرات يسقي أرضهم على أن يجعلوا له الثلث بعد العشر الذي يدفع للدولة[٣٠]، وكان هذا ممكناً لأن العشر، وهو الزكاة المفروضة على المسلمين في زرعهم، كانت ضريبة لا تثقل كاهل صاحب الأرض، وكان صاحب أرض العشر يدفع العشر، إذا كانت أرضه تسقى بماء المطر أو العيون أو سيحاً، ويدفع نصف العشر إذا كان يتكلف مؤونة في سقايتها بالسواني أو بالنضح أو بالدالية[٣١]، كما أنه لم يكن ملزماً بدفعها إلا إذا زاد انتاج أرضه عن خمسة أوسق[٣٢]. والوسق ستون صاعا بالصاع الحجاجي، والصاع الحجاجي على مذهب أهل العراق ثمانية أرطال، وعلى مذهب أهل الحجاز خمسة أرطال وثلث. ومن دراسة قام بها فالتر هنتس Walter Hinz تبين له أن وزن ثمانية أرطال عراقية = خمسة أرطال وثلث حجازية = ٣٫٢٤٥كغ أي أن الوسق = ٦٠ × ٣٫٢٤٥كغ = ١٩٤٫٧كغ والخمسة

أوسق = ٥ × ٧ر١٩٤ = ٥ر٩٧٣ كغ. أي أن صاحب الأرض لا يدفع العشر إلا إذا زاد انتاجه عن ٥ر٩٧٣ كغ، فإذا نقص عن خمسة أوسق لم يكن فيه شيء، إلا أبو حنيفة ومن ذهب مذهبه من أهل العراق، فهم يرون في كثير ما يخرج من الأرض وقليله الزكاة(٣٣).

أما ما يؤخذ منه الزكاة من أصناف الغلات، فإن بين الفقهاء في ذلك اختلافاً، فمنهم من يقول أنها في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، وزاد بعضهم السلت (نوع من الشعير لا قشر له يتبردون بسويقه في الصيف) والذرة، وزاد آخرون الزيتون والقطاني، وهي أصناف الحبوب بأسرها، ثم قالوا يؤخذ من جميع ما يمكن ادخاره ويتهيأ بقاؤه في أيدي الناس حولاً أقله، ولا يؤخذ مما لا يمكن ذلك فيه(٣٤). أما الذين لم يوجبوها إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، فذهبوا إلى أن رسول الله (ﷺ) إنما حكم على العرب في صدقاتهم بما يعرف من أقواتها مما هو طعام لها في حاضرتها وباديتها، فلم تكن إلا هذه الأصناف(٣٥). وكان رد الذين أوجبوها في الحبوب كلها، وهم الأكثرية، إلى أن النبي (ﷺ) حين ذكر أبواب الربا سمى منها ستة أشياء، الذهب، والفضة، والحنطة، والشعير، والتمر، والملح، فقاست العلماء سائر ما يكال ويوزن بهذه الستة، فكذلك رأوا سُنَّة النبي (ﷺ) في الصدقة، أنه إنما قصد بها إلى هذه الأصناف الأربعة، الحنطة والشعير والتمر والزبيب التي يدخرها الناس يكون حكمها حكم الكيل كحكم تلك الأربعة، أي أنهم جعلوا هذه الأربعة أصلاً لما عداها مما هو مثلها في صلاحيته للادخار والاقتناء، لاسيما وأن بعض الشعوب كانت الذرة عندهم كالحنطة عند غيرهم «لأنها قوت كثير من السودان وغيرهم»(٣٦). وكان أبو يوسف وهو يعكس ما كان مطبقاً بشكل عام يرى أن لا عُشر إلا على ما بقي في أيدي الناس مما يكال بالقفيز ويوزن بالأرطال، مثل الحنطة والشعير والذرة والأرز والحبوب واللوز والبندق والجوز والفستق... الخ. فإذا أخرجت الأرض من ذلك خمسة أوسق أو أكثر ففيه العشر، إذا كانت الأرض تسقى سيحاً أو سقتها السماء، ونصف العشر إذا كانت الأرض تسقى بقرب أو دالية أو سانية، وإذا نقص عن خمسة أوسق لم يكن فيه شيء، ما خلا الزعفران، فإنه إذا كان في أرض العشر وأخرج الله ما يكون قيمته خمسة أوسق من أدنى ما تخرج الأرض من الحبوب مما عليه العشر ففيه العشر أو نصف العشر، وإذا كان في أرض الخراج ففيه الخراج على هذه الصفة(٣٧).

كانت صدقة الأرض تجبى حين يطيب ويبدو صلاح الزرع والثمر وليس ينظر في ملكها حلول الحول(٣٨)، وإذا أكرى الرجل أرضه من رجل يزرعها فزرعها، وهي أرض عشر فإن عشرها على الزارع المكتري، وعليه كراؤها لرب الأرض ولا شيء على صاحب الأرض(٣٩)، بينما كانت أرض الخراج إذا أوجرت فخراجها على المالك دون المستأجر(٤٠). وبما أن العشر هو الزكاة على الزرع والثمر، كان لابدّ من تعيين عمال خبراء لتقدير ما تنتجه الأرض، ولكن الروايات التي تعود إلى عهد الرسول (ﷺ) تشير إلى أن الخرص إنما كان يتم على النخل والعنب وليس على الحب، وأن الرسول (ﷺ) كان يخرص الثمر حين يطيب قبل أن يؤكل ثم يخير اليهود أيأخذونه أم يدفعونه

إليهم بذلك الخرص[٤١]. وعن ابن شهاب أن الخرص إنما يكون على الثمر، على التمر والزبيب، وأنه يكون حين يبدو صلاح الثمر ويحل بيعه، وقال مالك بن أنس «وأما ما لا يؤكل رطباً فإنه لا يخرص مثل الحبوب وإنما على أهله فيه الأمانة إذا صار حباً»[٤٢]. وعن مكحول قال: «كان رسول الله (ﷺ) إذا بعث الخراص قال: «خففوا فإن في المال العرية والوطية»، أما العرية كما يفسرها مالك بن أنس فهي النخلة يهب الرجل ثمرتها للمحتاج يعريها إياه، أو تلك التي يبقيها لنفسه وعياله، لا تخرص عليه، أما الوطية أو الواطئية، فمعناها السابلة أو المارة، سموا بذلك لوطئهم بلاد الثمار مجتازين، وعن يحيى بن سعيد عن بشير بن بشار، أن عمر بن الخطاب بعث أبا حثمة الأنصاري على خرص أموال المسلمين فقال: «إذا وجدت القوم في نخلهم قد خرفوا (خرف الثمار جناها) فدع لهم ما يأكلون لا تخرصه عليهم»[٤٣]. وفي خلافة معاوية بن أبي سفيان وولاية مروان بن الحكم على الحجاز، بعث سهل بن أبي حثمة خارصاً للنخل فخرص مال سعيد بن أبي سعد ٧٠٠ وسق، وكان بإمكانه أن يخرصه ٩٠٠ وسق، إلا أنه ترك لهم قدر ما يأكلون[٤٤]. ولكن مروان كما يبدو لم يكتف بخرص النخل، وإنما عمد إلى خرص الحرث، فعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال:

«بعث مروان فلان القرظي ليجمع خرص الحرث، فأتى عثمان بن حنيف صاحب رسول الله (ﷺ) يطلب زكاة حرثه. فقال له عثمان: أو قد فعلتموها، إنها لم تكن جزية قط»، وقال أبو بكر بن حزم: وكان الناس قبل ذلك لا يؤتون لزكاة حرثهم، وإنما يؤدي الرجل ما قدر له أن يؤدي، لا يُسأل عن شيء، حتى كان من أمر مروان ما كان». ويبدو أن خرص الحرث استمر في الفترة الأموية حتى جاء عمر بن عبد العزيز فلم يبطلها وإنما أبطل ما يسمى فضل ما بين الكيلين، وهذا يتعلق بالأراضي العشرية في العصر الأموي، وإن كنا نستطيع أن نفهم ما يعنيه ذلك مما يورده أبو يوسف فيما يتعلق بأرض الخراج حينما طبق نظام المقاسمة، بعد أن كان على المساحة؛ يذكر أبو يوسف أن الطعام يكال بعد الدياس ثم يترك الشهر والشهرين في البيادر، ويكال ثانية، فإن نقص عن الكيل الأول قال: أوفوني، وبهذا تزداد الضريبة[٤٥]. كما أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى واليه على اليمن أن يبطل الحيف الذي أصاب أهل اليمن عندما وضع الأمويون عليهم صدقاتهم وظائف أن افتقروا لم ينقصوا وأن استغنوا زيد عليهم، وطلب منه أن يأخذ منهم ما يرى من الحق، وأن يقسم الصدقة على فقرائهم[٤٦]. وعن عبد الله بن جعفر عن أبي المليح عن ميمون، أن عامل الصدقة دخل على عمر بن عبد العزيز، فقال: كم جمعت من الصدقة، قال: كذا وكذا، قال: فكم جمع الذي قبلك، قال: كذا وكذا، فسمى شيئاً أكثر من ذلك، فقال عمر: من أين ذلك، قال: يا أمير المؤمنين، إنه كان يؤخذ من الفرس دينار ومن الخادم دينار ومن الفدان خمسة دنانير، وأنك طرحت ذلك كله، قال: لا والله ما ألقيته ولكن الله ألقاه»[٤٧]. فإذا كان قد حدث مثل هذا التطور في جباية العشر، فلا شك أن هناك تطورات حدثت وإجراءات اتخذت في مجال الخراج، نستخلص معظمها من إصلاحات عمر بن عبد العزيز أو نستنتجها من بعض المعلومات الواردة في مصادرنا.

الخراج أو الضريبة الزراعية

كان أول ما فعله عمر بن الخطاب بعد أن استقر رأيه على ترك الأرض العنوة لعمالها، أي لأصحابها، وانحسر الخطر الفارسي عن العراق إثر معركة نهاوند سنة ٢١هـ، أنه عمد إلى مسح السواد(٤٨) فأرسل عثمان بن حنيف فمسح السواد(٤٩)، فوجده ٣٦ ألف ألف جريب (٣٦ مليون)(٥٠)، والجريب كمقياس للأرض يساوي شرعاً ١٠٠ قصبة مربعة، وبذلك يكون الجريب على وجه التقريب ١٥٩٢م٢(٥١). وتؤكد رواية تيوفانس ما ورد عند خليفة والطبري، إذ يذكر أنه في السنة الثلاثين من حكم هرقل (٦١٠ — ٦٤٠م) عمد عمر إلى إجراء إحصاء للرجال والأراضي والحيوانات والأشجار والنخيل، والسنة الثلاثين من حكم هرقل هي سنة ٦٤٠م/ ٢٠هـ، وهي السنة التي تمت فيها سيطرة العرب على الشام والجزيرة، وأصبح بالامكان تنظيم النواحي الادارية والمالية، وهذا يعني أن عمر ربما بدأ بمسح بلاد الشام والجزيرة أولاً ثم السواد(٥٢). ويذكر أبو عبيد أن عمر جعل الخراج عاماً على كل من لزمته المساحة وصارت الأرض بيده من رجل أو امرأة أو صبي أو مكاتب، فصاروا متساوين فيها؛ ومما يبين ذلك قول عمر في دهقانة نهر الملك حين أسلمت، دعوها في أرضها تؤدي عنها الخراج(٥٣) فأوجب عليها ما أوجب على الرجال. والمعروف أن المرأة من أهل الذمة لم تكن تدفع الجزية في عهد الراشدين والأمويين، لأن الجزية كانت لا تضرب إلا على من جرت عليه الموسى(٥٤)، وليس على صبي ولا امرأة ولا من ليس في يديه من الدنيا شيء(٥٥). كما أن عمر جعل الخراج على الأرض التي تغل من ذوات الحب والثمار والتي تصلح للغلة من العامر والغامر، وعطل من ذلك المساكن والدور والتي هي منازلهم فلم يجعل عليها شيئاً(٥٦).

وعلى الرغم من اختلاف الروايات الواردة في كتب الأموال والخراج حول ما فرض على جريب الكرم والأشجار المثمرة والنخل والرطب، فإن هناك اتفاقاً على أن عمر وضع على كل جريب عامر أو غامر يبلغه الماء درهماً وقفيزاً(٥٧). واستنتج الباحثون المهتمون بدراسة الخراج في منطقة السواد من دراستهم للروايات المختلفة، أن ابتداء الخراج في العراق كان درهماً وقفيزاً من القمح والشعير على كل جريب عامر أو غامر، دون النظر إلى ما يزرع فيه من المحاصيل الأخرى، وأنه من المتوقع أن ضريبة الدرهم والقفيز لا تجد قبولاً عند بعض الفلاحين، لأن الأراضي التي تزرع فيها الأشجار المثمرة وبعض المحاصيل التي لها ميزة على غيرها، تعطي مردوداً مادياً أكبر من الأرض التي تزرع قمحاً، وهذا ما دفع عمر بن الخطاب فيما بعد إلى أن يفرض على كل جريب أرض من الخراج بما يتفق ونوع الزرع.

إن المدقق في الروايات الواردة في كتب الأموال والخراج يرى أن عمر لم يجعل ابتداء الخراج في العراق درهماً وقفيزاً على كل الأراضي، بل إنه ميز منذ البدء بين الأرض التي تغل من ذوات الحب والثمار، والأرض التي تصلح للغلة من العامر والغامر، أي أن عمر فرض على العامر من الأرض، أي

الأرض الصالحة للزراعة ولكنها غير مزروعة، وعلى الغامر من الأرض (أي التي تصلها الماء) درهماً وقفيزاً من القمح أو الشعير، لكي يجبر أهل السواد على الزراعة، لأن العامر غير المزروع كما يقول أبو يوسف كان كثيراً عندما فتح العرب البلاد[٥٨]، فإذا اضطر صاحب الأرض أن يدفع درهماً وقفيزاً عن كل جريب من الأرض يصلح للزراعة دون أن يزرعه فإن الأرض ستصبح عبئاً عليه. ويذكر الماوردي أن القفيز من القمح كان ثمنه آنذاك ثلاثة دراهم، أي أن ما فرض على الغامر إذا زرع قمحاً كان يعادل ما فرض على المزروع قمحاً وهو أربعة دراهم. ولا شك أن قفيز الشعير كان أقل ثمناً من قفيز القمح، ولذلك فإن الأرض إذا زرعت شعيراً فستكون ضريبتها كضريبة الأرض التي تزرع شعيراً، ويؤيد ما أشرت إليه ما ورد في الطبري من «أن عمر بن الخطاب اقتدى بوضائع كسرى الذي وضع الخراج على ما يعصم الناس والبهائم، وهو الحنطة والشعير والأرز والكرم والرطاب والنخل والزيتون، إلا أن عمر وضع على كل جريب أرض عامر قدر احتماله مثل الذي وضع على الأرض المزروعة، وزاد على كل جريب مزارع حنطة أو شعيراً قفيزاً إلى قفيزين ورزق منه الجند»[٥٩].

أما اختلاف الروايات حول ما فرض على الجريب من المحصول نفسه، فعائد إلى أن عمر بن الخطاب حينما قدر الخراج أخذ بعين الاعتبار ما تحتمله الأرض وما تطيقه[٦٠]. فمثلاً رواية محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبي مجلز لاحق بن حميد تذكر أن عثمان بن حنيف وضع على جريب النخل ثمانية دراهم[٦١]. في حين تشير رواية قتادة عن أبي مجلز أنه وضع على جريب النخل عشرة دراهم[٦٢]. أما الرواية الثالثة عن أبي مجلز فتذكر أن عمر بن الخطاب وضع على جريب النخل خمسة دراهم. ولما كانت الروايات الثلاث منقولة عن أبي مجلز، فهذا يؤكد أن عمر بن الخطاب كان يطلب من عماله حين تقدير الخراج اعتبار ما تحتمله الأرض وتطيقه؛ ويعلق الماوردي بقوله: «جميع ما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيح وإنما اختلف لاختلاف النواحي فوضع على كل موضع قدر ما يحتمله ويليق به»[٦٣]. ويكون تقدير الاحتمال تبعاً لعوامل تؤثر على زيادة نسبة ضريبة الخراج أو نقصانها، منها ما يختص بالأرض من جودة يزكو بها زرعها أو رداءة يقل بها ريعها، ومنها ما يختص بالسقي والشرب، لأن ما التزم المؤونة في سقيه بالنواضح والدوالي لا يحتمل من الخراج ما يحتمله سقي السيوح والأمطار، ولذلك فإنه عندما بعث علي بن أبي طالب يزيد بن أبي زيد الأنصاري على ما سقى الفرات، أمره أن يضع على كل جريب زرع غليظ البر درهماً ونصفاً وصاعاً من طعام، وعلى كل جريب وسط درهماً وعلى جريب من البر رقيق الزرع ثلثي درهم، وعلى الشعير نصف ذلك، وأمره أن يضع على البساتين التي تجمع النخل والشجر، على كل جريب عشرة دراهم وعلى جريب الكرم إذا أتت عليه ثلاث سنين ودخل في الرابعة وأطعم عشرة دراهم، وأن لا يضع على الخضراوات شيئاً[٦٤].

كذلك كان ينظر بعين الاعتبار إلى اختلاف أنواع الزرع من الحبوب والثمار، وبعد المناطق عن الأسواق وقربها، يوضح ذلك رواية يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح: قال: «قلت للحسن،

ما هذه الطسوق المختلفة، قال: كل قد وضع حالاً بعد حال على قدر قرب الأرضين من الأسواق وبعدها»[٦٥] . ولذلك فإن عبد الملك حينما أراد أن يعاد تقدير الخراج في الجزيرة والشام والموصل أعاده على الغلات الرئيسية، وهي الحنطة والكروم والزيتون، فجعل على كل ١٠٠ جريب حنطة مما قرب ديناراً، وعلى كل ٢٠٠ جريب مما بعد ديناراً، وعلى الزيتون على كل ١٠٠ شجرة مما قرب ديناراً، وعلى كل ٢٠٠ شجرة مما بعد ديناراً، وعلى كل ألف أصل كرم مما قرب ديناراً، وعلى كل ألفي أصل كرم مما بعد ديناراً. وكانت غاية البعد عنده مسيرة اليوم أو اليومين أو أكثر من ذلك، وما دون ذلك من القرب[٦٦] . ومن الواضح أن هذه الفريضة ليست هي الخراج، لأنها متواضعة، بل هي إضافة نقدية محددة يؤيد ذلك عبارة أبي يوسف «وحملت الشام مثل ذلك وحملت الموصل مثل ذلك».

لا شك أن مراعاة الشروط السابقة الذكر في فرض الخراج كان يحقق العدل بين أهل الفيء وأهل الأرض، ولكن مراعاة هذه الشروط تتطلب مراقبة الدولة الدائمة لهذه الأراضي من جهة، وتتطلب من عامل الخراج الكفاية والأمانة، وأن يكون فقيهاً عالماً بأحكام الشرع إذا ما تولى وضع الخراج، لأنه كان يحق للخلفاء أن يطلبوا من ولاتهم القيام بمسح جديد لأرض العنوة بين فترة وأخرى، أو القيام بتعديل وظيفة الخراج بما يتفق ومصلحة المسلمين ومصلحة أهل الأرض، ولكن إعادة المسح كانت تؤدي إلى إجحاف أحيانـاً، فاليعقوبي يذكر أنه عندما مسح عمر بن هبيرة السواد سنة ١٠٥هـ، بأمر الخليفة يزيد بن عبد الملك، وضع على الشجر والنخل وأضر بأهل الخراج، ولكنه لا يعطي تفسيراً للضرر الذي أصاب أهل الخراج إلا إذا فهمنا مما أورده أنه زاد في وظيفة الخراج المفروضة على الشجر والنخل وعلى الرغم من أن اليعقوبي يذكر أن السواد لم يمسح مذ مسحه عثمان بن حنيف في زمن عمر بن الخطاب حتى مسحه عمر بن هبيرة[٦٧] ، فإن الماوردي في معرض حديثه عن الأذرع يشير إلى أن الذراع الهاشمية الصغرى أصغر من الهاشمية الكبرى أو الزيادية بثلاثة أرباع عشر، وأنها سميت زيادية لأن زياد بن أبيه مسح بها أرض السواد[٦٨] . فلما تحريت عن طول الذراع الزيادية وجدت أنها أقصر من العمرية بـ ٥٤٥ر٦سم، إذ أن طول الذراع العمرية كانت ٨١٥ر٧٢سم، في حين كانت الذراع الهاشمية الكبرى أو الزيادية ٢٧ر٦٦سم[٦٩] . ولذلك فإن مسح السواد بالذراع الزيادية يؤدي إلى ازدياد في عدد الأجربة التي تفرض عليها الضريبة بالنسبة لمالك الأرض، لأن كل ١٠٠ ذراع عمرية تساوي ما يزيد عن ١٠٩ أذرع زيادية، وبالتالي سوف تزداد نسبة الضريبة على صاحب الأرض. أما في مصر فإن المقريزي يذكر أن خراج مصر انحط في خلافة بني أمية وخلفاء بني العباس خلا أيام هشام بن عبد الملك الذي أوصى عبيد الله بن الحبحاب عامل مصر بالعمارة. وقد خرج عبيد الله بنفسه «ومسح العامر من أراضي مصر والغامر مما يركبه ماء النيل فوجد قانون ذلك ٣٠ ألف ألف فدان (الفدان أربعة أضعاف الجريب)، سوى ارتفاع الجرف، فراكها كلها وعدلها غاية التعديل فعقدت معه أربعة آلاف ألف دينار والسعر راخ والبلد بغير مكس ولا ضريبة[٧٠] . وقد نفهم من تعليق المقريزي

بأن السعر راخ والبلد بغير مكس ولا ضريبة أن الازدياد في الخراج لم يكن ناجماً عن رفع نسبة الخراج على الفدان، وإنما يعود إلى ازدياد في مساحة الأراضي التي تؤدي الخراج. ولكن المقريزي نفسه في كلامه عن انتقاض الأقباط يذكر أن عبيد الله بن الحبحاب صاحب مصر كتب إلى هشام بن عبد الملك بأن أرض مصر تحتمل الزيادة، فزاد على كل دينار قيراطاً، فانتقضت كور مختلفة، منها قربيط وطرابية وعامة الحوف الشرقي. وهذا يدل على أن الازدياد في الخراج قد يكون عائداً إلى الازدياد في نسبة الأراضي التي وضع عليها الخراج من ناحية وفي زيادة الخراج من جهة أخرى.

إذا تركنا جانباً الزيادة في وظيفة الخراج التي كان يحق للخليفة أن يزيدها إذا وجد أن الأرض تحتمل الزيادة، كما فعل عبد الملك، وكما فعل عبيد الله بن الحبحاب، فإن الولاة كانوا يتخذون أحياناً إجراءات تزيد في واردات الدولة، ولكنها كانت ترهق أصحاب الأرض؛ فمثلاً كان عمر بن الخطاب قد قسط الخراج في العراق ورقاً وعيناً، والدراهم تؤدي فيه عدداً ففسد الناس كما يقول أبو هلال العسكري، فكانوا يؤدونه بالطبرية ووزن الدرهم أربعة دوانق (أي عشرة قراريط (الدانق قيراطان ونصف) ويستبدون بالوافي ووزنه مثقال (المثقال = ٨ دوانق = ٢٠ قيراطاً). فلما ولي زياد ابن أبي سفيان طلب أداء الوافي، فشق ذلك على الناس[٧١]، يعني أنه من كان يدفع عن جريب الكرم ١٠ دراهم طبرية، أصبح مجبراً على أن يدفع ٢٠ درهماً طبرية أو عشرة دراهم وافية، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى الشعور بالاجحاف بعد أن اعتادوا أداء الخراج بالطبرية. فلما كانت خلافة عبد الملك بن مروان فحص النقود والأوزان والمكاييل وأمر بضرب الدرهم الشرعي على وزن أربعة عشر قيراطاً وزن كل ١٠ دراهم سبع مثاقيل (المثقال = ٢٠ قيراطاً، ٧ مثاقيل = ١٤٠ قيراطاً = ١٠ دراهم وزن ١٤)[٧٢]. لكن وعلى الرغم من سك الدرهم بالوزن الشرعي، وما يرد في المصادر من أن الدراهم القديمة كان من المفروض أن تذاب ويعاد سكها في دار الضرب، فقد كانت لا تزال متداولة في خلافة عمر بن عبد العزيز، وكان ولاة العراق، كما يبدو، يطلبون أثناء تحصيل الضرائب دراهم ذات وزن معين بدلاً من الدراهم المتوافرة لدى الأهالي، ويستولون على فروق النقد. لذلك جاء تأكيد عمر بن عبد العزيز لواليه على الكوفة أن لا يأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ليس لها آيين ولا أجور الضرابين ولا إذابة الفضة ولا هدية النيروز والمهرجان ولا ثمن الصحف ولا أجور البيوت، أي أن عمر بن عبد العزيز أمر واليه ألا يأخذ في الخراج إلا وزن سبعة أي الدرهم الشرعي الذي كان كل عشرة دراهم منه تساوي ٧ مثاقيل، وحذف الملحقات التي كان بعضها احياء لتقاليد ورسوم ساسانية، كهدية النيروز والمهرجان والآيين، وهو رسم المساحين الذين يمسحون أرض الخراج. أما أجور الصرافين فهي إشارة إلى أجور المختصين بالنقد من صرافين وجهابذة الذين يميزون النقود ويرافقون الجباة، ويسميها البوزجاني، الرواج أو حق الجهبذة[٧٣]. كما أن عمر بن عبد العزيز أمر واليه على الكوفة أن يميز بين العامر والغامر والخراب من الأرض في الخراج المفروض عليها، وأن لا تعامل بالمقياس نفسه، بأن يؤخذ من العامر وظيفة

الخراج برفق دون أن يكلف الزراع ما يرهقهم وأن يؤخذ من الخراب ما يحتمل مع التوصية باصلاحه حتى يعمر[(٧٤)].

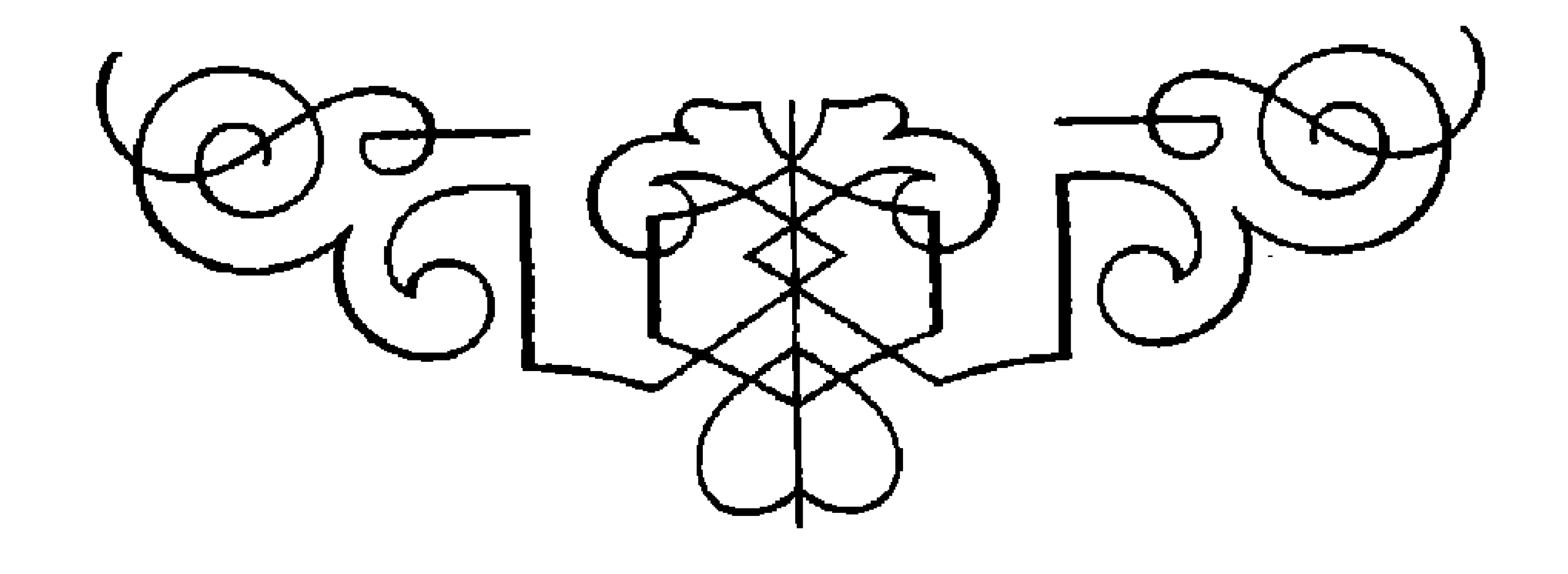
هذه الاجراءات التي جاء عمر بن عبد العزيز فأمر بالغائها والتي عادت كما يبدو بعد موته كان لها أثرها وأدت إلى هجرة الفلاحين من أهل الذمة، فهذا عبد الحميد بن عبد الرحمن والي عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الخليفة قائلاً: «إن قوماً من أهل الخراج كانوا إذا أرادوا كسر خراجهم جلوا من أرض إلى أخرى، وإني أمرت أن تجعل الأرض صافية، وأرجو أن يتركوا بذلك عادتهم إن شاء الله»، فكتب إليه عمر: «أما بعد، فقد بلغني كتابك، ولعمري لئن لم تدع رجلاً خرج من أرض إلى أخرى ومن قرية إلى قرية إلا أخذت أرضه ثم عُزلت أو مت، ليُقطعن صاحب الأرض عنها وتبوء باثمه وما يجلو رجل عن أرضه إلا بأن يُحمل فوق طاقته.... فتألف أهل الأرض فإن أراضيهم وبلادهم أحب إليهم من الجلاء إذا عدل عليهم ورفق بهم»[(٧٥)]. وعلى الرغم من أنه ليست لدينا معلومات عن إجراءات الولاة في مصر فإن ساويرس يشير إلى هرب أسر بكاملها من مكان إلى مكان فراراً من دفع الضرائب، وأن قرة بن شريك (٩٠ — ٩٦ هـ) اضطر إلى إنشاء هيئة خاصة لوقف تلك الحركة وإعادة كل شخص إلى موضعه[(٧٦)]. ويذكر ساويرس أن هذه الحركة بدأت في عهد عبد الله بن عبد الملك الذي تشدد على الأقباط في الأمور المالية، وتُلقي أوراق كوم اشقاو شعاعاً من نور على هذه الحركة التي كان محورها الزراع من أهل الذمة الذين كان الوالي يأمر باعادتهم إلى قراهم الأصلية، فنراه يكتب إلى صاحب كوم إشقاو أنه علم بوجود جالية بأرضه، ويطلب منه أن يرد هذه الجالية، أي الهاربين، إلى أرضهم الأصلية[(٧٧)]. أما في الشام فليس هناك إشارات إطلاقاً على ترك الفلاحين لأرضهم كما حدث في العراق ومصر، أو كما حدث زمن هارون الرشيد عندما ترك بعض أهالي فلسطين أراضيهم من كثرة الخراج[(٧٨)]، أو عندما اشترك عدد كبير من الفلاحين في ثورة المبرقع اليماني سنة ٢٢٧هـ في فلسطين والأردن، إذ يشير الطبري إلى أن أتباعه كانوا قوماً من فلاحي تلك الناحية وأهل القرى وأنهم كانوا في حدود ١٠٠ ألف.

وإذا كان نزوح الفلاحين من أهل الذمة عن أراضيهم في العراق ومصر وفي العصر الأموي يُعزى، كما ورد في كتاب عمر بن عبد العزيز، إلى أنهم حُملوا فوق طاقتهم، فإن نزوح الفلاحين من الموالي من الريف إلى المدن ولاسيما في العراق يعود إلى عوامل تتعلق بالنظام المالي الاسلامي؛ فالإدارة العربية لم تحافظ على النظام الاقطاعي الساساني المحكم الذي كان يسيطر على الفلاحين ويجبرهم على البقاء في أرضهم، كما أن التشريع المالي الاسلامي كان واضحاً فيما يتعلق بأرض العنوة، فمن أسلم، فهو حر مسلم وتطرح الجزية عن رأسه[(٧٩)]، أما الأرض فيبقى الخراج عليها لأنها فيء للمسلمين، وله الخيار في أرضه، إن شاء أقام فيها يؤدي ما كانت تؤدي وإن شاء تركها وصار ما بيده من الأرض بيد أصحابها من أهل قريته يؤدون عنها ما كان يؤدي من خراجها ويسلمون له ماله ورقيقه وحيوانه، كما نفهم من نص يورده ابن عساكر أن القرية كانت مسؤولة عن

دفع المبلغ متضامنة، فإذا أسلم الذمي أسقطت الجزية عن رأسه وبقيت الأرض لأهل القرية يقومون بزراعتها ودفع الخراج عنها[٨٠]. ولما كان انتشار الاسلام في العراق أسرع من انتشاره في الشام ومصر، فقد حدثت هجرة واسعة من الفلاحين إلى البصرة والكوفة أدت إلى الاضرار بالأراضي الزراعية التي حرمت من الأيدي العاملة، فنقص انتاجها وازدادت أعباء من بقي عليها من الفلاحين، الأمر الذي كان يدفعهم بدورهم إلى مغادرة أراضيهم أو تحمل حياة صعبة مضنية. ويبدو أن هذه المشاكل وصلت حداً خطراً زمن الحجاج بن يوسف الثقفي (٧٥ — ٩٥هـ) فاضطر إلى إصدار أمر بارجاع من كان لهم أصل في القرى إلى قراهم، وذلك عندما كتب إليه عماله بأن الخراج قد انكسر وأن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالأمصار[٨١]. إن عمل الحجاج هذا أدى إلى اتهام البعض له بأنه أخذ الجزية ممن أسلم، بينما نرى وفقاً للرواية السابقة، وهي رواية عراقية، أن ارجاع الفلاحين إلى قراهم جاء بطلب من العمال لانكسار الخراج نتيجة إسلام أهل الذمة ولحاقهم بالأمصار، أي أن قلة الأيدي العاملة في الأراضي الزراعية كانت وراء هذه الشكوى التي تحمل في طياتها عدم قدرة الدهاقين على جمع الأموال المطلوبة من أراضيهم ونواحيهم، وقد كان بإمكان الحجاج أن يستوفي الجزية من الموالي في البصرة والكوفة لاسيما وأنه كان لهم ديوان أسقطه نتيجة لاشتراك الموالي في ثورة عبد الرحمن بن الأشعث، فقد جاء في العقد الفريد لابن عبد ربه، نقلاً عن عمر والجاحظ، في كتاب الموالي والعرب، «إن الحجاج لما خرج عليه ابن الأشعث وعبد الله بن الجارود ولقي مالقي من قرى أهل العراق... فلما علم أنهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، أحب أن يُسقط ديوانهم ويفرق جماعتهم حتى لا يتآلفوا ولا يتعاقدوا، فأقبل على الموالي وقال: أنتم علوج وعجم وقراكم أولى بكم...»[٨٢].

إذا كان الأمويون وولاتهم قد قاموا ببعض الاجراءات التي تؤمن دخلاً أكبر للدولة وزادوا بعض الزيادات الطفيفة على ما كان يؤخذ من الجريب الواحد أو الفدان الواحد، فإنهم حاولوا قدر المستطاع أن يحققوا نوعاً من التوازن، ولاأقول العدل، بين احتياجات الدولة وبين مصالح أهل الأرض، لأن ضريبة الأرض بقيت في العصر الأموي الدعامة الأساسية لميزانية الدولة، في حين نجد في العصر العباسي وابتداء من خلافة المهدي، فرض ضرائب أخرى لتنمية موارد الدولة، وهي المعاون أو المرافق التي يطلق عليها المقريزي اسم الضرائب الهلالية، وهي كل ما فرضه الولاة والخلفاء إضافة إلى أموال الخراج والجزية والزكاة. هذا مع العلم أن المصادر تشير إلى زيادات كبيرة في نسبة الخراج المفروضة مما كان يؤدي إلى ثورات متتالية لاسيما في مصر، يذكر الكندي مثلاً أن أهل الحوف ثاروا يمنها وقيسها لتشدد والي مصر موسى بن مصعب الخثعمي في استخراج الخراج، ومضاعفته ما كان يؤخذ على الفدان، ووضعه خراجاً على أهل الأسواق، بالإضافة إلى انتشار القبالة أو الضمان في العصر العباسي والذي ينتقده ويشجبه أبو يوسف في كتابه الخراج الذي كتبه للخليفة هارون الرشيد (١٧١ — ١٩٣هـ) «لأن المتقبل لا يبالي بهلاك أهل الخراج بصلاح أمره في قبالته، ولعله يستفضل بعد ما يتقبل فضلاً كثيراً وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية،

وضرب لهم شديد ، وأن هذا مما نهى الله عنه ، فقد أمر الله عز وجل أن يؤخذ العفو منهم وليس يحل أن يكلفوا فوق طاقتهم » .



حواشي الدراسة الثانية

(١) أبو يوسف ، كتاب الخراج ، موسوعة الخراج ، دار المعرفة ، بيروت ، ص ٥٨ ، ٦٩ .

(٢) البلاذري ، فتوح البلدان ، تحقيق محمد رضوان ، مصر ، ص ١٨٤ . قدامة بن جعفر نبذ من كتاب الخراج وصنعة الكتابة ، تحقيق محمد حسين عبيدي ١٩٨١ ص٢١٧ . ابن رجب الحنبلي الاستخراج لأحكام الخراج ، موسوعة الخراج ، ص ١١ .

(٣) أبو يوسف ، ص ٣٧ . البلاذري ، فتوح ، ص ١٦٥ . ابن الجوزي ، تاريخ عمر بن الخطاب ، دار أحياء علوم الدين ، دمشق ، ص ١١٢ . محمد حميد الله مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٧٦ .

(٤) حميد الله ، مجموعة الوثائق ، ص ٣١٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ .

(٥) البلاذري ، فتوح ، ص ٤١١ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٣٣٠ . الطبري ، تاريخ ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ج ٦ ص ٥٣٤ .

(٧) البلاذري ، فتوح ، ص ٣٢٣ .

(٨) Daniel Denette, Conversion and the Poll Tax in Early Islam pp.4-6.

(٩) البلاذري ، ص ١٦٢ .

(١٠) المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(١١) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر وأخبارها ، ليدن ١٩٤٠ ، ص ١٥٤ . يحيى بن آدم ، الخراج موسوعة الخراج ، ص ٢٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ . البلاذري ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ . أبو عبيد ، كتاب الأموال تحقيق محمد حامد الفقي ، القاهرة ، ص ٧٢ .

(١٢) يحيى بن آدم ، ص ٢٢ . البلاذري ، ص ٢٦٨ .

(١٣) المصدر السابق ، ص ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ .

(١٤) كريستنسن ، ايران في عهد الساسانيين ، ترجمة يحيى خشاب ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١١١ — ١١٣ .

(١٥) Johnson, Bysantine Egypt, Princeton, 1949, P. 234, 218-219

(١٦) Milne, A History Of Egypt Under the Roman Rule, London 1898, p.120.

(١٧) Ibid, p.121.

(١٨) Baynes, The Bysantines Empire, London 1935.p.127.

(١٩) Milne, 124.

(٢٠) Ibid, 122-124

(٢١) أبو عبيد، الأموال، ص ٨٩ . ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية دار الكتاب، بيروت ص ٣٤ .

(٢٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المجلدة الأولى، تحقيق صلاح المنجد، ص ٥٩٦ .

(٢٣) المصدر السابق، المجلدة الأولى، ص ٥٨٧ .

(٢٤) المصدر السابق، المجلدة الأولى، ص ٥٩٦ ـــ ٥٩٧ .

(٢٥) أبو يوسف، موسوعة الخراج، ص ١١٠ . الماوردي، الأحكام السلطانية، مصر، ١٩٧٣ ص ١٧٤ .

(٢٦) البثوق هو ما يخرقه الماء في جانب النهر .

(٢٧) المسنيات جمع مسناة وهو الحائط يبنى في وجه الماء .

(٢٨) البربدات مفاتيح الماء، وهي كلمة فارسية .

(٢٩) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ١٥١ . المقريزي، الخطط، ج ١ ص ١٤٠ .

(٣٠) البلاذري، فتوح، ص ١٥٥ ـــ ١٥٦ . ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ١ ص ٣٢٨ .

(٣١) يحيى ابن آدم، موسوعة الخراج، ص ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١١٨، أبو يوسف، ص ٥١ . أبو عبيد، ص ٤٢٧ ـــ ٤٢٩ . قدامة بن جعفر، ص ٢١٩ .

(٣٢) أبو داود، السنن، ج ١ ص ٣٥٧، البخاري، ج ٣ ص ٢٤٤ . أبو عبيد، ص ٤٢٠ . قدامة بن جعفر، ص ٢٢١ .

(٣٣) فاتلر هنتس، المكاييل والأوزان الاسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، ص ٦٣ . الوسق كذلك ستون مختوماً، والختوم هو الصاع بعينه، وإنما سمي مختوماً لأن الأمراء جعلت على أعلاه خاتماً مطبوعاً لئلا يزاد فيه ولا ينتقص منه . والصاع مثل القفيز الحجاجي الذي اتخذه الحجاج بن يوسف على صاع عمر، أبو عبيد، ص ٤٢١ ـــ ٤٢٦ .

(٣٤) قدامة بن جعفر، ص ٢٢١ .

(٣٥) أبو عبيد، ص ٤٢٦ .

(٣٦) المصدر السابق، ص ٤٢٦ .

(٣٧) أبو يوسف، ص ٥٢ .

(٣٨) أبو عبيد، ص ٤٥٦ .

(٣٩) المصدر السابق، ص ٤٥٦ .

(٤٠) الأحكام السلطانية، ص ١٥١ .

(٤١) أبو عبيد، ص ٤٣٣ .

(٤٢) المصدر السابق، ص ٤٣٣، حاشية رقم ص ٤٣٤ .

(٤٣) المصدر السابق، ص ٤٣٥ .

(٤٤) المصدر السابق، ص ٤٣٥ .

(٤٥) أبو يوسف، ص ٦٢ .

(٤٦) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ٥٦ .

(٤٧) ابن سعد، الطبقات، ج ٥ ص ٢٧٧ .

(٤٨) خليفة بن خياط، تاريخ، ج ١ ص ١٤٦. الطبري، ج ٤ ص ١٤٤.

(٤٩) حد السواد الذي وقعت عليه المساحة كان من لدن تخوم الموصل ماراً مع الماء إلى ساحل البحر ببلاد عبادان، من شرقي دجلة، وهذا طوله. أما عرضه فحده منقطع الجبل من أرض حلوان إلى منتهى أرض القادسية المتصل بالعذيب من أرض العرب. فهذه حدود السواد وعليها وقع الخراج.

(٥٠) البلاذري، فتوح، ص ٢٦٨. أبو عبيد، الأموال، ص ٧١. أبو يوسف، ص ٣٩. ابن الجوزي سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ١١٢.

(٥١) فالتر هنتس، ص ٥٦.

(٥٢) Denette, p.16; Theophanes, p.552.

(٥٣) أبو عبيد، ص ٧٢.

(٥٤) المصدر السابق، ص ٣٧.

(٥٥) حميد الله، مجموعة الوثائق، ص ٣٦٢.

(٥٦) أبو عبيد، ص ٧٢.

(٥٧) المصدر السابق، ص ٧٠. أبو يوسف، ص ٣٦، ٣٧. البلاذري، ص ٢٦٨. ابن رجب، الاستخراج لأحكام الخراج، ص ٦٢.

(٥٨) أبو يوسف، ص ٤٨.

(٥٩) الطبري، ج ٢ ص ١٥٢.

(٦٠) أبو يوسف، ص ١٤٨. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٨. ابن رجب، ص ٦٢، ٧١، ٧٢.

(٦١) البلاذري، فتوح، ص ٢٦٩.

(٦٢) أبو يوسف، ص ٣٦.

(٦٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٦٥.

(٦٤) البلاذري، ص ٢٧٠، ٢٧١. ابن رجب، ص ٤٦، ٦٣ — ٦٤.

(٦٥) البلاذري، ص ٢٧١.

(٦٦) أبو يوسف، ص ٤١.

(٦٧) اليعقوبي، تاريخ، ج ٢ ص ٣١٣.

(٦٨) الماوردي، ص ١٥٣. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣ ص ٤٤٧.

(٦٩) إن نقطة الانطلاق لجميع الحسابات هي ذراع مقياس النيل القديم في جزيرة الروضة ويعود إلى سنة ٨٦١م/٢٤٧هـ ومعدل طولها ٥٤٫٠٤سم وفق دراسات الحملة الفرنسية بقيادة نابليون والتحقيق الذي قام به كريزول سنة ١٩٢٧. وهذه الذراع هي التي تسمى بالسواد، وهي التي عدها الماوردي نقطة الانطلاق لمقاييس الأذرع الأخرى.

(٧٠) المقريزي، خطط ج ١ ص ١٨٢.

(٧١) أبو هلال العسكري، الأوائل، ج ٢ ص ٣٢.

(٧٢) أمر عبد الملك بجمع أوزان الدراهم المتداولة لأن الدراهم منها ما كان وزنه ٢٠ قيراطاً، ومنها ١٢ قيراطاً، و ١٠ قراريط، أخذ متوسطها فكان ١٤ قيراطاً.

(٧٣) عبد العزيز الدوري، الضرائب في السواد في العصر الأموي، بحوث ودراسات، ص ٥٣.

(٧٤) أبو يوسف، ص ٨٦. أبو عبيد، ص ٤٨. الطبري، ج ٦ ص ٥٦٩.

(٧٥) الدوري، المرجع السابق، ص ٦١. البلاذري، أنساب، مخطوطة ق ٢ ص ١٤١.

(٧٦) ساويرس، سير الآباء البطاركة، باريس ١٩١٠. ج ٥ ص ٦٤.

(٧٧) Grohman, Arabic Papyri, v.III, p.24.

(٧٨) البلاذري، فتوح، ص ١٤٩، ١٥٠.

(٧٩) ابن آدم، ص ٧. ابن عبد الحكم، ص ١٥٤.

(٨٠) ابن عساكر، المجلدة الأولى، ص ٥٩٣.

(٨١) الطبري، ج ٦ ص ٣٨١.

(٨٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، الطبعة الثالثة، ١٩٥٢، ج ٣ ص ٤١٦.

(٨٣) الكندي، الولاة والقضاة، ص ١٢٥.

الدراسة الثالثة

أوضاع الفلاحين
في العراق والشام في صدر الإسلام



أوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الإسلام

٣

اهتم الخليفة الراشدي الثاني، عمر بن الخطاب، بإحلال الحق والعدل والمساواة في كل منطقة وصل إليها المد الإسلامي، بتطبيق النظم الإسلامية ومراقبة ولاته مراقبة دقيقة صارمة، إلا أن أوضاع كل منطقة وتقاليدها الاجتماعية والإدارية السابقة، والعوامل السياسية في العصر الأموي ومانجم عنها من ظروف اقتصادية، أوجدت نوعاً من التمايز بين عصر وآخر، كما سيتبين من دراستنا لأوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الإسلام.

كانت جل أراضي السواد، الذي أصبح مرادفاً للعراق[١]، مستغلة زراعياً، لأنها منطقة سهول لا عوائق فيها ولا شواهق تشينها ولا مفاوز موحشة تحول دون تواصل العمارة فيها، والأنهار مطردة من رساتيقها وبين قراها، مع قلة جبالها وآكامها[٢]، هذه المنطقة كانت تكاد تخلو من الوجود الفارسي، فالفرس الذين كانوا يشكلون الطبقة الحاكمة في البلاد، إداريين وملاكين وجنود، تمركز سكناهم في مناطق معينة من العراق، وكان استقرارهم أكثر مايكون في شرق دجلة خاصة بالقرب من المدائن وعلى ضفاف نهر ديالي، كما كانت لهم حاميات على حدود العراق الغربية، على شكل مسالح، كان أهمها في عيون الطف والأُبُلَّة والخريبة وبانقيا واليُس والحيرة والعُذَيب وعين التمر والأنبار، أما المنطقة بين دجلة والفرات فكان عامة سكانها من النبط[٣]. ويظهر هذا في أخبار الفتح، فبعد انتصار خالد على المسالح الفارسية غرب الفرات، أخذت غارات قواده وغارات المثنى بن حارثة من بعده تصل إلى نهر دجلة دون أية مقاومة فارسية تذكر، ولا نجد ذكراً لمعاهدات صلح سوى التي عقدها خالد. في خلافة أبي بكر، مع الحيرة، وقريات من السواد هي بانقيا وأليس[٤]، كما أن سعد بن أبي وقاص بعد انتصاره في القادسية وصل المدائن دون أن يلقى مقاومة لهروب كثير من السكان وخاصة الدهاقين وأصحاب الملكيات[٥]

تشعر الروايات أن الفلاحين في السواد كانوا في وضع من العبودية للدهاقين وأصحاب الملكيات أيام الحكم الساساني، ولهذا فقد اعتبروا تبعاً لهم[٦]. ويذكر ابن الكلبي في إشارته إلى ابتداء الدهقنة «فجعل لكل قرية دهقاناً وجعل أهلها له خولاً وعبيداً وألبسهم لباس المذلة وأمرهم بطاعته»[٧] ويذكر سيف قول أحد الدهاقين لسعد بعد سبي جماعات من الفلاحين، إنما هؤلاء علوج لأهل فارس لم يجرؤوا عليك، فدعهم حتى يفرِّق الله لكم الرأي[٨]. ذلك أن الفلاحين كانوا تابعين للأرض ومجبرين على السخرة وعلى الخدمة العسكرية كمشاة «فكانت كثرتهم العظمى تسير وراء الجيوش كأنها ذاهبة إلى إذلال أبدي وبغير أجر يحفزها ولا مكافآت أخرى»[٩] وكانت الجزية تفرض عليهم، وعلى العامة من سكان المدن كذلك، إلا أن حالة العامة من سكان المدن كانت أحسن نسبياً لأنهم، وإن كانوا يدفعون الجزية، فقد كانوا معفيين من الخدمة العسكرية[١٠].

سار المسلمون بالفلاحين الذين لم ينهضوا بقتال في العراق هذه السيرة التي أصر الخليفة الأول على أن يلقنها خالداً ويحمله عليها، ولذلك سار خالد في هؤلاء الفلاحين ما كان أبو بكر قد تقدم إليهم فيهم، «لم يحرك هو وأمراؤه أحداً منهم في شيء من فتوحهم وسبى أولاد المقاتلة الذين كانوا يقومون بأمر الأعاجم، وأقر من لم ينهض من الفلاحين وجعل لهم الذمة»[١١]. وفي رواية أخرى لسيف بعد معركة المذار أن خالداً أقر الفلاحين ومن أجاب إلى الخراج من جميع الناس بعد ما دعوا وصارت أرضهم لهم[١٢]. وحصل أثناء الفتح وبعد معركة القادسية أن قامت القوات العربية، أثناء ملاحقتها للفلول الفارسية، بسبي جماعات من الفلاحين غربي دجلة قبل دخول المدائن[١٣]، فقام سعد بإرجاعهم إلى قراهم عن طريق الدهاقين[١٤]. وفي كور دجلة والأهواز كانت عمليات السبي أكثر منها في السواد كما يظهر، لأن الوجود الفارسي في هذه المنطقة يختلف عنه في السواد، فقد كانت الأهواز تحوي مدناً فارسية وقلاعاً وحصوناً فتحت عدة مرات، ولكن عمر كتب إليهم أن لا طاقة لكم بعمارة الأرض فخلوا ما في أيديكم من السبي واجعلوا عليها الخراج[١٥].

بعد معركة القادسية سنة ١٤ هـ لحق كثير من أهل السواد بالمدائن، فبعث سعد بن أبي وقاص رسائل إلى عمر من الخطاب يسأله رأيه في أهل السواد، فيمن تم وفيمن جلا وفيمن ادعى أنه استكره وحشر فهرب، ولم يقاتل أو استسلم، «فأنا بأرض رغيبة والأرض خلاء من أهلها وعددنا قليل، وقد كثر أهل صلحنا وأن اعمر لنا وأوهن لعدونا تألفهم» فكان جواب عمر «أما من أقام ولم يجل وليس له عهد فلهم ما لأهل العهد. بمقامهم لكم وكفهم عنكم إجابة وكذلك الفلاحون إذا فعلوا ذلك، وكل من ادَّعى ذلك فصدق فلهم الذمة»[١٦]. كما أمره بتخلية سبيل الفلاحين الذين سبوهم وأن لا يتعرَّض لهم بأذى[١٧].

ونحن نعلم أن الفقهاء جميعاً يجمعون على أن السواد فتح عنوة، وإذا كان بعض علوج السواد أو الفلاحين قد شارك في القتال ضد العرب، فإنما فعل ذلك مجبرا مساقاً. أما كثرتهم

الكثيرة فقد كان اعتصامها بأرضها هو موقفها، واستطاعت أن تجد في سيرة العرب بالأرض أسس هذه المسالمة والقناعة، ونجد هذا الموقف في بعض حوادث الفتح، فكانوا إذا أغار عليهم المسلمون نقبّوا عليهم نقيباً منهم فوجهوا إلى خالد أو المثنى، أو غير خالد والمثنى من القواد، ليصالح عنهم ويضمن السلامة لهم[١٨]. أما طبقة الدهاقين، فهي التي تولت مقاومة الحركة الإسلامية. فقد حارب الدهاقين المسلمين، فلما أقرهم المسلمون على بعض عملهم ارتضوا حكمهم وتعاونوا معهم، وترك المسلمون لملاك الأرض أرضهم فأسلموا لهم قيادهم، فلما أثارهم الفرس قبل القادسية وأطمعوهم بالامارة وقالوا من سبق إلى الثورة فهو أمير، ثاروا وانتفضوا[١٩]. إنهم كانوا يدورون مع الحفاظ على نفوذهم حركة وسكوناً، مداراة بالصداقة أو مجاهرة بالعداوة، وهم الذين ثاروا على المثنى بعد خالد. وعلى سعد بعد المثنى، ولذلك فإن العرب لم يكونوا مرتبطين معهم بصلح أو بأية التزامات، بل وضعوهم موضع من قاوم الفتح واعتبروا أراضيهم أرض عنوة، ومن ثم طلب العرب من سعد بن أبي قاص أن يقسم السواد بينهم، ولكنه أبى أن يتخذ هذا الإجراء قبل أن يستشير عمر الذي ارتأى بدوره، بعد أن استشار عدداً من المهاجرين والأنصار، أن يقر أهل السواد في أرضهم ويضرب على رؤوسهم الجزية وعلى أرضهم الخراج[٢٠].

لا يوجد بين أيدينا روايات تشير إلى ما فرض من الجزية والخراج في السواد، قبل التنظيم الضريبي الذي تم عام ٢١هـ، سوى رواية السري عن شعيب، أن المسلمين أخذوا أهل السواد بخراج كسرى، وكان خراج كسرى على رؤوس الرجال على ما في أيديهم من الحصة والأموال[٢١]، وأن الناس الزموا الجزية في عهد كسرى ما خلا أهل البيوتات والعظماء والمقاتلة والهرابذة والكتّاب، ومن كان في خدمة الملك، وصيروها على طبقات اثني عشر درهماً وثمانية وستة وأربعة دراهم في الشهر كقدر إكثار الرجل وإقلاله، ولم يلزموا الجزية من كان أتى له من السن دون العشرين أو فوق الخمسين، وكانت هذه الجزية تجبى في ثلاثة أنجم كل نجم أربعة أشهر[٢٢]. وفي رواية أبي عبيد أن عمر بن الخطاب بعث حذيفة بن اليمان وسهيل بن حنيف وأنهما قلجا الجزية على أهل السواد، على كل إنسان أربعة دراهم في كل شهر، ثم حسب أهل القرية وما عليهم لدهقان كل قرية وقالا: على قريتك كذا وكذا فاذهبوا وتوزعوا بينكم، فكانوا يأخذون الدهقان بجميع ما على أهل قريته[٢٣]. وفقاً لهذه الرواية، نجد أن متوسط ما كان على الفلاح أن يدفعه كان (٤٨) درهماً في السنة، وهي جزية مرتفعة بالقياس إلى ما طبق بعد التنظيم، إلا إذا اعتبرنا أن هذا المبلغ يتضمن ما يجب أن يدفعه الفرد من جزية عن رأسه وخراج عن أرضه، استناداً إلى رواية البلاذري عن مصر، بأن أهل الجزية بمصر صولحوا في خلافة عمر بعد الصلح الأول مكان الحنطة والزيت والعسل والخل على دينارين، فألزم كل رجل أربعة دنانير فرضوا بذلك[٢٤].

نتيجة لقرار عمر عاد الفلاحون في السواد إلى أرضهم، وصالح العرب الدهاقين ورؤساء الطساسيج على الجزاء والذمة[٢٥]، وحافظ الدهاقين والفلاحون برجوعهم على ملكية أراضيهم، ولما كان العرب المسلمون قد فرضوا الجزية على أهل الذمة كافة بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي،

فإن عدداً كبيراً من الدهاقين دخلوا في الإسلام بعد الفتح، وكان جلهم من دهاقين الكور والطساسيج[٢٦]، فضمن لهم دخولهم الإسلام وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، إذا أنهم أعفوا من الجزية وفرض لهم في شرف العطاء، وأشار عمر إلى علو شأن هؤلاء حين أدخلهم في الديوان فقال: «قوم أشراف أحببت أن أتألف بهم غيرهم»[٢٧].

وقد تبين لنا من رواية أبي عبيد أن العرب كانوا يأخذون الدهقان بجميع ما على أهل قريته، أي أن الدهاقين كانوا مسؤولين عن جمع الضرائب من السكان في المرحلة الأولى وقبل تحديد الضرائب على الأرض والسكان سنة ٢١هـ. وكان لإجراء المسح وتحديد ضريبة كل فلاح أن ساعد على تحرير الفلاح من سيطرة الدهقان، الذي أصبح في ظل الإدارة العربية جابياً فقط إلى جانب الجباة العرب، وأصبح الفلاح هو المسؤول أولاً وأخيراً عن دفع ما عليه من خراج أرضه وجزية رأسه، لاسيما وأن العرب اعتبروا الفلاحين أحراراً لا رقّ عليهم[٢٨]. ففي رواية سيف عن الشعبي أن بعض الناس يزعمون أن أهل السواد عبيد، «ولو كانوا عبيداً لما أخذ الجزاء منهم، فقد أخذ السواد عنوة، فدعوا إلى الرجوع، فرجعوا، وقُبِل منهم الجزاء، وصاروا ذمة، وأنما يقسَّم من الغنائم ما تُغنَّم، فأما ما لم يغنم وأجاب أهله إلى الجزاء من قبل أن يتغنم فلهم جَرَت السنَّة بذلك»، وفي رواية سيف عن مسلم مولى حذيفة أن المهاجرين والأنصار تزوجوا في أهل السواد، يعني في أهل الكتابيين منهم، ولو كانوا عبيداً لم يستحلوا ذلك ولم يحل لهم أن ينكحوا إماء أهل الكتاب[٢٩].

وبالرغم من أنه اتفق مع السكان في البداية أن يقوموا بإصلاح الطرق والجسور والقناطر وسد البثوق «فكان الفلاحون للطرق والجسور والأسواق والحرث والدلالة، مع الجزاء عن أيديهم على قدر طاقتهم وكانت الدهاقين للجزية عن أيديهم والعمارة وعلى كلهم الإرشاد وضيافة ابن السبيل من المهاجرين»[٣٠]، فإن العرب أصبحوا هم المسؤولين، بعد التنظيمات التي تلت الفتح، عن حفر الأنهار وبناء القناطر والجسور وسد البثوق حين الحاجة إلى ذلك على نفقة بيت المال[٣١].

وراعى الخلفاء الراشدون حالة الأرض والسكان في تقدير الخراج والجزية، إذا أن عمر بن الخطاب أمر، بعد التنظيم، أن يوضع على الدهاقين الذين يركبون البراذين ويتختمون بالذهب على الرجل ثمانية وأربعين درهماً وعلى أوسطهم من التجار على رأس كل رجل أربعة وعشرين درهماً في السنة وعلى الأكرة وسائر من بقي منهم على الرجل اثني عشر داهماً[٣٢]. أما فيما يتعلق بالخراج فإن الروايات التي يوردها البلاذري والتي تنسب إلى عهد عمر بن الخطاب كلها تشير إلى أن الخراج فرض على كل جريب حسب نوع المحاصيل[٣٣]، كما أن الروايات المتعلقة بالخراج عند أبي يوسف وأبي عبيد كلها تُظهر اختلاف مقادير الخراج على الجريب الواحد من المحصول نفسه، وقد يعود ذلك إلى اختلاف خصوبة الأرض من مكان لآخر، وبعد المناطق عن الأسواق وقربها منها. ولما كانت الدولة في العهد الراشدي تجبى ضرائبها من الزرع بالنقد والعين، أي أنها كانت تأخذ مع

النقود منتجات عينية، فإن هذا كان يخفف عن الفلاحين بعض الأعباء فلا يضطرون إلى بيع منتجاتهم باسعار رخيصة كي يحصلوا على نقود لتسديد الضرائب.

هذا ما كان من أوضاع الفلاحين في العراق في العصر الراشدي، فإذا انتقلنا إلى الشام نجد أنها، كالعراق، منطقة تحتم جغرافيتها أن تكون حرفتها الأولى الزراعة كذلك، إلا أن أراضيها الزراعية ليست متصلة اتصال أرض السواد، فهناك سهول ساحلية وأخرى داخلية تفصل بينها الجبال والوهاد، وقد انتشر الروم ومرتزقتهم في مدن الساحل[٣٤]، وفي المدن الداخلية كإيلياء وبصرى ودمشق وحمص وتدمر وحلب. وبما أن المدينة ذات الحكومة المحلية (Municipality) كانت مسؤولة عن الأراضي والقرى والضياع التابعة لها، وكانت الأساس في البناء المالي العائد لعهد ديو كليسيان (٢٨٤ ــ ٣٠٥م)، فإننا نلاحظ كثرة المعاهدات التي عقدها القادة العرب في الشام، وكل هذه المعاهدات تنص بوضوح على وجود جزية وخراج، وتميز بوضوح بينهما، كما تنص على أن المدن صولحت بالرغم من مقاومتها في بادئ الأمر، وأن الأرض أخذت عنوة. ولذلك نجد الفقهاء يؤكدون على أن مدن الشام والجزيرة فتحت صلحاً، وباقي الأرض، أي الريف، عنوة[٣٥]. ويطلق المؤرخون على الفلاحين في الشام كما أطلقوا على الفلاحين في السواد اسم العلوج أو النبط، ولم يكن وضعهم بأفضل من وضع إخوانهم في العراق، فقد استنتج (فرديناند لوت Ferdinand Lot) من دراسته للقوانين الواردة في مدونة جستنيان وفي سنوات مختلفة وأماكن مختلفة أن ضريبة الرأس أصبحت بعد القرن الرابع الميلادي تجبى فقط من الفلاحين، وغدت سمة لهذه الطبقة من المجتمع[٣٦]، ودلالة على المذلة كما يتبين من التعبير Plebaie Capitationis. ومما يؤكد ذلك أن الروايات التي تتحدث عن جبلة بن الأيهم، بالرغم من اختلافها في بعض النقاط، فإنها تتفق بأن عمر عرض الإسلام على جبلة مع أداء الصدقة أو البقاء على دينه ودفع الجزية، فأنف منها[٣٧] لأنه عربي والجزية لا يدفعها إلا العلوج، وهذا دليل على أن ضريبة الرأس كانت مفروضة على الفلاحين في العهد البيزنطي.

وكان من أهم التطورات التي نجمت عن نظام الضرائب الذي فرضته دولة الروم ــ نظراً لفداحة ما استتبعه من أعباء، ولانتشار نظام الحماية، ثم لحرص الدولة على توفير الأيدي العاملة في وقت كان عدد السكان فيه يتناقص ــ أن تحوّل الفلاحون إلى أرقاء للأرض[٣٨] مقيدين بها، وأصدرت الدولة التشريعات اللازمة لإجبارهم على الإقامة.

انتشر العرب بالفتوح في بلاد الشام كلها، إلا أنهم لم يتعرضوا لجماعات القرى بأي أذى أو ضرر، كما يتبين من عهود الصلح الكثيرة، فكانت خطتهم منذ البداية قائمة على عدم الاضرار بالفلاحين، بل إن قادة العرب بذلو جهودهم لبعث الطمأنينة في نفوسهم وإبقائهم في الأرض، كما لا نجد ذكراً لهرب، أو سبي، جماعات من الفلاحين في الشام، الذين اعتبروا أحراراً بالرغم من أن أرض الريف أخذت عنوة، لأن عمر بن الخطاب رفض أن يقسم أرض الشام وما فيها من شجر

وزرع[٣٩] على المقاتلين العرب. وكان من رأيه تركها لأصحابها مقابل وضع الخراج على أرضهم والجزية على رؤوسهم فتكون فيئاً للمسلمين «المقاتلة والذرية ولمن يأتي بعدهم»[٤٠].

كانت الجزية في بادئ الأمر في الشام جريباً وديناراً على كل جمجمة[٤١] ثم عدلت بعد التنظيم فجعلها عمر أربعة دنانير على أهل الذهب وأربعين درهماً على أهل الورق، وجعلها طبقات لغنى الغني وإقلال المقل وتوسط المتوسط، وتتفق رواية عمرو الناقد عن أسلم مولى عمر مع رواية عمرو بن حماد بن أبي حنيفة عن أسلم مولى عمر، أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد يأمرهم أن يضربوا الجزية على كل من جرت عليه الموسى، على أهل الوَرِق على كل رجل أربعين درهماً وعلى أهل الذهب أربعة دنانير، إلا أن الرواية الأولى تضيف وأن عليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة والزيت مدان حنطة وثلاثة أقساط زيتاً كل شهر لكل إنسان بالشام والجزيرة، وجعل عليهم ودكاً وعسلاً. أما في الرواية الثانية فتذكر أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام[٤٢]. ويبدو أن الأرزاق فرضت على أهل الريف فقط دون أهل المدن لأن الأرض لهم وبإمكانهم دفعها، فيذكر أبو يوسف: «أنهم إنما فعلوا ذلك لأن أهل الرساتيق هم أصحاب الأرضين والزرع وأهل المدائن ليسوا كذلك»[٤٣]، ولعل هذه الأرزاق كانت تشكل الضريبة على الأرض في هذه الفترة المبكرة، وبما أن الروايات المتعلقة بما فرض من خراج بعد ذلك غير متوفرة، فإننا نستنتج، استناداً إلى ما ذكره الماوردي من أن عمر بن الخطاب راعى في كل أرض ما تحتمله في الشام[٤٤]. واستناداً إلى التعديل الذي حدث في خلافة عبد الملك بن مروان (٦٥ ـــ ٨٦هـ)، نستنتج أن الاجراءات التي تمت في الشام قد تكون شبيهة بتلك التي تمت في سواد العراق، من مسح للأراضي، واختلاف فيما فرض على الأرض باختلاف نوع الحاصل وطريقة الري والبعد والقرب من الأسواق. ونلاحظ رفق عمر بن الخطاب بالفلاحين مما ورد في صلح ايلياء «أن لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم». وفي الرواية التي يوردها أبو عبيد عن أبي مسهر بن سعيد بن عبد العزيز عندما سأل عمر بن الخطاب عامله سعيد بن حذيم (والي حمص سنة ٢٠هـ) عن سبب تباطئه في إرسال الخراج، فبين له أنه إنما يؤخرهم إلى غلاتهم، فقال عمر: «لا عزلتك ما حييت»، قال أبو مسهر، ليس لأهل الشام حديث في الخراج غير هذا، ويعلق أبو عبيد، وإنما وجه التأخير إلى الغلة الرفق بهم، ولم نسمع في استيفاء الخراج والجزية وقتاً من الزمان غير هذا[٤٥].

وكانت الضريبة في الشام كما في العراق تجبى عيناً ونقداً، فكان أهل الذمة إذا جاؤوا بعرض قبل منهم، مثل الدواب والمتاع وغير ذلك، يؤخذ منهم بالقيمة، ولم يكن يؤخذ منهم في الجزية ميتة ولا خنزير ولا خمر[٤٦]، لأن عمر بن الخطاب كان قد نهى عن أخذ ذلك منهم في جزيتهم وطلب من أهل الذمة أن يولوها أربابها لبيعها، وأن يأخذ عامل الخراج أثمانها إذا كان هذا أرفق بأهل الجزية[٤٧].

أما في العصر الأموي، فنلاحظ هذا الاتجاه في جباية الضرائب نقداً من جهة والتشديد في

أوزان الدراهم التي تجبى من جهة ثانية، فقد فرض يزيد بن معاوية الخراج على أرض السامرة بالأردن وجعل على رأس كل منهم دينارين، وفرض الخراج على أرض السامرة بفلسطين وجعل على رأس كل منهم خمسة دنانير، وكان أبو عبيدة بن الجراح قد صالحهم على جزية رؤوسهم وأطعمهم أرضهم، مقابل أن يكونوا عيوناً وأدلاء للمسلمين[٤٨]. وكان عمر بن الخطاب قد قسط الخراج في العراق ورقاً وعيناً والدراهم تؤدى فيه عدداً، ففسد الناس، فكانوا يؤدونه بالطبرية ووزن الدرهم أربعة دوانق (كل دانق قيراطان ونصف) ويستبدون بالوافي ووزنه مثقال (مثقال الفضة في العراق ١٢ قيراطاً)[٤٩]. فلما ولي زياد بن أبي سفيان، طلب أداء الوافي فشق ذلك على الناس[٥٠].

بالرغم من أن عبد الملك فحص عن النقود والأوزان والمكاييل وضرب الدنانير والدراهم العربية إلا أن ولاة العراق كما يبدو كانوا يطالبون أثناء تحصيل الضرائب عملات ذات وزن معين بدلاً من العملات المتوافرة لدى الأهالي ويستولون على فروق النقد. كما أن الولاة، رغبة منهم في دفع الفلاحين إلى الزراعة، كانوا قد عمدوا إلى فرض الخراج على الأرض المزروعة وغير المزروعة، وعادوا لأخذ هدية النيروز والمهرجان، لأنه كان من عادة الفرس أن يتقدموا إلى العمال والأمراء بالهدايا، وبلغ من تأصل هذه العادة أنها كانت جزءاً من النظام المالي في الامبراطورية الساسانية. ولهذا نلاحظ في العراق شيئاً لم نلاحظه في الشام، يتقدم الفلاحون أو الدهاقين بالهدايا إلى خالد أو أبي عبيد أو المثنى أو إلى أمرائهم[٥١] ويحار هؤلاء القواد والأمراء ماذا يفعلون بها، أيردونها على أصحابها أم يحتفظون بها...؟.. ويكتبون بذلك إلى الخليفة، ثم يستقر بهم الأمر أن يتقبلوها على أنها من بعض الجزاء المفروض، فيكتب أبو بكر إلى خالد: «إن تقبلها منهم واحتسبها من الجزاء إلا أن تكون من الجزاء»[٥٢]. هذه الهدايا أصبحت في العصر الأموي، كما يبدو، تعتبر حقاً لهم في أعناق هؤلاء الناس وواجباً في ذمتهم. فلما كانت خلافة عمر بن عبد العزيز كتب إلى واليه على العراق، أن لا يحمل خراباً على عامر ولا عامراً على خراب، وأن لا يأخذ من الخراب إلا ما يطيق ولا من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين لأهل الأرض، كما أمره ألا يأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ليس لها أسر ولا أجور الضرابين ولا إذابة الفضة ولا هدية النيروز[٥٣].

ونلاحظ في العراق كذلك ظاهرة لم نلاحظها في الشام، وهي ظاهرة هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن. والسبب في ذلك أن انتشار الاسلام في العراق كان أسرع من انتشاره في الشام، ولن نتطرق في هذا البحث إلى الأسباب التي ساعدت على انتشار الاسلام في العراق، فهذا موضوع يستحق أن يفرد له بحث خاص ولكنا نستطيع أن نشير إلى الأسباب الخاصة التي تميزت بها هذه المنطقة. فمن المؤكد أن القلق الديني الذي كان قد استحوذ على الفرس خلال الفترة السابقة للاسلام، وتباين النظرات الدينية، وتعدد المذاهب بين زرادشتية ومانوية ومزدكية، وتطاحنها هذا التطاحن الشديد، كان عنصراً مساعداً في سرعة انتشار الإسلام بعد غلبة المسلمين، ومن المؤكد أن الفرس كانوا أهل حكم وسياسة، وكانت لهم تقاليدهم في الإدارة وحظوظهم من السلطان، فلما وجدوا أنهم غلبوا على أرضهم خافوا كذلك أن يغلبوا على سلطانهم. أما العامة،

فقد يكون ما غلب عليها هو الدين، أو غلبت عليها سماحة الحرية التي أتاحها الإسلام، وفرصة الإنقاذ التي منحها لها. وأما الخاصة، من الذين كانوا يلون السلطان والإدارة من مثل الأساورة والدهاقين ورؤساء المقاطعات، فقد أنفوا أن تستلب منهم سيطرتهم هذه التي يعيشون بها ولها، ولذلك حُبب إليهم، بعضهم أو كثرتهم، أن يستجيبوا للاسلام، وربما كان ذلك يعني بالنسبة إليهم الإسهام في هذا النظام الجديد الذي يقيمه المسلمون الغالبون، والمشاركة فيه، والإبقاء على ما كان من حظوظهم في الحكم والإدارة.

ولعلنا نفهم من هنا فرق ما كان بين الفرس والروم، فقد كان الروم يحاربون في غير أرضهم، ولذلك انصرفوا عنها، وكان هذا وما تبعه من حروب الثغور هو الصورة التي كيفت علاقاتهم بالمسليمن. أما هنا، مع الفرس، فقد كان للمسألة وجه آخر، كان الفرس يحاربون في عقر دارهم، فلما غلبوا عليها لم يكن في وسعهم أن ينصرفوا عنها كما فعل الروم، لأن العرب استطاعوا بعد استيلائهم على المدائن عاصمة الفرس أن ينساحوا فيما وراء ذلك في كل اتجاه وأن يقضوا على الدولة الساسانية ويسيطروا على كل المناطق التي كانت خاضعة لها، ولذلك فإن الكثرة المطلقة من الناس لم تكن تملك إلا أن تتلاءم مع الوضع الجديد بأن تتبنى الاسلام أو أن تستتر وراءه كاتمة ميولها وعواطفها، وهذا ما أدى إلى وجود أعداد كبيرة من الموالي في العراق، والذين بلغ عددهم في الكوفة فقط في خلافة معاوية (٢٠) ألفاً(٥٤). ولا شك أن هذه الأعداد ازدادت بازدياد انتشار الاسلام، لأن الإدارة العربية لم تحافظ على النظام الاقطاعي الساساني المحكم الذي كان يسيطر على الفلاحين ويجبرهم على البقاء في أرضهم، كما أن التشريع المالي الاسلامي كان واضحاً كما يبدو فيما يتعلق بأرض العنوة، فمن أسلم فهو حر مسلم وتطرح الجزية عن رأسه(٥٥)، أما الأرض فيبقى الخراج عليها لأنه فيء للمسلمين، وله الخيار في أرضه إن شاء أقام فيها يؤدي ما كانت تؤدي، وإن شاء تركها فقبضها الإمام للمسلمين مع ما في يديه مما كان في أيدي أهل فارس، فإن شاء أنفق الإمام عليها من بيت مال المسلمين واستأجر من يقوم بها ويكون فضلها للمسلمين، وإن شاء أقطعها رجلاً ممن له غناء عند المسلمين(٥٦). غير أن الواقع العملي اختلف عن التشريع النظري، فالأحداث في العراق وما يذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق كلها تدل على أن من أسلم رفعت الجزية عن رأسه وله الخيار في أرضه، إن شاء أقام فيها يؤدي ما كانت تؤدي، وإن شاء تركها وصار ما بيده من الأرض بين أصحابه من أهل قريته يؤدون عنها ما كان يؤدي من خراجها ويسلمون له ماله ورقيقه وحيوانه، ولا يرون أنه وإن أسلم أولى بما كان في يديه من أرضه من أصحابه من أهل بيته وقرابته ولا يجعلونها صافية للمسلمين. كما نفهم من نص يورده ابن عساكر أن القرية كانت مسؤولة عن دفع مبلغ الخراج متضامنة، فإذا أسلم الذمي أسقطت الجزية عن رأسه وبقيت الأرض لأهل القرية يقومون بزراعتها ودفع الخراج عنها(٥٧) وبما أن انتشار الإسلام بين أهل القرى في الشام كان بطيئاً، فإن الفلاحين لم يشعروا بازدياد الأعباء عليهم كما حدث في العراق، حيث حدثت هجرة واسعة من الفلاحين إلى البصرة والكوفة أدت إلى الاضرار بالأراضي الزراعية، التي

حرمت من الأيدي العاملة ، فنقص انتاجها . وازدادت أعباء من ظل في الزراعة من الفلاحين ، الأمر الذي كان يدفعهم بدورهم إلى مغادرة أراضيهم أو تحمل حياة صعبة مضنية .

ويبدو أن هذه المشاكل وصلت حداً خطراً زمن الحجاج بن يوسف الثقفي فاضطر إلى إصدار أمره بإرجاع من كان لهم أصل في القرى إلى قراهم ، عندما كتب إليه عماله « بأن الخراج قد انكسر وأن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالأمصار »[٥٨] . وقد دفع عمل الحجاج هذا إلى اتهام البعض له بأنه أخذ الجزية ممن أسلم ، بينما نرى ، وفقاً للرواية السابقة ، وهي رواية عراقية ، أن ارجاع الفلاحين إلى قراهم جاء بطلب من العمال لانكسار الخراج بنتيجة إسلام أهل الذمة ولحاقهم بالأمصار ، أي أن قلة الأيدي العاملة في الأراضي الزراعية كانت وراء هذه الشكوى التي تحمل في طياتها عدم قدرة الدهاقين على جمع الأموال المطلوبة من أراضيهم ونواحيهم نتيجة لذلك . وقد كان بإمكان الحجاج أن يعمد إلى إحصاء الموالي في البصرة والكوفة وأن يستوفي الجزية منهم ، وهو أمر لم يحدث ولم يشر إليه مصدر من المصادر ، مما يدل على أن غاية هذا الإجراء هي تعمير الريف واستيفاء خراجه ، وهنا لا بدّ من كلمة بحق الحجاج ، وهي دقته في جباية الأموال واستيفائها حتى من كبار أشراف العرب . ففي سنة ٧٨هـ قدم عليه المهلب بعد أن فرغ من حرب الأزارقة ، وكان عزم على أن يوليه خراسان ، فحاسبه قبل أن يبعثه وأخذه بألف ألف درهم من خراج الأهواز . هذا بالرغم من المكانة الكبيرة التي كانت للمهلب عند الحجاج وإكرامه له ولأبنائه[٥٩] . وعندما خرجت بعض الأراضي من أيدي أهلها إلى قوم مسلمين بهبات وغير ذلك وأصبحت عشرية ، عاد الحجاج فصيرها خراجية ، وهو عمل لا يخالف الشرع لأن الخلفاء الراشدين كانوا يعارضون فكرة شراء المسلمين للأراضي الخراجية كرهاً أو طوعاً ، لأنهم يفضلون بقاءها وقفاً على آخر هذه الأمة من المسلمين المجاهدين وقوة على جهاد من لم يظهر عليه[٦٠] .

وجه الحجاج اهتمامه للزراعة والفلاحين بعد أن تم القضاء على الخوارج الأزارقة والصفرية ، وعلى ثورة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ٨٥هـ ، فأسلف المزارعين ألفي ألف درهم[٦١] . وإذا كانت المصادر تذكر أن خراج العراق في عهد عمر بن عبد العزيز بلغ المائة والعشرين ألف ألف درهم ، وذلك بعدله وعمارته ، وهو أكثر مما جُبي في عهد الحجاج[٦٢] ، فإن ذلك يعود ولا شك إلى الإجراءات الكثيرة التي كان الحجاج قد اتخذها بعد استتباب الأمن في العراق ، من حفر للأنهار والقنوات وإقامة القناطر والجسور واستصلاح للمغايض والآجام ، وتجفيف لمساحات واسعة من أرض البطائح ، وهذه ولا شك قد أعطت أكلها في خلافة عمر بن عبد العزيز (توفي الحجاج سنة ٩٦هـ وأصبح عمر بن عبد العزيز خليفة سنة ٩٩هـ) .

وإذا كانت هناك روايات تشير إلى بعض الأعباء الإضافية التي ربما أثقلت كاهل الفلاح في العراق ، فإن الوضع في الشام كان مختلفاً ، فسياسة معاوية المالية التي أصبح على الولايات بموجبها ارسال الفائض من الأموال إلى بيت المال المركزي ، أدت إلى تدفق الأموال على الشام ، بالإضافة إلى

أخماس الغنائم التي كانت ترسل إليها، مما أدى إلى انتعاش الشام وتمتع أهلها كافة بمميزات خاصة، فنحن مثلاً لا نجد ذكراً لضرائب إضافية في الشام كتلك التي أشير إليها في العراق، مما ساعد على ازدهار الزراعية في الشام وبقاء الفلاحين في أرضهم، على عكس ما حدث في العراق في العصر الأموي، أو في الشام زمن هارون عندما ترك بعض أهالي فلسطين أراضيهم من كثرة الخراج[٦٣]، أو عندما اشترك عدد كبير من الفلاحين في ثورة المبرقع اليماني سنة ٢٢٧هـ في فلسطين والأردن، إذ يشير الطبري إلى أن أتباعه كانوا قوماً من فلاحي تلك الناحية وأهل القرى وأنهم كانوا في حدود مائة ألف[٦٤].

وتدل الإشارات التي ترد في مصادرنا، أو التي توصل إليها علماء الآثار إلى اهتمام الأمويين بالزراعة في الشام، هذا الاهتمام الذي كان ينعكس بدوره على الفلاحين الذين كانت لهم كلمتهم المسموعة كما يبدو، والدليل على ذلك أن نهر يزيد كان نهراً صغيراً يجري فيه شيء يسير يسقي ضيعتين في الغوطة لقوم يقال لهم بنو فوقا، ولم يكن لأحد فيه شيء غيرهم، فماتوا في خلافة معاوية بن أبي سفيان، ولم يبق لهم وارث، فأخذ معاوية ضياعهم وأموالهم، فلم يزل كذلك حتى مات معاوية، وولي ابنه يزيد، فنظر إلى أرض واسعة لا يسقيها سوى نهر صغير، فأمر بحفره فمنعه من ذلك أهل الغوطة ودافعوه. فلطف بهم على أن ضمن لهم خراج سنتهم من ماله، فأجابوه إلى ذلك[٦٥]. وكانت المياه توزع عن طريق الأقنية وما يسمى المواصي، كما كانت هناك أنهار عديدة متفرعة عن بردي، فكان الخليفة يأمر بأن توزع المياه بالعدل على هذه الأنهار عندما تقل المياه في بردى، وقد بلغ عدد الأنهار المتفرعة عنه في عهد عبد الملك ما يزيد على ثلاثة عشر نهراً[٦٦].

إن الروايات المتناثرة القليلة بين أيدينا لا تسمح لنا بإعطاء صورة مفصلة دقيقة عن أوضاع الفلاحين، إلا أنها توضح أمراً بالغ الأهمية، وهو أنه كان من الأصول الكبرى التي قام عليها الفتح العربي تحرير الأرض في الأقطار المفتوحة وإنقاذها من سيطرة الطبقة الحاكمة العليا، وترك زمامها للفلاحين العاملين عليها واستنقاذهم من ألوان الاضطهاد أو الضغط أو الاحتكار. كما ألحت كتب الصلح على أن الجزية مقابل المنعة، يمنع المسلمون الفلاحين، ويحمونهم ويمكنونهم من أرضهم في زراعتها واستثمارها واقتطاف خيراتها، فيستحق المسلمون لذلك هذه الجزية يتقوون بها على أمورهم، فإذا لم تكن منعة لم تكن الجزية. وإذا أضفنا إلى ذلك المساواة بين الجميع في تحمل العبء، وإلغاء الامتيازات التي كانت تتمتع بها طوائف معينة كانت تعفى من ضريبة الرأس أو غيرها، كالطبقات الارستقراطية في الشام، وأهل البيوتات والعظماء والمرابذة والأساورة والكتاب في العراق والمناطق الشرقية، أمكننا القول إن الإدارة الإسلامية خففت أعباء الفلاحين من جهة ورفعت مكانتهم الاجتماعية، وصان لهم التشريع الإسلامي حريتهم وكرامتهم بعد أن كانوا أدنى طبقة اجتماعية، سواء في العراق أم في الشام.

حواشي الدراسة الثالثة

(١) البلاذري، فتوح، ص ٢٤٢، الماوردي، ص ١٧٣، ١٧٤، ابن عبد روسته، الإعلاق النفسية ص ١٠٤، ابن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب ص ١٢٢، ١٢٣.

(٢) ياقوت الحموي، معجم البلدان، مادة السواد.

(٣) ابن منظور، لسان العرب مادة نبط، الخطيب البغدادي، ح ١ ص ٥٧.

(٤) الطبري ح ٣ ص ٣٤٤، ٣٤٦، ص ٣٤٥، البلاذري، فتوح ص ٢٤٥.

(٥) الطبري ج ٤ ص ٥.

(٦) المصدر السابق ج ٢ ص ٥٢٢، ح ٨ ص ٧١.

(٧) المصدر السابق ح ١ ص ٣٧٩.

(٨) المصدر السابق، ح ٤ ص ٥، أبو يوسف ص ١٣٨.

(٩) كريستنسن، إيران في عهد الساسانيين ص ١٦٨، ٣٠٦ نقلاً عن أمين مارسيلين.

(١٠) المرجع السابق، ص ٣٠٦.

(١١) الطبري ج ٣ ص ٣٥٠.

(١٢) المصدر السابق، ج ٣ ص ٣٥٢، ٣٥٤.

(١٣) خليفة بن خياط، تاريخ ج ١ ص ١١٣، الطبري ج ٤ ص ٥، ٣٠.

(١٤) الطبري، ج ٤، ص ٥.

(١٥) البلاذري، ص ٣٧٠، ٣٧١.

(١٦) الطبري ج ٣ ص ٥٨٤ — ٥٨٦.

(١٧) المصدر السابق ج ٤ ص ٥، ٣٠، أبو عبيد، كتاب الأموال — ٢٠٠ — ٢٠٦ يحيى بن آدم ص ٤٨.

(١٨) الطبري، ج ٣ ص ٣٦٨، ٣٦٩.

(١٩) المصدر السابق ج ٣ ص ٤٤٩.

(٢٠) يحيى بن آدم، الخراج، ص ١٣، البلاذري، فتوح، ص ٢٦٨، الطبري ج ٣، ص ٥٨٦.

(٢١) الطبري ج ٣، ص ٥٨٦.

(٢٢) المصدر السابق، ج ٢ ص ١٥١، الدينتوري، الأخبار اطوال، ص ٧١.

(٢٣) أبو عبيد، الأموال ص ٧٤.

(٢٤) البلاذري، فتوح، ص ٣١٨.

(٢٥) الطبري ج ٣، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٨٩، ج ٤ ص ٥، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٦، ٣٧، خليفة ابن خياط ج ١ ص ١٢٩.

(٢٦) كان الدهاقين يتدرجون في المركز ما بين دهقان كورة ودهقان طسوج ودهقان قرية، ويذكر كريستنسن أن الدهاقين انقسموا إلى خمسة أقسام يتميز بعضها عن بعض بملابس مختلفة، وأحياناً كان الدهاقين هم الرؤساء وملاك الأراضي والقرى وأحياناً لم يكن الدهقان نفسه إلا أول فلاحي الناحية، وفي هذه الحال لم يكن له قِبَل الفلاحين ما للسادة مالكي الأرض من الارستقراطية الرفيعة، وإنما كان ممثل الحكومة أمام حراثي الدولة: (كريستنسن ص ١٠٠).

(٢٧) اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٣، المقدسي، بدء، ج ٥ ص ١٦٩، البلاذري، فتوح، ص ٢٦٤.

(٢٨) الطبري ج ٣، ص ٥٨٧، أبو عبيد، الأموال، ص ٢٠٦.

(٢٩) المصدر السابق، ج ٣، ص ٥٨٨.

(٣٠) المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٢، البلاذري، فتوح ص ٢٧٨.

(٣١) أبو يوسف، الخراج، ص ١١٨، ١١٩.

(٣٢) المصدر السابق، ص ٤٥، البلاذري فتوح ص ٢٧٠، ٢٧١.

(٣٣) البلاذري، فتوح ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠.

(٣٤) المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٣٥) البلاذري، فتوح ص ١٢٣، ١٣٢، ياقوت الحموي، معجم البلدان ج ٣ ص ٦٤٧، أبو يوسف، الخراج، ص ٨٢، أبو عبيد، ص ٤٠٠.

(٣٦) **Daniel Dannette, Conversion and the poll-tax in early islam, pp.54-55.**

(٣٧) البلاذري، فتوح ص ١٤٢.

(٣٨) **M.Baynes, The Byzantine Empire, pp. 102-105 Ostrogorsky, Op.CIT.,p.38.**

(٣٩) محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص ٣٧٦.

(٤٠) أبو يوسف، الخراج، ص ٣٠.

(٤١) البلاذري، فتوح ص ١٣١، ١٢٠، الطبري، ج ٣ ص ٤٤٤.

(٤٢) البلاذري، فتوح، ص ١٣١، أبو عبيد، الأموال ص ٥٥.

(٤٣) أبو يوسف، ص ٤٨.

(٤٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٨.

(٤٥) أبو عبيد، ص ٦١.

(٤٦) الصولي، أدب الكاتب ص ٢١٥.

(٤٧) أبو يوسف، ص ٦٩.

(٤٨) ولترهينتس Walter Hintz، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها بالنظام المتري، ترجمة الدكتور كامل العسلي، ص ٩.

(٥٠) أبو هلال العسكري، الأوائل، ج ٢ ص ٣٢.

(٥١) الطبري ج ٣ ص ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٣٦١، ٣٦٢.

(٥٢) المصدر السابق ج ٣ ص ٣٦١، ٣٦٢.

(٥٣) أبو يوسف ، الخراج ، ص ١٣٠ ، أبو عبيد ، الأموال ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، اليعقوبي ، تاريخ ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٥٤) الدينوري ، الأخبار الطوال ، ص ٢٨٨ .

(٥٥) يحيى بن آدم ، ص ٧ ، ابن عبد الحكم ، ص ١٥٤ .

(٥٦) يحيى بن آدم ، ص ٧ ، أبو يوسف ، ص ٧٥ ، ابن عبد الحكم ، ص ١٥٤ .

(٥٧) ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، المجلدة الأولى ، ص ٥٩٣ .

(٥٨) الطبري ، ج ٦ ص ٣٨١ .

(٥٩) المصدر السابق ج ٦ ص ٣١٩ ، ٣٢١ .

(٦٠) ابن عساكر ، المصدر السابق ، المجلدة الأولى ص ٥٩٤ .

(٦١) ابن رسته ، الأعلاق النفيسة ص ١٠٥ .

(٦٢) الماوردي ، الأحكام السلطانية ص ١٦٨ .

(٦٣) البلاذري ، الأحكام السلطانية ص ١٦٧ .

(٦٤) الطبري ، ح ٦ ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٦٥) ابن عساكر ، المصدر السابق ، المجلدة الثانية ، القسم الأول ، ص ١٥٢ .

(٦٦) المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

الدراسة الرابعة

الإسلام والعربية
في الجناح الشرقي من الدولة الإسلامية

الإسلام والعربية في الجناح الشرقي من الدولة الإسلامية

٤

كانت للفتوحات العربية التي تمت في عهد الخلفاء الراشدين، والتي امتدت زمن خلافة بني أمية لتصل الأندلس غرباً وبلاد ماوراء النهر والسند شرقاً، أثر ملحوظ في سرعة انتشار الإسلام واللغة العربية، فدخل الدين الإسلامي هذه البلاد منذ دخول العرب إليها، ومالبث على مر الزمن أن تغلب على الأديان التي وجدت قبله وأصبح المسلمون أغلبية فيها، ومامن شك في أن انتشار الإسلام كان يساعد على انتشار العربية، لأنه كان يسبقها ويمهد لها؛ والذين كانوا يدينون بالإسلام كانوا مضطرين لأن يتصلوا باللغة العربية بشكل أو بآخر بحكم كون القرآن عربياً، ومن هنا كان تأثير الدين الإسلامي في انتشار العربية، فحيث انتشر الإسلام واستقرت قواعده كان انتشار العربية، وحيث استطاع الاسلام أن يعفي على الديانات السابقة حاولت العربية أن تعفي كذلك على اللغات السابقة، ولم يستعص على ذلك إلا الأقسام الشرقية من الامبراطورية الساسانية؛ فقد انقادت للاسلام، ولكن العربية أصابت فيها نكسة حادة، ومهما يكن من تأثير العربية في الفارسية ومن عمق هذا التأثير ومن تغلغلها فيها حتى لنجدها فيها على شكل عبارات أو جمل، سواء في مجالات الحياة العادية أو مظاهر الحياة الثقافية، فإن اللهجات الإيرانية ظلت محكية في كل قرية ومدينة صغيرة طوال العصور متأثرة بالعربية في قليل أو كثير[1]. واستطاعت الفارسية أن تزيح نفوذ العربية الرسمي وأن تركز سلطانها فيها وأن تفصل هذا الفصل العجيب في تاريخ الإسلام والعربية بين اللغة والدين، وقبل أن نبحث في انتشار الإسلام واللغة العربية في هذا الجانب الشرقي من الدولة الإسلامية لابدّ من نظرة سريعة على طبيعة الفتوح الشرقية التي شملت في حيزها المكاني مناطق كبرى، المناطق الإيرانية الصرفة «خوزستان (الأهواز) فارس، الجبال، كرمان، خراسان، سجستان، طبرستان» والمناطق الفارسية التركية فيما وراء النهر، لأن منطقة ماوراء النهر كان

يتناوبها نفوذ الفرس، كما يتناوبها نفوذ الأتراك، تبعاً لما يكون من قوة الفريقين، والمناطق الهندية، ولن أتعرض للهند لأن انتشار الإسلام فيها بشكله الواسع إنما تم في عهد محمود الغزنوي (القرن الرابع الهجري ـ القرن العاشر الميلادي) وإن كان محمد بن القاسم الثقفي قد وضع الأسس الأولى للسيطرة العربية في السند وما يتبع من انتشار للدين الإسلامي.

واجه المسلمون الكثير من العنف والمقاومة في هذا الجناح من الدولة الإسلامية حيث كان كل شيء غريباً عنهم بعد أن جاوزوا المدائن، اللغة والعادات والتقاليد والأعراف وطبيعة الأرض واختلاف الإقليم، فطبيعة الأرض هنا تختلف عنها في المناطق التي حاربوا فيها قبلاً، إنهم هنا يواجهون مناطق جبلية وعرة منذ خرجوا من المدائن، وتستقبلهم أجواء قاسية، فيها الثلوج والمطر والصقيع والشتاء الطويل. فإقليم الجبال، مثلاً، إقليم بارد كثير الثلوج والجليد(٢)، حتى قال أحدهم في همذان وهي مصر الإقليم:

النـــار في همذان يبرد حرّهــــا والبرد في همذان داء مقيم(٣)

كما أن ما حدث لجيش مصقلة بن هبيرة الذي بعثه معاوية بن أبي سفيان مع عشرة آلاف من الجند، ويقال عشرين ألفاً، هو مثال حي على مدى ما أسعفت الطبيعة الإيرانيين في مقاومتهم، إذ أنه بعد أن توغل مصقلة في في أرض العدو أخذوا عليه المضائق ورَمَوا جنده بالصخور من أعالي الجبال فهلك ذلك الجيش أجمع وهلك مصقلة، فضرب الناس به المثل، فقالوا: «حتى يرجع مصقلة من طَبَرستان»(٤).

ثم أن المسلمين واجهوا هنا امبراطورية ضخمة عاصرت التاريخ أحقاباً طويلة، ومارست سلطاتها على رقعة كبيرة من العالم، وكان لها في الحكم والسياسة وفي الإدارة والثقافة جذور بعيدة، وكانت هذه الجذور تمكن للشعور القومي الإيراني مع الزمن المتصل أن يزكو وأن يستعلي، ولذلك لم يكن يسيراً على هذه الجيوش الإسلامية المتقدمة عبر دجلة، أو عبر الخليج العربي، أن تثبت أقدامها في حركة سريعة، فكان هذا النضال الطويل الذي تبدّى على شكل مقاومة سافرة في أول الأمر ثم انتفاضاً بعد ذلك(٥)، ثم نزاعاً على السيطرة بين الفرس والعرب بعد أن دخل الكثيرون في الإسلام، كما أن المسلمين لم يحاربوا هنا كما حاربوا في الشام ومصر والعراق وافريقية، كانوا في العراق يحاربون مناطق ليست من صميم الوطن الإيراني في شيء، وكذلك كانوا في سورية ومصر وافريقية يحاربون ولايات بيزنطية، فلا يفعلون أكثر من أن يحرروا هذه المناطق من حكم الروم. أما هنا في هذا الجناح الشرقي، فهم يحاربون في صميم الوطن الفارسي وخارجه(٦)، أي أنهم ينازعون الناس سلطانهم فلا عجب أن يلقوا مقاومة وثورات.

رغم هذه المقاومة التي لقيها العرب المسلمون، فإن المسلمين أمّنوا أصحاب الأرض على أرضهم، ولم يضطروهم إلى الجلاء عنها، وإنما أقروهم عليها مقابل الجزية والمنعة، وقد جاء في صلح عبد الله بن عبد الله بن عتبان لأهل أصبهان وحواليها، «إنكم آمنون ما أديتم الجزية، وعليكم من

الجزية بقدر طاقتكم في كل سنة تؤدونها إلى الذي يلي بلادكم، ولكم الأمان ما فعلتم». [٧] وفي صلح نعيم بن مقرن للزينبي لأهل الري «أعطاه الأمان على أهل الري ومن كان معهم من غيرهم على الجزاء طاقة كل حالم، ومرزبه عليهم نعيم، فلم يزل شرف الري في أهل الزينبي الأكبر ومنهم شهرام وفرخان». [٨] وكان المسلمون إذا عاقدوا على الجزية لا يسمحون لأنفسهم أن يدخلوا الأرض على أصحابها أو أن يغيروا عليها، فيحدثنا الطبري أن فيما كتب نعيم بن مقرّن إلى مردانشاه: «لا يُغارُ عليك ولا يُدخَلُ عليك إلا بإذن، ما أقَمتَ على ذلك حتى تغير». [٩]

وفي كتاب سويد بن مقرن إلى الأصبهبذ في طبرستان: «ليس لأحد منا أن يُغيرَ عليك. أو يتطرقَ أرضَك، ولا يُدخل عليك إلا بإذنك، سبيلنا عليكم بالاذن آمنة وكذلك سبيلكم»، ويتكرر النص على أن لهم الأمان على أموالهم وأنفسهم وأراضيهم في كثير من كتب الصلح. [١٠]

والشيء الأصيل في سيرة المسلمين بالسكان هنا أنهم أنزلوهم منزلة أهل الكتاب فجعلوهم ذمة، ولم يأخذوا بالأصول النظرية التي تُخير بين قبول الاسلام أو القتال لغير أهل الكتاب، وإنما ألحقوا ديانات الفرس بالديانات السماوية وعاملوا أهلها معاملتهم لأولئك [١١]، واستوى الأمر بين النصارى واليهود في العراق والشام ومصر وبين مجوس فارس من حيث اعتبارهم ذمة ومنحهم الأمان على أنفسهم وأموالهم وعقائدهم ومللهم، نجد ذلك واضحاً في عقود الصلح، ففي كتاب حذيفة بين اليمان لأهل ماء دينار «أعطاهم الأمان على أنفسهم وأموالهم وأراضيهم لا يغيرون عن ملة ولا يحال بينهم وبين شرائعهم ولهم المنعة» [١٢]. وفي عهد سويد بن مقرن لأهل قومس [١٣]، «هذا ما أعطى أهل قومس على أنفسهم ومللهم وأموالهم» [١٤]. إلى جانب هذه الحقوق كانت الجماعة الإسلامية تفرض طائفة من الواجبات يمكن أن نلخصها بالجزية والنصح للمسلمين، ويتمثل هذا النصح في مظاهر مختلفة تطلعنا عليها عقود الصلح، منها إرشاد السبيل وإصلاح الطريق، وقرو جنود المسلمين ممن مرّ بهم فأوى إليهم يوماً وليلة [١٥]، وما من شك في أن ذلك كله يعني أن المسلمين كانوا يحاولون أن يخالطوا هذا المجتمع الذي تأبى عليهم وأن يوجدوا نوعاً من التعاون يحل الشعور بالثقة، محل الشعور بالعداء، كما وأن إقرار المسلمين للسكان في أرضهم وأمانهم على أنفسهم وأموالهم وعقائدهم وإصرارهم على ذلك هو الذي حدد علاقة المسلمين بالايرانيين في عهد الفتوح الأولى وجعلهم يشعرون أنهم ليسوا مغلوبين على شيء، في حين أن أيسر ما كان يفعله الغالب سابقاً هو أن يبدد سكان المدن التي يغلب عليها وأن ينثرهم هنا وهناك. ليس بعيداً عن الفرس أنفسهم ما كان يفعله ملوكهم، حتى العادلون منهم، فقد عمد كسرى أنو شروان سنة ٥٤٠م حيث استولى على أنطاكية وسلوقية على نهر العاصي إلى نقل أهالي سلوقية إلى العاصمة المدائن وأسكنهم في ضاحية على الجانب الشرقي من دجلة مقابل موقع سلوقية التي في الجزيرة، وكانت هذه الضاحية لا تزال قائمة عندما فتح العرب البلاد في القرن التالي، وعرفت حينئذ بالرومية [١٦].

على أن انتقاضات المدن بالمسلمين وثورات المقاطعات والكفر بشروط الصلح لم تتح للعلاقات بين الفرس والمسلمين أن تسير في طريقها الوادع، وإنما تعرّضت هذه العلاقات إلى

ما تعرضت له الفتوح في افريقية من كيد متصل وائتمار بالمسلمين، فكانوا كلما أصابوا من المسلمين غرة أو ضعفاً نقضوا الصلح وسكتوا على الجزية حتى يأتي خليفة حازم أو والٍ حصيف، فينجح في إعادة سلطان المسلمين في هذه المنطقة.

نتيجة لهذه الانتقاضات والثورات تطالعنا هنا هذه الظاهرة التي طالعتنا في فتوح افريقية، والتي لم نشهدها من قبل في فتوح الشام والعراق، والتي حاربها عمر في مصر، تطالعنا ظاهرة السبي، فنسمع أن الربيع بن زياد في خلافة عثمان بن عفان حاصر مدينة زرنج بعد أن قاتله أهلها، فبعث إليه المرزبان يستأمنه فصالحه على ألف وصيف مع كل وصيف جام من ذهب، «وكانت ولاية الربيع سنتين ونصف فسبى في ولايته أربعين ألف رأس»[17] ثم ولي عبد الله بن عامر عبد الرحمن بن سمرة على سجستان فحاصر زرنج فصالحه مرزبانها على ألفي درهم وألفي وصيف، ثم تابع غزو المناطق التي كفر أهلها، فكان يفتحها عنوة أو يصالح أهلها حتى بلغ كابل، ولما عاد إلى البصرة قدم بغلمان من سبي كابل فعملوا له مسجداً في قصره على بناء كابل[18]. ووجه عبد الله ابن عامر عبد الله بن خازم إلى سرخس، فطلب مرزبانها الصلح على أن يؤمن مائة رجل ويدفع إليه النساء، فصارت ابنته في سهم ابن خازم واتخذها وسماها ميثاء[19].

وأخبار الانتقاضات والسبي تطالعنا أكثر ما تطالعنا في منطقة ما وراء النهر، فقد صالح قتيبة أهل سمرقند بعد أن حاصرهم وقاتلهم قتالاً شديداً على ألفي ألف ومائتي ألف كل عام، على أن يعطوه تلك السنة ثلاثين ألف رأس ليس فيهم صبي ولا شيخ ولا عيب[20]، أما الباهليون فيقولون صالحهم قتيبة «على مائة ألف رأس وبيوت النيران وحلية الأصنام[21]» وعندما طرد ملك شومان عامل قتيبة «وضع الفدية التي صالح عليها قتيبة»، اضطر قتيبة «بعد أن حاول بالطرق السلمية إعادته إلى الطاعة، أن يأخذ القلعة عنوة، فقتل المقاتلة وسبى الذرية[22]» كما صالح قتيبة ملك خوارزم على عشرة آلاف رأس وعين ومتاع[23]، أما الباهليون، فيقولون: أصاب قتيبة «من خوارزم مائة ألف رأس»[24].

إذن كان من طبيعة الحروب المتصلة في هذا الجناح الشرقي، لاسيما في منطقة ما وراء النهر أن تثمر هذا السبي، وما من شك في أن هذا السبي الذي أصابه المسلمون من الفرس والترك سيؤول إلى أن يكون مسلم العقيدة عربي اللسان، وسيلعب دوره في الحياة الاجتماعية والثقافية، وكذلك في الحياة السياسية، وستتغلب النزعات القومية التي ستظهر في العصر العباسي في سيطرة الفرس أولاً، ثم الأتراك في عهد المعتصم، ثم ظهور الدويلات في هذا الجناح.

بعد هذا العرض للصعوبات والعقبات التي واجهت العرب المسلمين والتي حملت مع ذلك في طياتها بذور نشر الإسلام، نستطيع القول إن انتشار الاسلام مضى بطيئاً في خلافة عمر وعثمان ولعله توقف أو تجمد خلال الفتنة، فلما استؤنفت الفتوحات بعد ذلك في العصر الأموي، وخاصة في عهد الوليد بن عبد الملك، لقي انتشار الاسلام بعض الانطلاق، ونحن إذا تركنا جانباً إسلام

الأساورة الذي استشار موسى الأشعري الخليفة عمر بن الخطاب، في شأنهم[٢٥]، والجند الذين كانوا مع رستم يوم القادسية، والذين اعتزلوا الفرس ثم أسلموا[٢٦]، فإننا نلاحظ أن انتشار الإسلام في خراسان والمناطق الإيرانية التي حولها كان حركة فردية أو هي حركة جماعات صغيرة تتقبل هذا الدين، بينما كانت الحركة فيما وراء النهر تتخذ شكلاً جماعياً. ويعلل بارتولد ذلك بأن التقاليد الدينية فيما وراء النهر لم تكن من العمق والتأصل بالقدر الذي كانت عليه في صميم الامبراطورية الساسانية، إذ لم يكن فيها دين دولة بالمفهوم الدقيق لهذه الكلمة بالرغم من أن ديانة الطبقة الحاكمة هنا كما في فارس كانت الزردشتية، ولكن أتباع الطوائف التي كانت مضطهدة في إيران، كانت تجد الملجأ لنفسها في منطقة ما وراء النهر، ولذلك فإنه عندما امتد الفتح العربي إلى هذه المنطقة لم يكن هناك من مقاومة من الناحية الدينية[٢٧]. لا غرو أن تحليل بارتولد هو تحليل دقيق، لأنه لولا التقاليد الدينية التليدة[٢٨]، لكان من المفروض أن ينتشر الإسلام في إيران بشكل أسرع منه في أي منطقة أخرى نتيجة لسيطرة الطبقة العليا في المجتمع على الطبقات الدنيا، فقد كانت الامبراطورية الساسانية مثالاً للتكون الاجتماعي الهرمي الذي يعيش فيه الشعب ملامساً للأرض، بينما ترتفع أطراف قليلة وذروة واحدة فوق أكتافه، ولكننا لو تتبعنا في الواقع العوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام لوجدنا أن بعض الاجراءات التي طبقت في منطقة ما وراء النهر لم تطبق في خراسان والمناطق الإيرانية الأخرى، ومن ثم اتخذ انتشار الإسلام الشكل الذي أشرت إليه سابقاً.

العوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام في العصر الأموي

استقرار العرب المسلمين

إن طبيعة الفتوح في هذا الجناح الشرقي من الدول الإسلامية لا تمكننا من أن نرصد تقدم العرب وانتشارهم مع تقدم الفتوح وانتشارها، لأن الجيوش كانت تنطلق من الكوفة والبصرة ثم تعود إليها بعد أن يترك ولاة الأمور بعض الحاميات في المراكز الحساسة، وهذا يفسر لنا كثرة الانتقاضات[٢٩]، وهذا مالفت انتباه الولاة أو القادة إلى أن الأمر لن يستقر للمسلمين في هذا الجانب من الأرض ما لم يرافق الفتح العسكري أنواع من الاتصال بالأرض ومن الاختلاط بالسكان ومن توثيق العلائق بهم، نجد مثالاً على ذلك ما حدث في أذربيجان التي انتقضت في خلافة عثمان فأرسل والي الكوفة الوليد بن عقبة، الأشعث بن قيس، إلى أذربيجان ففتحها على مثل صلح حذيفة وعتبة بن فَرقَد وأسكنها ناساً من العرب من أهل العطاء والديوان، وأمرهم بدعاء الناس إلى الإسلام، فلما كانت خلافة علي بن أبي طالب قدمها الأشعث بن قيس فوجد عدداً كبيراً من الناس قد أسلموا وقرأوا القرآن[٣٠].

وعندما تم فتح معظم كرمان على يد مجاشع بن مسعود السلّمي في ولاية عبد الله بن عامر البصرة (٢٩ ـــ ٣٦هـ) وهرب كثير من أهل كرمان، اقطعت العرب منازلهم وأراضيهم فعمروها

وأدوا العشر منها واحتفروا القنى [٣١] .

أما خراسان فقد تم فتحها في خلافة عثمان بن عفان وواليه على البصرة عبد الله بن عامر ، واستمر حكامها المحليون في مناصبهم مقابل دفع الجزية التي صولحوا عليها [٣٢] ، ولكنها انتقضت في خلافة علي بن أبي طالب وبقيت خراسان كما يقول البلاذري ملتاثة حتى قتل الخليفة علي بن أبي طالب [٣٣] .

فلما كانت خلافة معاوية استعمل قيس بن الهيثم السلمي على خراسان فلم يعرض لأهل النكث وجبى أهل الصلح ، واستمر أهل هراة وبوشنج وباذغيس على نكثهم حتى ولاية عبد الله بن خازم [٣٤] . ولكن عندما جمع معاوية لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة سنة ٥٠هـ وآلت إليه خراسان معهما ، اتخذ إجراءين كان لهما أهميتهما في استقرار العرب في خراسان ، الأول أنه جعل مرو مركز ولاية خراسان وولى عليها أمير بن أحمر الذي كان أول من أسكن العرب بمرو ، والإجراء الثاني هو هذه الخطوة الواسعة البعيدة المدى حين حمل خمسين ألف أسرة على أن تهاجر من البصرة والكوفة ، وأن تستقر في خراسان ، وفي ذلك يروي البلاذري : أن «زياد بن أبي سفيان ولى الربيع بن زياد الحارثي سنة إحدى وخمسين وحول معه من أهل المِصرَين خمسين ألفاً بعيالاتهم وأسكنهم دون النهر» [٣٥] ، وكان فيهم من الصحابة بريدة بن الحصيب الأسلمي ، وأبو برزة الأسلمي عبد الله بن نضله [٣٦] .

ما من شك في أن هجرة خمسين ألفاً بعيالاتهم كان عملاً منظماً يستر وراءه الكثير من الأهداف البعيدة ، سواء في ذلك تأمين ما كان من فتوح أو أقلمة هذه القبائل حتى تستطيع أن تنفذ الفتوح الأخرى ، أو نثر بذور التعريب أو الإسلام أو كل ذلك معاً .

ومن الواضح أن الخمسين ألفاً بعيالاتهم الذين أتوا إلى خراسان استقروا في قرى واحة مرو المختلفة مستفيدين من المعاهدة المعقودة مع مرو والتي تنص على أن يوسعوا للمسلمين في منازلهم [٣٧] ، وعندما عبر عبيد الله بن زياد جيحون سنة ٥٤هـ كان جيشه يتألف من ٢٤ ألف مقاتل وهم يشكلون نصف المقاتلة في خراسان ، وليست لدينا إشارات في مصادرنا تدل على أن زياد قام بمحاولات لنقل العرب من واحة مرو إلى مناطق أخرى من خراسان ، وهذا أمر طبيعي لأن في مثل هذا العمل ما يتعارض مع سياسته في إبقاء المقاتلة في منطقة قريبة من النهر للقيام بالغزوات الدائمة إلى ما ورائه .

وعندما عين يزيد بن معاوية سلم بن زياد والياً على خراسان وسجستان سنة ٦١هـ ، توجه معه إلى خراسان خلق كثير من فرسان البصرة وأشرافهم ، واختلفت الرواية حول عدد الذين انتخبهم ، فرواية عمر عن علي بن محمد عن سلمة بن محارب بن سلم بن زياد ، أن يزيد بن معاوية كتب إلى عبيد الله بن زياد أن يسمح لسلم بنخبة ألفي رجل ينتخبهم ، وقال غيره ، بل نخبة ستة آلاف [٣٨] .

وإذا كانت الروايات تشير إلى أن عمال خراسان كانوا يغزون ما وراء النهر فإذا دخل الشتاء قفلوا من مغازيهم إلى مرو الشاهجان[٣٩] ، فإننا نلاحظ أن العرب خلال الفتنة يتوزعون في مناطق أخرى غير مرو ، أو أن الروايات تكشف تواجد العرب في أماكن أخرى غير مرو ، فعندما عين عبد الله بن الزبير ، ابن خازم والياً على خراسان ، ثار عليه سليمان بن مرثد من ربيعة مع أتباعه ، فلما قتل ، توجه رجاله برئاسة أخيه إلى الطالقان[٤٠] ، حيث لحق بهم ابن خازم وهزمهم[٤١] . وعندما عاد إلى مرو نجد أن قبائل ربيعة وخاصة بكر بن وائل قد توجهت بقيادة أوس بن ثعلبة إلى هراة من مرو الروذ من كور خراسان[٤٢] . ولما كان ابن خازم قد وطد العزم على توطيد سلطان ابن الزبير في خراسان ، فإنه توجه إلى هراة وحاصرها مدة سنة ، ويقال أن ثمانية آلاف من بكر بن وائل قتلوا في المعركة التي دارت بين الطرفين[٤٣] . وعندما حدث الخلاف بين عبد الله بن خازم وبني تميم[٤٤] ، اجتمع بنو تميم فتناظروا واتفقوا أن يتوجه جماعة إلى طوس ، فإذا خرج ابن خازم إليهم خلعه من بمرو من بني تميم ، فمضى بحير بن ورقاء الصريمي من بني تميم إلى طوس في جماعة فدخلوا الحصن ثم تحول إلى أبرشهر (نيسابور)[٤٥] .

ومن تتبعنا لأحداث خراسان في الفترة الواقعة بين ٦٤ ــ ٧٨هـ ، أي خلال ولاية ابن خازم (٦٤ ــ ٧٢هـ) وبكير بن وشاح (٧٢ ــ ٧٤هـ) وأمية بن عبد الله بن أسيد (٧٤ ــ ٧٨هـ) ، نلاحظ أن فئات عربية مناوئة لابن خازم وسياسته قد بدأت تستقر في مناطق مختلفة من خراسان غير مرو . ونستنتج من الروايات التي بين أيدينا أنهم حاولوا الاستقرار في المدن التي تحوي قلاعاً ليحموا أنفسهم ، كما نجد رواية تشير إلى وجود عرب يعيشون داخل المدينة في نهاية هذه الفترة ، إذ عندما عاد أمية بن عبد الله من منطقة ما وراء النهر سنة ٧٧هـ/٦٩٦م بسبب ثورة تميم ، حدث قتال في المدينة ، وكانت عائلات بعض رجالات أمية داخل سور المدينة[٤٦] ، كما نفهم من روايات أخرى أن عشائر عربية كانت تملك قرى حول مرو ، فقد كانت باسان لبني نصر ، وبوينة لبني طيء[٤٧] ، وهذا يدل على أنهم أقاموا في هذه المناطق فترة طويلة كافية لامتلاكهم الأراضي ، لأنه بالرغم من اشتراك عدد كبير من رجالات القبائل في هذه الحروب بين ربيعة ومضر ، فإن آخرين امتنعوا عن المشاركة فيها ، إما لأنهم يعتبرون مثل هذه الحروب فتنة ، أو لأنهم ينتمون إلى قبائل لا علاقة لها بهذا الصراع ، ونظراً لأن هذه الفترة كانت فترة جمود بالنسبة للحياديين لتوقف الحملات إلى ما وراء النهر ما يقارب الثلاث عشرة سنة ، فمن المتوقع أن يعمد رجال القبائل هؤلاء إلى العمل إما بالتجارة أو بالزراعة ، فيعمدون إلى شراء الأراضي من السكان المحليين ، وربما يفسر لنا هذا ما ورد في الرواية المتعلقة بناس من بني تميم ذكروا لبكير بن وشاح شدة أمية ، وقالوا : سلط علينا الدهاقين في الجباية[٤٨] ، وهذه الضريبة هي ولا شك ضريبة الأرض ، التي كان من المفروض أن يدفعها أصحاب الأرض للدهاقين لكي يستطيع هؤلاء دفع الضريبة المترتبة عليهم للعرب ، ولكن رجال قبائل تميم ، كعرب مسلمين ، كانوا يرون أنهم يجب أن يعفوا من هذه الضريبة .

إن الإقامة الطويلة لبعض رجالات القبائل بالقرب من السكان ساعد على عملية الاندماج بين الشعبين، وبالرغم من أن الحروب القبلية في عهد ابن خازم كانت بين رجالات القبائل العربية فقط ولا ذكر لاشتراك السكان المحليين فيها، فإننا في أحداث سنة ٧٧هـ نسمع عن شخصيات بارزة من موالي خراسان كثابت بن قطبة وأخيه حريث بن قطبة من موالي خزاعة كانت لهم اهتمامات كبيرة في القضايا العربية. ثم أن وجود هذين الرجلين في جيش أمية بن عبد الله المتوجه إلى منطقة ماوراء النهر ثم وقوفهما إلى جانب أمية ضد بكير بن وشاح يشير إلى أن لهما أتباعهما، كما أن عتاب بن اللقوة الغداني، عندما شجع بكير على خلع أمية قال بكير: إني أخاف أن يهلك هؤلاء الفرسان الذين معي، فقال: أتخاف عدم الرجال؟ أنا آتيك من أهل مرو بما شئت إن هلك من هؤلاء الذين معك، قال: يهلك المسلمون؟ قال عتاب: يكفيك أن ينادي مناد من أسلم رفعنا عنه الخراج (أي جزية الرأس) فيأتيك خمسون ألفاً من المصلين اسمع لك من هؤلاء وأطوع[٤٩]، وبالرغم من فشل ثورة بكير، فإن عمله قد نبه العرب والإيرانيين إلى المشاكل التي قد تحدث نتيجة للانتشار الواسع للإسلام.

ورغم هذه الحروب القبلية التي أدّت إلى تضاؤل أعداد العرب فإننا لا نكاد نسمع عن إرسال مقاتلة من العراق إلى خراسان، وعندما وصل قتيبة سنة ٨٦هـ/٧٠٥م لم يصطحب معه مقاتلة جدداً، وإنما تشير الروايات إلى أنه قدم خراسان والمفضل بن المهلب يعرض الجند وهو يريد أن يغزو «آخرون» و«شومان»، فخطب قتيبة بهم وحثهم على الجهاد، ولكننا نعلم أنه في سنة ٩٦هـ/٧١٥م كان عدد المقاتلة العرب يبلغ ٤٧ ألفاً، من أهل العالية تسعة آلاف وبكر سبعة آلاف، وتميم عشرة آلاف، وعبد القيس أربعة آلاف، والأزد عشرة آلاف ومن أهل الكوفة سبعة آلاف[٥٠]، فإذا علمنا أن الحجاج أرسل جيشاً قدم على قتيبة من العراق سنة ٩٥هـ[٥١]، وأنه كتب إلى محمد بن القاسم أن يوجه مَن قِبله من أهل العراق إلى قتيبة مع زحر بن جهم وأنه قدم على قتيبة سنة ٩٥هـ، فهذا يعني أن عدد المقاتلة عندما وصل قتيبة إلى خراسان كان أقل بكثير من ٤٧ ألف مقاتل، ولذلك طبق منذ البدء سياسة الاستعانة بالسكان المحليين لدعم جيشه[٥٢].

وفي حملات قتيبة وخلال ولايته، نسمع عن حيان النبطي الذي يبدو أنه كان يتمتع بمركز مرموق في هذه الحملات وكان يقوم بدور الوسيط خاصة مع السغد[٥٣]، وعند ذكر المقاتلة في جيش قتيبة يرد ذكر حيان النبطي وأتباعه من الموالي الذين بلغ عددهم ٧٠٠٠، وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا العدد يمثل الإيرانيين الذين دخلوا في الإسلام وسجلوا في الديوان وكانوا يأخذون العطاء.

وجذبت منطقة السغد التي نجح قتيبة في توطيد سلطان العرب فيها، اهتمام عرب خراسان لثرواتها من جهة وكقاعدة هامة لمتابعة الفتوح في ذلك الاتجاه، إلا أن سكان السغد ولاسيما سمرقند لم يخضعوا كلهم خضوعاً تاماً للعرب، وإذا كان قد وجد حزب مناصر لهم فقد وجد

كذلك حزب مناهض لهم، وبما أن التجارة كانت أهم عامل في حياة السغد، فمن المنطقي أن نستنتج أن المنافع التجارية كانت الدوافع وراء كل من الفريقين، فالفريق المناصر للعرب يرى أن توطيد العلاقات معهم يؤدي إلى ازدياد التبادل التجاري بين السغد وخراسان[٥٤]، بينما كان الفريق المناهض الذي يدعمه الملاكون الراغبون في الاستقلال أكثر اهتماماً بالتجارة مع الشرق، وكانت مشكلة غورك Ghurak (غوزك في مصادرنا) إيجاد توازن بين الفريقين، لاسيما بعد أن قوي الحزب المناهض نتيجة لظهور القوة التركية في الشرق؛ ففي عهد الخان SÜLÜ (٧١٦ــ ٧٣٨م/٩٨ــ ١٢١هـ) استطاعت القبائل التركية أن تحقق استقلالها وأن تسيطر على الأتراك الغربيين وأن تؤسس بمساعدة الصينيين مملكة في حوض إيلي «Ili Basin»[٥٥] واتجه أهل السغد بأنظارهم إلى هذه القوة الناهضة لتساعدهم ضد العرب واستمر العرب مدة عشرين سنة يحاربون الجيوش التركية للحفاظ على الحكم العربي في منطقة ما وراء النهر، واضطر هشام بن عبد الملك عام ١١٢هـ أن يمد واليه على خراسان الجنيد بن عبد الرحمن المري، بعمرو بن مسلم في عشرة آلاف من أهل البصرة، وبعبد الرحمن بن نعيم في عشرة آلاف من أهل الكوفة[٥٦] كما أنه كتب إلى الجنيد يقول: «فافرض، فلا غاية لك في الفريضة لخمسة عشر ألفاً».

هذا الأمر من قبل الخليفة يحتاج إلى بعض التفسير على ضوء ما استجد في خراسان، يذكر ابن الأعثم أن عدد المقاتلة المسلمين في خراسان في بداية حملة الجنيد ١١٢هـ قبل الهجوم التركي المفاجىء لسمرقند كان ٤٣ ألفاً[٥٧]. ويمثل هذا العدد بالطبع المقاتلة المسجلين في الديوان، كما يمكن اعتبار الموالي داخلين ضمن الرقم الذي يذكره ابن أعثم[٥٨]، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عشرة آلاف على الأقل هلكوا من حامية سمرقند أثناء الغزو التركي[٥٩]، فهذا يعني أن عدد المسجلين في الديوان في الفترة التي أصدر فيها هشام أمره كان حوالي ٣٠ ألفاً وهو يمثل الغالبية العظمى من رجال القبائل، بالرغم من الاحتمال أن عدداً من رجال القبائل لم يكن مسجلاً في الديوان، ويرى الدكتور شعبان ويؤيده في ذلك الدكتور فاروق عمر[٦٠]؛ أنه نظراً لتثاقل وتردد بعض رجالات القبائل المسجلين في الديوان في الالتحاق بالحملات الموجهة ضد الأتراك بحيث أنهم كانوا يجبرون على الالتحاق جبراً، فإن هشام الذي كان شديداً حول واجبات المقاتلة المدونين في الديوان[٦١]، رأى تقليصهم إلى ١٥ ألفاً، ولم يكن يبغي من أمره تجنيد مقاتلين جدد، وبكلمات أخرى نستطيع القول أن هشاماً الذي أدرك أن عدداً كبيراً من العرب في خراسان كانوا يرفضون الاشتراك في الحملات قد طلب من واليه أن يسقطهم من الديوان. وأرسل له في الوقت نفسه إمداداً من مقاتلة البصرة والكوفة الذين كانوا أكثر تحمساً للمشاركة في الحملات، أي أن هشام ابن عبد الملك أدرك عدم جدوى مقاومة عملية الاندماج فقرر أن يفرض لخمسة عشر ألفاً في الديوان، وبذلك سمح لنفس العدد أو أكثر بالاستقرار. ولكي يملأ الفراغ أرسل ٢٠ ألف مقاتل من الكوفة والبصرة، وبذلك انقسم العرب إلى فريقين متميزين: المقاتلة، والمستقرون المستوطنون. وكان على هؤلاء أن يجدوا لأنفسهم مكاناً ضمن هذه البنية، ومن المتوقع أن يمتنع الدهاقين من منح أية

مكانة خاصة لهؤلاء قد تهدد مركزهم المتميز في المجتمع الإيراني، ويبدو أن هذا الاندماج حدث بشكل طبيعي دون أن يسبب اضطراباً، وأن السابقة التي توطدت في مرو في عهد أمية بن عبد الله سنة ٧٨هـ/٦٩٧م والتي أخضعت بعض العرب لسلطة الدهاقين فيما يتعلق بشأن الضرائب قد امتدت لتغطية الوضع الجديد، وخضع العرب كالايرانيين لسلطة الدهاقين، واضطر نصر بن سيار إلى التدخل سنة ١٢١هـ ضد ظلم سلطتهم.

ولقد اتخذت عملية الاستقرار أشكالاً مختلفة، ولكن ما لدينا من معلومات قليلة مبعثرة بين طيات الكتب التاريخية والجغرافية وكتب التراجم لا تعطينا فكرة واضحة عنها، والظاهر أن العرب في خراسان استقروا بصورة دائمة أو مؤقتة في مرو والقرى المحيطة بها، مثل سفيذنج وبالين أو قرية اللين وفنين وهي من قرى خزاعة[٦٢]، وقرية بوينة وهي تابعة لطيء، وباسان قرية بني نصر[٦٣]، وقرى أخرى كثيرة يرد ذكرها أثناء الصراع بين نصر بن سيار وأبو مسلم الخراساني، عندما أمر أبو مسلم أبا صالح كامل بن مظفر أن يوجه رجلاً إلى خندق محرز بن ابراهيم لعرض من فيه وإحصائهم في دفتر بأسمائهم وأسماء آبائهم وقراهم[٦٤]. وسكن العرب مناطق أخرى غير واحة مرو وقراها مثل مدينة بلخ والقرى القريبة منها، واستوطن قسم منهم في بلاد ما وراء النهر مثل مدينة سمرقند وبخارى[٦٥]، وعدا هذا وذاك فقد كان للعرب مسالح تتبدل مواضعها حسب تبدل الخطر الخارجي وحسب تبدل خطة القواد العسكرية، ولذلك فإن استقرار العرب فيها كان مؤقتاً في العادة. ومع ذلك فإن اليعقوبي (ت/٢٨٤هـ) يذكر وجود قوم من العرب من مضر وربيعة وسائر بطون اليمن في جميع مدن خراسان[٦٦].

إذا كانت بعض مصادرنا قد أسعفتنا بمعلومات عن توزع العرب واستقرارهم في خراسان وما وراء النهر، فإن الروايات المتعلقة باستقرار العرب في المناطق الأخرى قليلة جداً، فنحن لا نسمع إلا باستقرار العرب في تُوَّج من أرض فارس عندما فتحها عثمان بن أبي العاصي وبنى بها المساجد وجعلها داراً للمسلمين وأسكنها عبد القيس وغيرهم[٦٧]، وأن محمد بن القاسم بن أبي عقيل ابن عم الحجاج بنى شيراز[٦٨] وكانت أيام الخليفة عمر بن الخطاب عبارة عن معسكر للجيوش المنطلقة نحو اصطخر[٦٩]،وأصبحت في العصر الأموي ليس فقط قصبة أردشير خرة بل قصبة فارس كلها[٧٠]، وكانت بها الدواوين وقصر الإمارة، وهذا يعني تواجد العرب فيها، كما أننا نقرأ عن استقرار قوم من ولد جرير بن عبد الله في حلوان (منطقة الجبال)[٧١] وأن يزيد بن معاوية أقطع كثير بن شهاب بن الحصين الحارثي وكان عثمانياً ضياعاً في الجبل، فبنى قصره المعروف بقصر كثير، وهو من عمل الدينور، كما اتخذ زهرة بن الحارث بن منصور بن قيس بن كثير ضياعاً بماسبذان[٧٢]، وأن الهذيل بن قيس العنبري ولي اصبهان أيام مروان فمن ذلك الوقت صار العنبريون إليها[٧٣]، أما في سجستان، فإننا إذا تركنا جانباً الحامية المتواجدة في زرنج والتي لم تكن في كثير من الأحيان قادرة على الصمود في وجه الحاكم المحلي، فإن نسبة العرب كانت فيها قليلة، ويستدل على ذلك من الإجراءات التي اتخذها عبد الرحمن بن الأشعث عندما أرسله الحجاج

للقضاء على ثورة رتبيل سنة ٨٠هـ، إذ أن ابن الأشعث كان كلما حوى بلداً بعث إليه عاملاً وبعث معه أعواناً ووضع البرد فيما بين كل بلد وبلد «جعل الأرصاد على العقاب والشعاب ووضع المسالح في كل مكان مخوف حتى إذا جاز من أرضه أرضاً عظيمة... حبس الناس عن الوغول في أرض رتبيل، وقال نكتفي بما أصبناه العام من بلادهم حتى نجبيها ونعرفها ويجترئ المسلمون على طرقها»[٧٤].

وبعد أن قضى الحجاج على ثورة عبد الرحمن، صالح رتبيل على أن لا يغزوه تسع سنين وأن يؤدي بعد ذلك في كل سنة بتسعمائة ألف درهم عروضاً، فلما كانت خلافة سليمان بن عبد الملك (٩٦ ــ ٩٩هـ) امتنع عن إعطاء والي سجستان شيئاً، حتى ولّى يزيد بن المهلب ابنه معاوية بن يزيد فرضخ له، ثم لم يعط من عمال بني أمية ولا عمال أبي مسلم على سجستان من تلك الأتاوة شيئاً[٧٥]، وهذا دليل على ضعف سلطان العرب في هذه المنطقة.

إن انتشار العرب المسلمين واستقرارهم في المناطق المختلفة كان من العوامل المساعدة على انتشار الدين الإسلامي فيها، وسوف نلاحظ بعد أن نتكلم عن الاجراءات التي اتخذها الولاة والخلفاء، والتي كان لها دور فعال في اعتناق السكان المحليين للاسلام، إن المناطق التي كانت نسبة العرب المسلمين فيها قليلة بقيت المجوسية فيها واسعة الانتشار حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

الإجراءات التي اتخذها الولاة والخلفاء لنشر الإسلام

يذكر البلاذري أن قتيبة بن مسلم الباهلي اتخذ مسجداً في سمرقند وخلف بها جماعة من المسلمين فيهم الضحاك بن مزاحم صاحب التفسير، وأنه أخرج الأصنام من بيوت الأصنام والنيران في سمرقند فأُخذت حليها وأُحرقت وكانت الأعاجم تقول إن من يهتك حرمتها يهلك، فلما أحرقها قتيبة بيده ولم ينله أذى أسلم منها خلق كثير[٧٦]. ويذكر النرشخي أن أهل بخارى كانوا يسلمون ثم يرتدون حين يعود العرب؛ وكان قتيبة حملهم على الإسلام ثلاث مرات ثم عادوا فارتدوا وكفروا، فلما استولى قتيبة على المدينة للمرة الرابعة «أظهر الإسلام وغرسه في قلوبهم وشدد عليهم بكافة الطرق»، ورأى قتيبة أن أفضل وسيلة لنشر الإسلام بين السكان هو أن يسكن العرب في بيوتهم، ومن ثم فقد أمر أهل بخارى أن يعطوا نصف بيوتهم وضياعهم للعرب ليقيموا معهم ويطلعوا على أحوالهم فيظلوا مسلمين بالضرورة»[٧٧]. ومن الطبيعي أن يجد إجراء قتيبة مقاومة تجلت في موقف آل كشكثة (كشكثان) وهم قوم ذوو قدر ومنزلة رفضوا قسمة بيوتهم ومتاعهم، فتركوها جملة للعرب وبنوا خارج المدينة سبعمائة قصر بقي منها إلى عهد النرشخي (٢٨٦ ــ ٣٤٨هـ/٨٩٩ ــ ٩٥٩م) قصران أو ثلاثة، كانت تسمى قصر المجوس لإقامة المجوس هنالك[٧٨].

وبنى قتيبة المسجد الجامع داخل حصن بخارى سنة ٩٤هـ/٧١٢م، وكان ذلك الموضع بيت أصنام، فأمر أهل بخارى أن يجتمعوا هنالك كل يوم جمعة ثم يأمر بمناد بأن كل من يأتي لصلاة الجمعة يعطيه درهمين، وكان أهل بخارى في أول الاسلام يقرأون القرآن في الصلاة بالفارسية ولم يكونوا يستطيعون تعلم العربية، وحينما كان يحين وقت الركوع أو السجود كان يقف وراءهم رجل يصيح فيهم بلغة أهل بخارى طالباً منهم الركوع والسجود؛ وقد ذكر النرشخي أنه رأى مسجد بخارى الجامع وعليه أبواب ذات صور مكشوطة الوجه وترك باقيها على حاله، فسأل أستاذه عن الذي وضع هذه الأبواب أولاً، ووجدوا الإجابة عند رجل معمر بين لهم أنه كان خارج المدينة سبعمائة قصر يقيم بها الأغنياء، وكانوا أكثر الناس تمرداً وتخلفاً عن الحضور إلى المسجد الجامع لأنهم لم يكونوا راغبين في الحصول على الدرهمين كالفقراء، وفي يوم جمعة ذهب المسلمون إلى أبواب تلك القصور ودعوا ساكنيها إلى صلاة الجمعة وألحوا، فكانوا، أي الأغنياء، يضربونهم بالحجارة من أسطح القصور، فدارت الحرب وتغلب المسلمون واقتلعوا أبواب قصورهم وجاءوا بها، وكان كل شخص قد نقش على تلك الأبواب صورة صنمه، فلما اتسع المسجد استخدموا تلك الأبواب فيه وكشطوا وجوه الصور وتركوا بقيتها وأقاموها، وكان الناس يصلون فيه، فلما ازداد الإسلام وكانت رغبة الناس في الإسلام كما يقول النرشخي تزداد كل يوم لم يتسع لهم ذلك المسجد، فلما عين الفضل بن يحيى بن خالد البرمكي أميراً على خراسان في عهد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ — ١٩٣هـ) بنوا مسجداً آخر بين السور والمدينة. ونظراً لأن الإسلام كان ما يزال جديداً فإن قتيبة أمر المسلمين بإخراج السلاح معهم أثناء صلاة العيد لأنهم لم يكونوا بمأمن من الكفار، وبقي ذلك سنة إلى عهد النرشخي بأن كل صاحب سلاح يخرجه معه[٧٩]، ولم يكن مسجد قتيبة هو المسجد الوحيد في بخارى، فقد وجدت مساجد متعددة تعود إلى العصر الأموي، منها مسجد بني سعد، ومسجد بني حنظلة، ومسجد القرشيين[٨٠].

إذا كان كتاب تاريخ بخارى للنرشخي قد أمدنا بمعلومات عن التدابير التي اتخذها قتيبة لنشر الإسلام في بخارى، فلا شك أنه حاول ذلك في مناطق أخرى، وهذا يعني أن الإسلام كان من الأهداف الكبرى التي حاول قتيبة تحقيقها من وراء الفتوحات فيما وراء النهر. ثم جاءت خلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩ — ١٠١هـ) الذي ساعدت سياسته على تحقيق انتشار واسع للاسلام، ذلك أن عمر بن عبد العزيز، رغم كونه أموياً عربياً، فقد كان رجل دولة مسلم بالدرجة الأولى، ومن ثم فقد كان همه الأكبر إحداث تغيير في التركيب الاجتماعي للدولة الاسلامية عن طريق جمع رعايا الدولة كلهم حول العقيدة الاسلامية وتطبيق مبادئها على جميع أفراد المجتمع دون تمييز وإعطاء كل إنسان نفس الحقوق مقابل أدائه لنفس الواجبات، ولذلك كانت الخطوة الأولى هي إقناع الرعايا غير المسلمين بالدخول في الاسلام، وقد كتب عمر، كما يذكر البلاذري، إلى ملوك ما وراء النهر يدعوهم إلى الإسلام فأسلم بعضهم[٨١]، كما طلب من واليه الجراح بن عبد الله أن يدعو الناس إلى الإسلام وإسقاط الجزية عنهم[٨٢]، ومعاملتهم كبقية المسلمين وأن عليهم ما على

المسلمين من حقوق وواجبات[٨٣]، وكان من نتيجة ذلك أن أسلم، وفق رواية ابن سعد، أربعة آلاف[٨٤]، ويشير الطبري أن عمر بن عبد العزيز اتخذ هذا الإجراء عندما وصلته شكوى بأن ٢٠ ألفاً من الموالي يغزون بلا عطاء وأن مثلهم قد أسلموا من أهل الذمة ويؤخذون بالجزية، عندها كتب عمر إلى الجراح: انظر من صلى قبلك إلى القبلة فضع عنه الجزية، فقيل للجرّاح أن الناس قد سارعوا إلى الإسلام، وإنما ذلك نفوراً من الجزية فامتحنهم بالختان، فكتب الجرّاح بذلك إلى عمر فكتب إليه عمر: إن الله بعث محمداً (ﷺ) داعياً ولم يبعثه خاتناً[٨٥]، كما أبدى عمر بن عبد العزيز استعداده لإرسال المال إلى خراسان إن كان دخلها غير كاف لحاجياتها، ويلاحظ في رسالة عمر بن عبد العزيز لولاته[٨٦] أن عمر يتجنب استخدام كلمة الموالي، وهذا يوحي أن عمر كان يحاول أن يؤكد على أن هذا المجتمع الجديد يجب أن يكون مرتكزاً على كون الانسان مسلماً، وأن تماسك الدولة الاسلامية يتطلب ليس فقط استيعاب رجال القبائل ضمن بنية الدولة وإنما استيعاب الرعايا المسلمين على اختلاف أجناسهم، وتطبيقاً لسياسته هذه أكد عمر أن العطاء يعطى للمقاتلة، لا بحكم أنهم عرب ولكن لأنهم مسجلون في ديوان الجند، ولذلك، فإن العطاء لا يوزع على العرب غير المسجلين في الديوان، بينما يعطى للمسلمين من غير العرب إذا ما قرروا الانضمام إلى صفوف المقاتلة وتسجيل أنفسهم في الديوان[٧٨]، وكان من نتيجة ذلك أن أولئك الذين اعتنقوا الإسلام والتحقوا بالمقاتلة أعفوا من الجزية وأصبح لهم الحق في العطاء، أما وضع الذين اعتنقوا الإسلام ولم ينضموا للمقاتلة فيحتاج إلى إيضاح.

إن المبدأ الذي طبقه عمر بن الخطاب هو إعفاء كل من يدخل في الاسلام من الجزية. ولكننا إذا حللنا نظام الضرائب الذي طبق في هذا الجناح الشرقي، لوجدنا أن القادة العرب عقدوا عهود صلح مع معظم المدن الإيرانية سواء منها في فارس أو خراسان أو ما وراء النهر. وكان الذي يفاوض في هذه الاتفاقيات إما أولو الأمر في الحكومة المحلية في المدينة أو أميرها الحاكم أو صاحب الاقليم؛ ولما كانت معظم معلوماتنا متعلقة بخراسان نتيجة لاهتمام الخلفاء والولاة بهذا الثغر الهام، فإنه يمكننا اعتبار ما حدث في خراسان كمثال على ما حدث في المناطق الأخرى التي خضعت لأوضاع مماثلة.

كانت مدن خراسان كلها تؤدي جزية محددة يقومون بجمعها بأنفسهم، وكانت الضرائب التي تجبى هي ضريبة الرأس وضريبة الأرض، وضريبة التجارة، أي لم يكن هناك فرق بين أنواع الضرائب في العراق والشام وبينها في خراسان وما وراء النهر، ولكن الفرق والفرق الكبير كان في طريقة جمعها، ففي السواد كان العرب أنفسهم يحتفظون بسجلات الأرض والناس ويجمعون الضرائب التي قدروها، أما في خراسان وما وراء النهر فقد كان أمر هذه السجلات في أيدي الرؤساء المحليين والعظماء والأمراء فكانوا يجمعون الضرائب بالطريقة التي يرونها ويحتفظون بما يشاؤون، ولا يعطون للعرب إلا المبالغ التي صولحوا عليها[٨٨]، وكذلك نرى أن الحكام المحليين والدهاقين كانوا يقاومون حركة الدخول في الاسلام، يتجلى ذلك في ولاية أشرس بن عبد الله على خراسان سنة

١٠٩هـ إذ أرسل أشرس أبا الصيداء صالح بن طريف مولى بني ضبة إلى ماوراء النهر يدعو أهلها إلى الإسلام، وكان أبو الصيداء رجلاً له ورع وفضل ولكنه ليس ماهراً بالفارسية[٨٩]، فضم إليه أشرس الربيع بن عمران التميمي، فخرجا شريطة أن لا تؤخذ الجزية من الذين يسلمون[٩٠] فسارع الناس إلى دخول الإسلام وبنوا المساجد، وكان أول من ساءه الأمر غوزك حاكم سمرقند ثم الدهاقين في بخارى، إذ بينوا لأشرس «أن الناس قد أصبحوا كلهم عرباً، فممن نأخذ الخراج؟»[٩١] ويعلل فلهوزن موقف غوزك والدهاقين على أسس مالية محضة[٩٢]، فهؤلاء الناس قد عجزوا عن القيام بجمع المطلوب منهم من حصص إلا بمشقة بسبب نجاح برنامج الأشرس. أما جب Gibb وبارتولد فيتفقان على وجود سبب آخر وراء مقاومة الأمراء المحليين أو الدهاقين لانتشار الإسلام غير عجزهم عن تقديم حصصهم في الجزية المحددة إلا بمشقة، فقد كان لهؤلاء مصلحة سياسية ألا وهي الاحتفاظ بسلطانهم، وهذا السلطان كان يقوضه انتشار الاسلام[٩٣].

كان من نتيجة احتجاج الدهاقين أن نكث أشرس بوعده وكتب إلى العمال بأخذ الجزية من الذين كانوا يأخذونها منهم، ولكن عمله هذا لم يرافقه ارتداد عن الإسلام إذ ترد هذه العبارة في الطبري «وأخذوا الجزية ممن أسلم من الضعفاء»[٩٤]، وقد استمر هؤلاء بدفع الجزية حتى كانت ولاية نصر بن سيار الذي رأى أنه لا بدّ من تصحيح هذا الوضع الخاطئ لاسيما عندما وجد أن بهراميس كان مانح المجوس يمنحهم ويدفع عنهم ويحمل أثقالهم على المسلمين، وأن ابن جريجور كان مانح النصارى، وعقيبة اليهودي كان مانح اليهود ويفعل ذلك، فعين منصور بن أبي الخرقاء ليشرف على جمع الجزية والخراج وأعلن: «أنه أيما رجل منكم من المسلمين كان يؤخذ منه جزية رأسه، أو ثقل عليه في خراجه، وخفف مثل ذلك عن المشركين، فليُرجع ذلك إلى المنصور بن عمر يحوله من المسلم إلى المشرك»[٩٥]. وكان من نتيجة ذلك أن رفع عن ثلاثين ألف رجل من المسلمين ضريبة رؤوسهم، ووضعت ضريبة الرأس على ثمانين ألفاً من المشركين، كما نظر نائب نصر في الشكوى الخاصة بثقل ضريبة الأرض وتقديرها بغير عدل على المسلمين، فقوّم هذا الحيف وصنف الخراج حتى وضعه في مواضعه، ثم وظف الوظيفة التي جرى عليها الصلح.

إن هذه الرواية تعطينا فكرة عن عدد السكان المحليين الذين كانوا قد اعتنقوا الإسلام ونسبتهم إلى المشركين في عام ١٢١هـ، ولا شك أن إجراء نصر هذا سوف يشجع الكثيرين على الدخول في الإسلام بعد أن أصبح من المؤكد إسقاط الجزية عنهم لتعيين الدولة المراقبين الماليين إلى جانب الحكام المحليين، فإذا أضفنا إلى ذلك ما ورد في كتاب يوسف بن عمر والي العراق إلى نصر بن سيار يأمره بأن لا يستعين في أعماله وكتابته بأحد من أهل الشرك، يحق لنا أن نتصور أن الاسلام قد حقق وثبة كبيرة[٩٦]، لأن كل الذين كانوا على المجوسية والذين يرغبون في نفس الوقت الاحتفاظ بمناصبهم سوف يدخلون في الإسلام.

إن التدابير التي اتخذها الولاة وسياسة عمر بن عبد العزيز مع الدور الذي لعبه استقرار

القبائل ساعدت كلها على اعتناق الكثير من السكان المحليين للعقيدة الإسلامية في العصر الأموي، إلا أننا يجب أن لا نغفل كذلك دور خلفاء بني العباس في عملية نشر الإسلام، خاصة في منطقة ما وراء النهر إذ يذكر البلاذري «أن المأمون رحمه الله كان يكتب إلى عماله على خراسان في غزو من لم يكن على الطاعة والإسلام من أهل ما وراء النهر، ويوجه رسله فيفرضون لمن رغب في الديوان وأراد الفريضة من أهل تلك النواحي وأبناء ملوكهم ويستميلهم بالرغبة، فإذا وردوا بابه شرفهم وأسنى صِلاتهم وأرزاقهم، ثم استخلف المعتصم بالله فكان على مثل ذلك، حتى صار جل شهوده عسكره من جند أهل ما وراء النهر من السغد، والفراغنة واشروسنة وأهل الشاش، وغيرهم، وصار أهل تلك البلاد يغزون من وراءهم من الترك، وأغزى عبد الله بن طاهر ابنه طاهر ابن عبد الله الغورية ففتح مواضع لم يصل إليه أحد قبله»[٩٧]، ويثني كل من الاصطخري وابن حوقل والمقدسي الذين زاروا هذا الجناح الشرقي في أوقات مختلفة من القرن الرابع الهجري على سكان منطقة ما وراء النهر وحسن إسلامهم، فابن حوقل (المتوفى سنة ٣٦٧هـ) يذكر «إنك لا تجد في بلد الإسلام أهل الثروة إلا والغالب عليهم صرف نفقاتهم إلى خاص أنفسهم في الملاهي وما لا يرضاه الله وإلى المنافسات فيما بينهم، والأشياء المذمومة إلا القليل، وترى الغالب على أهل الأموال بما وراء النهر صرف نفقاتهم إلى الرباطات وعمارة الطرق والوقوف على سبل الجهاد ووجوه الخير ... وليس من بلد ولا منهل مطروق ولا قرية آهلة إلا وفيها من الرباطات ما يفضل عمن ينزل به بمن يطرقه»[٩٨]. ويؤكد ذلك المقدسي (المتوفى ٣٨٦هـ) عندما يشير إلى «أنها أكثر بلاد الله خيراً وفقهاً وعمارة ورغبة في العلم واستقامة في الدين وأشد بأساً وأغلظ رقاباً وأدوم جهاداً وأسلم صدوراً وأرغب في الجماعات مع يسار وعفة، ومثابرة أكثر من أن توصف»[٩٩]. ويذكر المقدسي أن الغلبة في منطقة ما وراء النهر وخراسان وسجستان لأصحاب أبي حنيفة إلا في كورة الشاش وإيلاق وطوس وابيورد وسواد بخارى وطراز فإنهم على المذهب الشافعي، كما أن الشافعية منتشرة في هراة وسجستان وسرخس والمروين (مرو الروذ ومرو الشاهجان) ولا يكون القاضي إلا من الفريقين (أي من الأحناف أو الشافعية)[١٠٠] ووجد الخوارج بكثرة في سجستان ونواحي هراة وكروخ واستربيان، وأهم المساجد في هذه المنطقة هي مسجد هراة وبلخ ثم يليه مسجد سجستان، فإن بهذه المساجد كثرة من الفقهاء وزحمة بين أرباب القرآن على رسم الشام والثغور»[١٠١].

أما في كرمان فقد بقي أهل جبال البارز وهي جبال حصينة على المجوسية أيام بني أمية كلها لا يقدر عليهم وكانوا أشد من القفص شدة وأكثر ضرراً وبلية فلما ولي بنو العباس أسلموا[١٠٢]. وفي مدينة بُم التي تعتبر من أهم مدن كرمان ثلاثة مساجد، مسجد للخوارج في السوق ومسجد جامع في البزازين وآخر في القلعة[١٠٣]. والمذهب الغالب فيها هو المذهب الشافعي[١٠٤]، ومما يلفت الانتباه أن المناطق الأقرب إلى العراق كمنطقة الجبال وفارس كانت المجوسية لا تزال واسعة الانتشار فيها في القرن الرابع الهجري فالمقدسي يذكر أن اليهود في إقليم الجبال أكثر من النصارى والمجوس فيه كثير والمذاهب مختلفة أما الري فأغلبهم أحناف، وأهل قم شيعة

غالية، وهمذان وأجنادها أصحاب حديث إلا الدينور فإن المذهب السائد فيه هو مذهب سفيان الثوري.

وبينما يذكر ابن حوقل أن المجوس أكثر أهل الملل في فارس وأنه لا تخلو ناحية ولا مدينة بفارس إلا القليل من بيوت النيران[١٠٥] فإن المقدسي الذي زار هذه المنطقة بعده يذكر أن المجوس به أكثر من اليهود وأن النصارى قلة وأن المذاهب الأكثر انتشاراً هي مذاهب أهل الحديث بالاضافة إلى تواجد المعتزلة والشيعة بنسبة كبيرة بسواحله، فإذا أتينا إلى الأهواز نجد أن المذهب الغالب هو المعتزلة ووجد إلى جانب المعتزلة الشيعة وأصحاب أبي حنيفة والمالكيون[١٠٦].

العربية وانتشارها

لم يجد المسلمون عناء في نشر العربية في الشام والعراق ومصر، ولكنهم وجدوا جهداً وعناء كبيرين في المناطق التي يكثر فيها الأعاجم أو يسودون إذ لم يكن للغة العربية في هذا الجناح من الدولة مكان، فقد كانت الفارسية لغة سكان إيران في القرن السابع، واللغة الفارسية من الأسرة اللغوية الهندية الأوروبية واللغة العربية من الأسرة السامية، والمدى بين اللغتين عميق ومتسع كما أن اللغة الفارسية كانت فوق ذلك لغة هؤلاء الناس الذين عانوا الإدارة وتمرسوا فيها وكان لهم سلطان وملك وحضارة، ومع ذلك فإن الطبقة المثقفة من الإيرانيين استخدمت اللغة العربية للتعبير عن آرائها وأفكارها في مجال الحياة الفكرية مدة تزيد على ثلاثة قرون وعدد الذين كتبوا العربية خلال هذه القرون كان كبيراً جداً من بينهم كان بعض أعظم النحويين والمؤرخين والأدباء والفقهاء والفلاسفة ولكن الشعب الإيراني استطاع في القرن الرابع الهجري بعد أن كان الإسلام قد انتشر فيه انتشاراً واسعاً أن يعود إلى استخدام الفارسية كلغة كتابية، ورغم أن الفارسية لم تستخدم في البدء في نطاق الإدارة[١٠٧]، أو في الكتابات التاريخية (إذا استثنينا ترجمة البلعمي لتاريخ الطبري سنة ٣٥٢هـ/٩٦٣م) أو في كتب الفقه التي بقيت تكتب بالعربية لقرون عديدة ولا يزال بعض فقهاء الشيعة الفرس يستخدمونها، فإن اللغة الفارسية ازدهرت في القرن الرابع في الشعر بظهور ملحمة الشهنامة للفردوسي[١٠٨]، ولم يستطع أديب أن يدعم ويقوي اللغة الفارسية كمنافسة للغة العربية كما استطاع الفردوسي أن يحقق ذلك في ملحمته الشهنامة، ومع ذلك يحق لنا أن نتساءل ما الذي مكن العربية من المد ثم صار بها إلى هذا الجزر؟

لا ريب أن الاسلام كان من عوامل التعريب اللغوي، لأن الاسلام بما كان من عربيته اللغوية، وبما يقتضي من عبادة يومية متكررة، لها بالعربية أوثق الصلة، كان يدفع إلى تعلم هذه اللغة أو إلى بسط ظلال منها قريبة أو بعيدة في نفوس الناس، وفي ضميرهم اللغوي؛ كما أننا لا نشك في أن اللغة العربية لقيت رواجاً عند بعض الطبقات التي كانت تلي للعرب أمور الإدارة، لأن الواضح في حركة الفتح أن العرب تركوا للمرازبة والدهاقين والطبقات الحاكمة التي تمرست بالادارة تنظيم هذا المجتمع والإشراف عليه في ظل الحكم العربي فاحتفظت البلاد بالأسر الحاكمة في كل مكان على أنها أسر تمثل الشعب المحكوم وعلى أنها أداة للإدارة المدنية، فاتصال العرب بهذه البلاد كان يتم

عن طريق هذه الطبقات والأسر الحاكمة التي كان عليها بحكم مهمتها هذه أن تصيب حظاً من العربية يتيح لها أن توّفق فيما أخذت نفسها به، إلا أن صلة العرب بأهل البلاد لم تكن مقصورة على هذه الأسر وهؤلاء المرازبة والدهاقين في القرى والكور والطساسيج ولكنها كانت قبل ذلك في المدن الكبرى وفي القلاع والحصون التي ترابط بها الحاميات العربية، وهذه الحصون والقلاع ليست بعيدة عن المدن وإنما هي جزء منها، ولذلك فإن اتصال العرب بالإيرانيين في هذه المناطق لا يبدو صعباً، وتصور ألوان المشاركة ليس عسيراً لأن حياة هذه الحاميات كانت تتصل بكثير من الطبقات اتصالاً مباشراً في حاجاتها الحيوية وخياتها اليومية. وسيكون من الصعب أن يحافظ أولئك وهؤلاء على تكتلهم وعزلتهم، فإذا أضفنا إلى ذلك أنه كان هناك طبقة من العرب قد أصبح لها أملاك في الأرياف حتى أن بعضهم سكن هناك وخاصة في واحات مرو وامتزجوا مع السكان المحليين لأدركنا أن التعريب كان من الممكن أن يسير في طريقه هذا حتى يبلغ من الغاية مثل الذي بلغ الاسلام، ولكن الأمر تعثر بعد ذلك، وكان مصدر تعثره الفرس والعرب، فالهجرات العربية التي كانت المادة الأولى في تعريب هذه المناطق لم تكن تتناسب في أعدادها مع اتساع الرقعة وامتداد الأرض، ولعل أكبر هذه الهجرات كانت هذه التي حول فيها زياد بن أبي سفيان مع الربيع بن زياد الحارثي حين ولاه خراسان خمسين ألفاً من أهل المصريين بعيالاتهم، ولم تستقبل المناطق الشرقية إذا استثنينا المقاتلة العشرين ألفاً الذين أرسلهم هشام إلى خراسان بعد ذلك هجرات عربية جديدة، ذلك أن المناطق الواسعة التي امتد فيها العرب في الشرق والغرب قد استنزفت كثرة كثيرة من قبائلهم، بل إن المهاجرين قد تضاءلت أعدادهم نتيجة لما كان من حروب وثورات، وعلى ذلك فإن القلة العددية في هذه المساحات الواسعة لعبت دوراً كبيراً في ضعف التعريب اللغوي، ومن المؤكد أن المناطق المتطرفة التي كانت على حدود الدولة الساسانية لم تظفر من التعريب وحتى من الاسلام في القرن الأول إلا بالحظ الضئيل. فطبرستان مثلاً هذه المنطقة الجبلية الواقعة عند الطرف الجنوبي من بحر قزوين كان آخر جزء من المملكة الساسانية اعتنق الإسلام، وبعد فتح العرب لفارس بما يزيد على قرن ظل حكام طبرستان المحليون الذي يسمى الواحد منهم اصبهبذ مستقلين في جبال ممتنعة، كما أن النقود كانت لا تزال تسك وعليها أساطير بهلوية حتى منتصف القرن الثاني وكان مذهب زرادشت لا يزال سائداً بين غابات تلك السلاسل الجبلية وأحراجها ولم يتم فتح طبرستان سهلها وجبلها إلا في عهد المعتصم(١٠٩).

كان من نتيجة القلة العددية للعرب أن الصبغة العربية لم تكن قوية واضحة ولم تزد أن تلون بعض المناطق التي يكثر فيها العرب ولم يستطع الجيل الجديد الذي نشأ من خطوات الامتزاج الأول المقاومة في وسط فارسي مشبع بالتقاليد والأعراف والشعور القومي ذلك أن الفرس بالرغم من انتشار الاسلام بينهم لم يكونوا قد غفلوا عن مشاعرهم القديمة، وعندما ضعفت الخلافة العباسية أظهر كثير من الفرس ما كانوا يبيتوا النية عليه من استعادة الغلبة والسيادة، وساعد ظهور الدولة السامانية(١١٠) ٢٦١ ــ ٣٨٩هـ/٨٧٤ ــ ٩٩٨م التي سيطرت في أواخر القرن الثالث الهجري

على كل الجناح الشرقي ووطدت الأمن والاستقرار النسبي في فارس، خراسان، ماوراء النهر، الجبل، كرمان، سجستان ـــ على تحقيق أمرين: نشر الاسلام بالطرق السلمية بين الأتراك المقيمين على حدود الدولة السامانية ـــ وقد كان السامانيون سنَّةً شديدي التحمس لسنيتهم ـــ كما أنهم أفسحوا المجال لغلبة اللغة الفارسية كلغة كتابية، إذ أنهم لم يستبقوا اللغة العربية كلغة إدارة إلا في مجال القضاء كدليل على وحدة الخلافة لأنهم استمروا بالاعتراف بسلطان الخليفة العباسي، كما شجعوا الشعراء الفرس مثل رداقي (ت ٣٢٩هـ/٩٤٠م) والدقيقي (٣٣٥ ـــ ٣٧٠هـ/٩٣٥ ـــ ٩٨٠) أن يكتبوا باللغة الفارسية التي انشقت عن لهجات محلية متعددة، وهذا ما ساعد على ظهور الفارسية الحديثة المكتوبة بالحروف الأبجدية العربية، فلما كتب الفردوسي الشهنامة استطاع بعمله هذا أن يحقق نصراً كبيراً للفارسية، لاسيما أن الشهنامة حددت للشعب الإيراني موقعه في الصراع الذي بدأ في تلك الفترة ضد القوى الزاحفة من آسيا الوسطى ذلك الصراع الذي يعود إلى الأزمنة القديمة بين إيران وطوران[١١١].

نلاحظ مما تقدم أن حركة التعريب في هذا الجناح الشرقي لم تكن موفقة كما كانت عليه في الشام والعراق ومصر وأن عوامل متعددة تداخلت فأدت إلى ذلك منها ما يعود إلى أوضاع الخلافة العباسية واهتمامها بمظاهر السيطرة السياسية أكثر من مظاهر الإدارة ومنها ما يعود إلى طبيعة الحياة الإيرانية وما كان لها من ماض ومجد ومنها القلة العددية للعرب في هذه المساحات الشاسعة بحيث اندمجوا هم في السكان المحليين بدل أن يندمج السكان المحليون بهم ويؤكد ذلك ما يذكر الجاحظ في رواية تعتبر من أقدم ما بحوزتنا من الروايات فيقول: «وقد ترى الناس أبناء الأعراب والاعرابيات الذين وقعوا إلى خراسان فلا تشك أنهم علوج القوى»[١١٢] كما أن اليعقوبي الذي زار هذه المناطق في القرن الثالث يشير إلى تواجد العرب هنا وهناك في هذا الجناح، في حين لا نجد إشارات إلى العرب إطلاقاً عند الاصطخري وابن حوقل والمقدسي مما يشير إلى أن التمازج قد أصبح كلياً في القرن الرابع الهجري، ولذلك كان اهتمام هؤلاء الجغرافيين منصباً على المعتقدات الدينية واللهجات السائدة؛ ولقد استطعنا أن نخرج من ذلك كله إلى أن العقيدة الاسلامية قد أصبح لها الغلبة في هذا الجناح كله مع بقاء نسبة كبيرة من المجوس في منطقة الجبال وفارس وأن اللغة السائدة هي الفارسية إلا في الأهواز حيث أن سكانها كانوا يتقنون الفارسية والعربية[١١٣]، ونظراً لقرب الأهواز من العراق فإن تقاليدهم وعاداتهم كانت قريبة من تقاليد وعادات العراق[١١٤]، بينما يذكر المقدسي أن العادات في منطقة ماوراء النهر وخراسان وسجستان تخالف عادات وتقاليد أقاليم العرب في أكثر الأشياء[١١٥].

حواشي الدراسة الرابعة

(١) Woolner, H.C. Languages in history and polititcs P.10.

(٢) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، طبعة ليدن، ص ٣٩٤ .

(٣) المصدر السابق، ص ٣٩٢ .

(٤) البرذري، فتوح البلدان، تحقيق محمد رضوان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ص ٣٣٠ .

(٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية، ج ٥ ص ١٣٨، ١٦٧، ١٧٧ . البلاذري، فتوح، ص ٣٨٢ . الأصبهاني، (أبو نعيم أحمد بن عبد الله) ذكر أخبار أصفهان، طبعة ليدن، ص ٢٩ .

(٦) من المتفق عليه أن نهر المرغاب، أو إذا أردنا أن نكون أكثر دقة المنطقة الممتدة بين مرو الروذ وشمالي مرو كانت تشكل الحدود الشرقية للامبراطورية الساسانية، ورغم أن المصادر الصينية تلقي بعض الضوء على تاريخ هذه المناطق، ورغم كثيرة البحوث في هذا المجال، فإن تاريخ هذه المنطقة يبقى موضعاً للكثير من الافتراضات، ومنذ أقدم العصور كانت هناك موجات متتابعة من الهجرة لقبائل بدوية من أصل إيراني متجهة من آسيا الوسطى غرباً للاستقرار في المنطقة التي دعيت بإيران الخارجية (Outer Iran) ومن هذه الموجات الموجة الأخيرة التي يطلق عليها المؤرخون العرب اسم الهياطلة Hephthalites. Merquart, J.«Eransahr» Abhandlunger der Koniglichen Gesellchaft der Wissenschaften Zu Gottingen, Vol.III 1901, PP.74-75; Grousset, R.The Civilization of the Near and the Middle East, 1931, P.133.

(٧) الطبري، ج ٤ ص ١٤١ . الأصبهاني، أخبار أصبهان، ص ٢٦ .

(٨) الطبري، ج ٤ ص ١٥٠ .

(٩) المصدر السابق، ج ٤ ص ١٥١ .

(١٠) المصدر السابق، ج ٤ ص ١٣٦، ١٣٧، ١٥٢، ١٥٧ .

(١١) تم ذلك عندما أكد عبد الرحمن بن عوف لعمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله (ﷺ) يقول: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» وعندما ذكر عمرو بن عوف حليف بني عامر بن لؤي وكان قد شهد مع رسول الله (ﷺ) بدراً أن رسول الله قبل الجزية من أهل البحرين وكانوا مجوساً . أبو عبيد، كتاب الأموال، تحقيق محمد حامد الفقي، القاهرة، ص ٣٥ .

(١٢) الطبري، ج ٤ ص ١٣٧ .

(١٣) قومس كورة كبيرة واسعة تشتمل على مدن وقرى ومزارع في الجنوب من طبرستان بين الري ونيسابور وقصبتها المشهورة، دامغان .

(١٤) الطبري، ج ٤ ص ١٥٢ .

(١٥) المصدر السابق، ج ٤/١٣٧ . الأصبهاني، أخبار أصبهان، ص ٢٦ .

(١٦) Le Strange, G.B. **The Land of the Estern Caliphate**, Cambridge University Press, 1930, pp 33-34.

(١٧) البلاذري، فتوح، ص ٣٨٦ . ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٦٠ .

(١٨) ابن الأثير، ج ٣ ص ٦٠ . البلاذري، ص ٣٨٨ .

(١٩) البلاذري، ص ٣٨٥ .

(٢٠) الطبري، ج ٦ ص ٤٧٥ .

(٢١) المصدر السابق، ج ٦ ص ٤٧٥ .

(٢٢) المصدر السابق، ج ٦ ص ٤٧٦ .

(٢٣) المصدر السابق، ج ٦ ص ٤٧٠ .

(٢٤) المصدر السابق، ج ٦ ص ٤٧١ .

(٢٥) البلاذري، فتوح، ص ٣٦٦ .

(٢٦) المصدر السابق، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢٧) Barthold, W., Turkestan Down to the Mongol Invasion, Translated from the origanl Russian by the auther with the assisstance of H.A.R Gibb, p.181.

(٢٨) لعب رجال الدين بعد أن أصبحت الزردشتية دين الدولة الرسمي في العهد الساساني دوراً كبيراً، فكان للموبدان موبد، وهو عند الزردشتيين بمثابة البابا عند النصارى، السلطة العليا في المسائل الدينية، وكان مستشاراً للملك، وله تأثير قوي في جميع شؤون الدولة بوصفه الرائد الخلقي والمرشد الروحي. (كريستنسن، إيران في العهد الساساني، ط ١٩٥٧ ص ٨٤ — ٨٥) كما أن الهرابذة (وكلمة هربذ تعني خادم النار) كانوا يتولون كذلك الأعمال الإدارية، فقد صالح الهربذ، عثمان بن أبي العاص على أن درابجرد أسوة من فتحت بلاده من أهل فارس (البلاذري، ص ٣٨٠).

(٢٩) عند الحديث عن الفتوح في فارس، نرى مثلاً أن أبا موسى الأشعري يغزو فارس من البصرة ثم يعود إليها، وأن عبد الله بن عامر فتح اصطخر سنة ٢٨هـ ثم فتح جور، ولكن اصطخر نقضت العهد، فعاد عبد الله فأعاد فتحها، كما أنهم غدروا في ولاية عبد الله بن عباس العراق لعلي (البلاذري، ص ٣٧٢) وعندما نتتبع أخبار الفتوح في سجستان وخراسان نلاحظ قلة من كان من المقاتلة مع الولاة والعمال .

(٣٠) البلاذري، فتوح، ص ٣٢٤ .

(٣١) المصدر السابق، ص ٣٨٣ — ٣٨٤ . ابن الأثير، الكامل، ج ٣ ص ٦٤ .

(٣٢) المصدر السابق، ص ٣٩٤ — ٣٩٧ .

(٣٣) المصدر السابق، ص ٣٩٩ .

(٣٤) المصدر السابق، ص ٤٠٠ .

(٣٥) المصدر السابق، ص ٤٠٠ ، ابن الأثير، ج ٣ ص ٢٤٣ . أما الطبري فلا يذكر سوى تولية الربيع بن زياد الحارثي سنة ٥١هـ على خراسان، وأن الناس نقلوا عيالاتهم إلى خراسان ووطنوا بها (الطبري، ج ٥ ص ٢٨٦).

(٣٦) ابن سعد، كتاب الطبقات الكبير، طبعة ليدن ١٣٣٨هـ، ج٧ قسم ٢ ص ٩٩ — ١٠٠ .

(٣٧) البلاذري، ص ٣٩٦ .

(٣٨) الطبري، ج ٥ ص ٤٧٢ .

(٣٩) المصدر السابق، ج ٥ ص ٤٧٣ .

(٤٠) الطالقان بلدة بين مرو الروذ وبلخ، ويعتبر الاصطخري الطالقان أكبر مدينة بطخارستان (ياقوت الحموي، معجم البلدان، مادة الطالقان) .

(٤١) البلاذري، ص ٤٠٤ .

(٤٢) الطبري، ج ٥ ص ٥٤٧ .

(٤٣) المصدر السابق، ج ٥ ص ٥٥١ .

(٤٤) من أجل الخلاف بين عبد الله وبني تميم انظر الطبري، ج ٥ ص ٦٢٣ وما بعدها .

(٤٥) البلاذري، ص ٤٠٥، وبين طوس ونيسابور نحو عشرة فراسخ .

(٤٦) الطبري، ج ٦ ص ٣١٤، ٣١٥ .

(٤٧) المصدر السابق، ج ٦ ص ٣١٣، ٣١٤ وبوينة قرية على فرسخين من مرو، ويقال لها بوينك أيضاً . (ياقوت، البلدان، مادرة بوينة) .

(٤٨) المصدر السابق، ج ٦ ص ٣١٦ .

(٤٩) المصدر السابق، ج ٦ ص ٣١٢ .

(٥٠) المصدر السابق، ج ٦ ص ٥١٢، البلاذري، ص ٤١٣ . ابن الأثير، ج ٤ ص ١٤٠ .

(٥١) الطبري، ج ٦ ص ٤٩٢، ابن الأثير، ج ٤ ص ١٣١ .

(٥٢) المصدر السابق، ج ٦ ص ٤٢٥، ٤٧٤، ٤٨٣ .

(٥٣) المصدر السابق، ج ٦ ص ٤٤٥ . ابن الأثير، ج ٤ ص ١١٤ .

(٥٤) مما يلفت الانتباه في حملة أمية بن عبد الله الموجهة سنة ٧٧هـ/٦٩٦م إلى ماوراء النهر، أن العرب استدانوا من رجال السغد وتجارهم . (الطبري، ج ٦ ص ٣١٢) أي بمعنى آخر أن تجار السغد مولوا هذه الحملة إلى أراضيهم والتي كانت قد خرجت من تبعية العرب، وكل ما نستطيع أن نستنتجه هو أن هؤلاء التجار كانوا يفضلون أن تبقى منطقتهم تابعة للعرب أو أن تبقى العلاقات سليمة بين الطرفين، فلا تعتبر أراضيهم من دار الحرب لأن الضريبة المتوجبة على تجارتهم ستكون العشر بدلاً من نصف العشر المفروضة على أهل الذمة .

(٥٥) **Gibb, Arab Conquest in Central Asia, London 1924,PP.59-60.**

Gibb,"Chinese Records of the Arabs in Central Asia", Bulletine of the School of Oriental Studies, 1922, PP.613-622.

(٥٦) البلاذري، فتوح، ص ٤١٨ . الطبري، ج٧ ص ٨٠ .

(٥٧) ابن أعثم فتوح، ج ٢ ص ٢٠٤ . الطبري ج ٧ ص ٧١، ٧٦ .

(٥٨) الطبري، ج ٧ ص ٧٥ — ٨٤ .

(٥٩) المصدر السابق، ج ٧ ص ٧٦ — ٧٧، ابن الأثير، ج ٤ ص ٢١٠ .

(٦٠) **She'ban, M.A. The Abbasid Revolution, Cambridge University Press P.115.**

فاروق عمر، طبيعة الدعوة العباسية، ص ١٤١ .

(٦١) الطبري، ج ٧ ص ٢٠٢ .

(٦٢) المصدر السابق ج ٧ ص ٣٥٥ — ٣٥٦ .

(٦٣) المصدر السابق، ج ٦ ص ٣١٣، ٣١٤.

(٦٤) المصدر السابق، ج ٧ ص ٣٥٨. حيث نجد أسماء قرى كثيرة سكانها من العرب مثل اسبوداق الأوايق، اشنج، جوبان ... الخ.

(٦٥) البلاذري، ص ٤١٠، ٤١١، النرشخي، تاريخ بخارى، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٨٠ — ٨١.

(٦٦) اليعقوبي، البلدان، الطبعة الثالثة، ١٣٣٧هـ/١٩٥٧، ص ٥٥.

(٦٧) البلاذري، ص ٣٧٩، وهذه هي رواية أبي مخنف، وقال غير أبي مخنف أن الحكم بن أبي العاص هو الذي فتح توج وأنزلها المسلمين من عبد القيس وغيرهم سنة تسع عشرة.

(٦٨) الاصطخري، المسالك والمالك، ص ١٢٤، ياقوت الحموي، مادة شيزر.

(٦٩) المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٧٠) المصدر السابق، ص ٩٧، ١٢٣، ياقوت الحموي، ج ٣ ص ٣٨٠.

(٧١) البلاذري، فتوح، ص ٢٩٩.

(٧٢) المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٧٣) المصدر السابق، ص ٣١٠.

(٧٤) الطبري، ج ٦ ص ٣٢٨ — ٣٢٩.

(٧٥) البلاذري، ص ٣٩٢.

(٧٦) المصدر السابق، ص ٤١١.

(٧٧) النرشخي، تاريخ بخارى، ص ٧٣، ٨٠.

(٧٨) المصدر السابق، ص ٥٠.

(٧٩) المصدر السابق، ص ٧٨.

(٨٠) المصدر السابق، ص ٧٢، ٨٥.

(٨١) البلاذري، فتوح، ص ٤١٥.

(٨٢) الطبري، ج ٦ ص ٥٥٩.

(٨٣) ابن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٢٨٥.

(٨٤) المصدر السابق، ج ٥ ص ٢٨٥.

(٨٥) الطبري، ج ٦ ص ٥٥٩.

(٨٦) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، تحقيق أحمد عبيد، ص ٧٨.

(٨٧) المصدر السابق، ص ٧٨.

(٨٨) **Islamic Taxation,** Two Studies, Arno Press, New York, 1973 Daniel Dwnnette, **Conversion and the poll tax in Erly Islam,** P.118.

(٨٩) الطبري، ج ٧ ص ٥٤.

(٩٠) المصدر السابق، ج ٧ ص ٥٤.

(٩١) المصدر السابق، ج ٨ ص ٥٦.

(٩٢) فلهوزن، تاريخ الدولة العربية من ظهور الاسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة عبد الهادي أبو ريدة، وراجع الترجمة حسين مؤنس، ص ٤٤٠.

(٩٣) Gibb, **the Arab Conquest,** P,69.

Barthold, **Die Alte Turkischen Inschriften Die Mongolie,** 1899, Vol. II P. 24-25

(٩٤) الطبري، ج ٧ ص ٥٦ .
(٩٥) المصدر السابق، ج ٧ ص ١٧٣ .
(٩٦) الجهشياري، الوزراء، الطبعة الأولى القاهرة، ص ٦٧ .
(٩٧) البلاذري، ص ٤٢٠ .
(٩٨) ابن حوقل، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص ٣٨٦ .
(٩٩) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ٢٦١ .
(١٠٠) المصدر السابق، ص ٣٢٣ .
(١٠١) الاصطخري، المسالك والممالك، ابن حوقل، ص ٣٦٦ — ٣٧٣ .
(١٠٢) ابن حوقل، ص ٢٧٠ .
(١٠٣) المصدر السابق، ص ٢٧١ .
(١٠٤) المقدسي، ص ٤٦٨ .
(١٠٥) ابن حوقل ص ٢٣٧ .
(١٠٦) ابن حوقل ص ٣٢٩، ٣٣٠ . المقدسي، ص ٤١٤، ٤١٥ .
(١٠٧) يذكر ابن حوقل أنه في القرن الرابع الهجري كانت مكاتبات السلطان والدواوين لا تزال بالعربية، ص ٢٥٣ .
(١٠٨) **spuler, B.The Disintegration of the Caliphate in the East, The Cambridge History Of Islam, Vol.IP. 145.**
(١٠٩) البلاذري، ص ٣٣٥ .
(١١٠) تنسب هذه الدولة إلى أسرة فارسية عريقة في المجد يرجع أصلها كما يذكر المؤرخون إلى بهرام جور، وأصلهم من بلخ، وكان سامان كشتي زادة قد ترك معتقده الديني الزردشتي في ولاية أسد بن عبد الله والي خراسان، واعتنق الدين الإسلامي وسمى ابنه أسداً .
(١١١) **Spuler OP. CIT., P. 144.**
(١١٢) الجاحظ، البيان والتبيين، نشره عبد السلام هارون، ج ٤ ص ٧١ .
(١١٣) ابن حوقل، ص ٢٢٩، المقدسي، ص ٤١٨ .
(١١٤) ابن حوقل، ص ٢٢٩، المقدسي، ص ٤١٦ .
(١١٥) من أجل هذه العادات والتقاليد انظر المقدسي، ص ٣٢٧ .

الدراسة الخامسة

الإدارة في الأندلس
في عهد عبد الرحمن الداخل

الإدارة في الأندلس في عهد عبد الرّحمن الداخل

٥

إن نظرة على الأحداث التي جرت في الأندلس خلال عصر الولاة، تكفي للدلالة على أنه كان عصراً مضطرباً غير مستقر، وأن سيطرة الخلافة الأموية على هذه البلاد لم تكن أكثر من إسمية محضة، وأنه، بينما كانت الدولة الأموية في الشرق تتهاوى تحت ضربات العباسيين، كانت الأندلس تخضع صورياً ليوسف الفهري وفعلياً للصميل، وكلاهما ينتميان إلى قيس وقبائلها التي تعتبر أقلية في الأندلس بالنسبة للقحطانية التي تؤلف قبائلها أكثرية العرب النازلين في هذه البلاد. وقد اضطرمت نيران الحرب الأهلية بين قيس ويمن وكل فريق يبذل كل ما لديه من قوى لكي يحرز النصر فيها.

ولكن تطور الأحداث لم يجعل السيطرة على الأندلس من نصيب أي فريق من المتنازعين عليها، وإنما نالها عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك الذي نجا بأعجوبة من سيوف جلادي بني العباس وحظي بالسلامة في شمال أفريقية، ثم أحرز المجد في الأندلس، حينما أسس لأسرته إمارة مستقلة عن الخلافة في المشرق. ولما كان نجاحه في تأسيس الإمارة مرتبطاً إلى حد بعيد بالتنظيمات التي طبقها، فإنه يحق لنا أن نتكلم عن مآثره في هذا المضمار، وبالرغم من أن المعلومات المتعلقة بالنواحي الإدارية شحيحة، والمصادر التي بين أيدينا متأخرة لا تعكس الأوضاع في الأندلس بشكل دقيق، إلا أنه يمكننا أن نعطي صورة عن مقدرة عبد الرحمن الإدارية، هذه المقدرة التي تظهر أكثر جلاء ووضوحاً عند مقارنة ما تم في عهده، مع ما كانت عليه الأندلس من أوضاع إدارية متردية من قبل.

تشيد الروايات بعظمة دولة بني أمية التي قامت في الأندلس بفضل عبد الرحمن، هذه الدولة التي دامت نحواً من ٣٠٠ عام، «والتي لم يك في دول الدنيا أنبل منها ولا أكثر نصراً على الشرك وأجمعها لخلال الخير»[١]. كما تشير الروايات إلى أن عبد الرحمن جدد ما طمس لبني أمية بالمشرق من معالم الخلافة وآثارها[٢]، وأنه بالرغم من دخوله بلداً أعجمياً منفرداً بنفسه، فقد مصر الأمصار، وجند الأجناد، ودون الدواوين، بالإضافة إلى اتخاذه الولاة والحجاب والوزراء والكتاب والقضاة، وأن عدد جنوده بلغ حسب قول المقري ١٠٠ ألف فارس[٣].

هذه الروايات والأقوال، على الرغم مما قد تحمل في طياتها من المبالغات تشير إلى بدء ظهور ملامح تنظيم حكومي واسع في أيام عبد الرحمن الداخل لم يكن موجوداً في عصر الولاة. وليس هذا بغريب، فعبد الرحمن كان حاملاً من جهة لتقاليد الأسرة الأموية في الحكم والتنظيم، وهي تقاليد اكتسبتها خلال حكمها لدولة مترامية الأطراف متباينة الأجناس مدة تقرب من القرن، كما أنه كان محاطاً بجماعات ومساعدين من الموالي والأنصار كان بعضهم ذا تجربة في ميدان التنظيم الإداري، وبعضهم كان بالأندلس يعرف أوضاعها ونواحي ضعف الحكم فيها ووسائل الإصلاح، أمثال موالي الأمويين وأرطباس الذمي ابن الأسرة القوطية الحاكمة، إلا أنه يستحيل تحديد دور كل واحد من هؤلاء في العمل التنظيمي، ولذا فإن العمل كله يعزى إلى عبد الرحمن، لا على أنه مبتكره وحده، وإنما على أساس أن ما جرى إنما جرى باسمه وتحت إشرافه.

يعد تغيير عبد الرحمن لمفهوم الحكم الجانب الأعظم من أعماله، إذ أن السلطة قبل عبد الرحمن كانت قبلية، فعلى الرغم من وجود وال في قرطبة فإننا لا نسمع ولو مرة واحدة عن عمال لكور الأندلس في هذه الفترة، وإنما نسمع بوجود رئاسات. النصوص التي بين أيدينا تشير إلى أن معظم أرض الجنوب قسمت بين فاتحيها والمقبلين إليها من العرب والبربر، وأن حقوق العرب على النواحي التي نزلوا فيها كانت حقوقاً جماعية، أي أن الإقطاعات كانت بيد رؤساء القبائل، وهم الذين يتولون توزيع الحصص على أفرادها، وبغير هذا لا نستطيع تفسير قول المؤرخين أن «الثغر كان لليمن» أو ان أبا الصباح وحيوة بن ملامس كانا سيدي الغرب[٤]، بل لا يمكننا تفسير نزول أجناد الشام بالكور، كل جند بكورة ويكون لهم ثلث أموالها، إلا على هذا الأساس[٥]، أي أن الجند بأسره كان ينزل الكورة ويكون رئيسه صاحب الأمر فيها، وهذا يفسر لنا قدرة عرب الأندلس وبربرها الأولين على القتال واستمرارهم فيه، مع النصارى الإسبان في الشمال ومع نصارى غالة في أول الأمر، ثم فيما بينهم وبين أنفسهم بعد ذلك، لأنهم كانوا جميعاً جنوداً لا عمل لهم إلا القتال، ولو كانوا توزعوا الأرض قطعاً صغيرة فيما بينهم واشتغلوا بالزراعة لأصبح من الصعب اقتلاعهم منها وإرسالهم للحرب كما حدث لكثير من عرب مصر، أما عرب الأندلس فلم يكن أحد منهم يملك أرضاً لنفسه وإنما الأرض ملك للقبيلة كلها، فكان رئيس القبيلة أو شيخ مجموع القبائل أو صاحب لواء الجند يجمع الأموال بمعاونة رؤسائها من أهل الذمة ويقتطع ثلثها ويؤدي ثلثيها لبيت المال إن كان رئيس جند نازل، أو عشرها إن كانت الأرض إقطاعاً، وعليه مقابل ذلك أن يكون

مستعداً برجال قبيلته للخروج إلى الحرب، أي أن كل ما كان يربط القبيلة بالحكومة المركزية هو أداء ما ينبغي عليها من المال والاشتراك في الحرب مقابل الرزق والعطاء، وهذا ما أدى إلى فقر الإدارة المركزية وعجزها عن إدارة البلاد كلها إدارة موحدة، وهبوط أمر ولاة الأندلس واجتراء أجناد العرب في النواحي عليهم، فإذا أهين شيخ قبيلة خرجت القبيلة للحرب، وإذا استنجد رئيس عدد من القبائل ببني عمومته خفت قبائل بأسرها لعونه، فعندما غدر يوسف الفهري (١٢٩ — ١٣٨هـ) بابن حريث الجذامي وعزله عن كورة رية بعد أن جعلها طعمة له، غضب يحيى بن حريث وتضامن مع أبي الخطار على الصميل ويوسف الفهري واصفقت يمن الأندلس كلها حميرها وكندتها ومذحجها وقضاعتها على تقديم يحيى بن حريث والتفت مضر وربيعة حول يوسف والصميل[٦] .

وبما أن السلطة كانت قبلية، فقد تجلى المفهوم القبلي للسلطة واضحاً عند تنازع القبائل على إمارة الأندلس، إذ أن القبيلة المنتصرة كانت تقوم بالتنكيل بخصومها ولا تكتفي بنيل الإمارة، وهذا ما كان يشكل خطراً على قضية العرب والاسلام في أرض شبه الجزيرة الايبرية، لاسيما وأن الدويلة المسيحية الاسبانية نشأت وترعرت وأصبحت لها كل مقومات الدولة في فترة عصر الولاة[٧] .

لذلك عمل عبد الرحمن جاهداً على إحلال سلطة الدولة، ممثلة بالأمير، محل سلطة القبيلة، وحاول تطبيق هذا المفهوم مباشرة إثر انتصاره ودخوله دار الإمارة في قرطبة، وتجلى ذلك في موقفه من القيسية، إذ أنه لم ينكل بهم وإنما أخضعهم لسلطانه ومنع أتباعه من اليمانية من السلب والنهب[٨] ، كما منعهم من قتل أعدائهم واستئصال شأفتهم قائلاً: «لا تستأصلوا شأفة أعداء ترجون صداقتهم واستبقوهم لمن هم أشد عداوة منهم» يشير إلى استبقائهم ليستعان بهم على أعداء الدين[٩] .

أما موقفه من اليمانية الذين دعموه، فإنه بعد أن وصل إلى الحكم اعتبرهم أتباعاً له عليهم أن يأتمروا بأمره، في حين أنه لم يكن بالنسبة لهم أكثر من أداة لتحقيق ثأرهم من القيسية، وكان هذا التباين في النظرة من العوامل التي أدت إلى ثورتهم على عبد الرحمن، بالرغم من أنه حاول بعد دخوله قرطبة أن يتألف رؤساء القبائل، فعمد لاستحضار الوفود إلى قرطبة، فانثالوا عليه، كما يقول المقري، ووالى عبد الرحمن القعود لهم في قصره عدة أيام في مجالس يكلم فيها رؤساءهم ووجوههم بكلام سرهم وطيب نفوسهم[١٠] .

كانت من نتيجة الثورات التي اندلعت لاسيما ثورة اليمانية الذين خرجوا في طلب ثأر رئيسهم أبي الصباح اليحصبي (قتل سنة ١٤٩هـ) أن استوحش من العرب قاطبة وانحرف عنهم كما يقول المقري: إلى اتخاذ المماليك، فوضع يده في الابتياع، «فابتاع موالي الناس بكل ناحية واعتضد أيضاً البربر وشجعهم على التوجه إليه من العدوة فأحسن لمن وفد عليه إحساناً رغب من خلفه في المتابعة». وينقل المقري كذلك عن ابن حيان «أنه استكثر منهم ومن العبيد فاتخذ أربعين ألف

رجل صار بهم غالباً على أهل الأندلس»[11] . ويشير صاحب الأخبار المجموعة إلى أن الأمير عبد الرحمن أوجد ما يسمى بعرافة السود، وأنه وضع الشراء في المماليك واللُّحَق فثاب الناس إليه وسارعوا نحوه حتى صار في ديوانه جماعة.

بالاضافة إلى هذه القوة التي بلغت أربعين ألفاً (وهو رقم فيه ما يدعو إلى الشك) والتي جعلها عبد الرحمن تحت سيطرته المباشرة، كان هناك الجيش المؤلف من الجند العرب. ومن نص يورده ابن الخطيب نستنتج أن الجيش انقسم في عهد الإمارة إلى فئتين رئيسيتين هما الشاميون والبلديون، وأنه كان لكل منهما نظام دقيق في العطاء لا نعلم تاريخ وصوله إلى هذه الدقة وإن كانت ملامحه قد ظهرت منذ عهد عبد الرحمن الذي قطع البعوث على الأجناد وجعلها بينهم دولاً في كل ستة أشهر، عندما أرسل مولاه بدراً وتمام بن علقمة إلى طليطلة لمحاصرة هشام بن عروة[13] سنة ١٤٥هـ، ويبدو أن الشاميين كانت لهم الصدارة، فكانوا عماد الجيوش وأصحاب الديوان والكتبة فيه[14] . وكانوا أحراراً من العشر معدين للغزو، ولهم لواءان، لواء يخرج للغزو ولواء يقيم على الأهبة، واللواء الغازي لا يقيم في الغزو إلا ثلاثة أشهر ثم يعود ويخرج الثاني، أما مدة عقد اللواء الغازي من البلديين فستة أشهر، وكان أصحاب المعاقد من الشاميين يعطون مائتي دينار، للواحد، في حين يعطى الغازي بعقد من البلديين عند انقضاء الغزو مائة دينار، ولا يعطى غير المعقود لهم شيئاً. وكان الشاميون من غير بيوتات يرزق الواحد منهم خمسة دنانير، ويرزق أقرباء أصحاب المعاقد، مثل أخوته أو بنيه أو بني عمه، عشرة دنانير عند انقضاء الغزو. وكان المعقود له يقوم بتقديم أسماء من غزوا معه تحت لوائه ممن يستحقون العطاء فيعطونهم على قوله تكرمة له[15] .

أما تنظيم فرق الجيش فظل في عهد عبد الرحمن بسيطاً كما كان قبلاً منقسماً إلى فرقتين، فرسان ورجالة، ولكل منهما قائد يعرف بصاحب الخيل وصاحب الرجالة[16] . وكانت قيادة الجيش في الفترة السابقة للولاة، إذا كانوا كما يقول المراكشي ولاة الحروب فيها[17] ، ولا نكاد نسمع بوجود قائد أعلى إلا في عهد يوسف الفهري الذي جعل الصميل قائده الأعلى، فكان ليوسف الاسم وللصميل الرسم، فأخذ يقرب من يشاء ويدفع من يشاء إلى أن تمكن بالدولة[18] . فلما نجح عبد الرحمن في الدخول إلى قرطبة نجده يقود الجيوش بنفسه أحياناً، أو يجعل قيادتها لبعض أقربائه ومواليه لاسيما مولاه بدر الذي أرسله مع تمام بن علقمة في جيش كثيف إلى طليطلة لإخضاع هشام بن عروة، كما أرسله إلى الثغر حيث تقدم إلى ألبة[19] فحاربها فأذعنت وأدت إليه الجزية[20] ، وأرسله كذلك للقضاء على ثورة البربر بقيادة بحره بن البرانس[21] . وعندما نقض يوسف الفهري العهد وخرج سنة إحدى وأربعين ومائة ولحق بطليطلة قَدَّم الأمير عبد الرحمن للقائه عبد الملك بن عمر المرواني، وكان قد نزل عليه في تلك السنة نفسها، فعقد له على اشبيلية ولابنه عمر بن عبد الملك على مورور، فانتصر عبد الملك. كما أرسل جيشاً بقيادة عبد الملك عندما زحف أهل غرب الأندلس نحو قرطبة لحربه انتقاماً لمقتل رئيسهم أبي الصباح، وهكذا جعل

القيادات إما للموالي وعلى رأسهم مولاه بدر، أو لأفراد من البيت المرواني على رأسهم عبد الملك بن عمر المرواني الذي أظهر إخلاصاً وتفانياً في خدمة عبد الرحمن[٢٢].

التقسيمات الإدارية وأهم الموظفين الإداريين

عمد عبد الرحمن إثر استتباب الأمر له إلى تعيين الولاة على الكور المختلفة. ولا تشير الروايات إلى تقسيمات إدارية جديدة في عهده، كما أن النصوص التاريخية التي بين أيدينا ليس فيها إشارة واحدة إلى أن أحداً من الولاة أو الأمراء أو الخلفاء قام بتكوير الأندلس أو تقسيمه إلى أقسام إدارية، حتى أحمد بن محمد الرازي صاحب أول وأوفى تاريخ للأندلس لم يشر إلى ذلك، ونجد الأندلس في كلامه مقسماً تقسيماً إدارياً ثابتاً منذ زمن طويل، فهو يذكر من الكور على اعتبار أنها أشياء معروفة، أما في جغرافيته (صفة الأندلس، ٨٩٠م) فيعطينا بياناً كاملاً ليس فيه إشارة واحدة إلى تغيير أو تعديل. والاستنتاج البسيط من ذلك، هو أن أحداً من المسلمين لم يضع هذا النظام، وإنما وجدوا تقسيماً قائماً فساروا عليه مع تعديلات شكلية[٢٣] اقتضتها الأحوال الجديدة، واستبدلوا بما وجدوا من التسميات والمصطلحات ما حملوه معهم من المشرق.

فمصطلح الكورة مثلاً لم يظهر إلا بعد سنوات، وأول ما نسمع به في ١٢٥هـ/٧٤٣م في خبر تفريق أبي الخطار الحسام بن أبي ضرار الكلبي للشاميين على كور مذكورة بأسمائها، البيرة، وربة، وشذونة واشبيلية وجيان وباجة، وتذكر أيضاً تدمير، ولكنها لم تكن إذ ذاك كورة ولم تصبح كورة إلا في عهد عبد الرحمن الداخل[٢٤]. ويبدو أن نظام الكور، فيما يتصل بنواحي الجنوب، عم من أيام عبد الرحمن، أما نواحي الثغور فقد ظلت مدناً ذات أحواز حتى نهاية الخلافة، وبهذا يكون العرب قد أخذوا فيما يتعلق بالتقسيم الإداري النظام الروماني القوطي الذي وجدوه ثم عدلوه بعض الشيء بحسب ما اقتبسوه من نظم المشرق ومؤثراته، ولكنهم تركوا نواحي الحدود والثغور كما هي مدناً عسكرية ذات أحواز. ولكن إذا كانت المدينة تابعة للكورة في المشرق فإن الكورة هي التي تتبع المدينة في الأندلس لأن العرب في الأندلس أخذوا الأساس الروماني وهو المدينة. وعرف الأندلس الاسلامي نظام الأجناد أو الكور المجندة، ولم يعرف نظام الأجناد، إلا في الشام، هذا النظام، الذي كان من أوكد أسباب قوة الدولة الأموية، ومن الشام انتقل نظام الأجناد إلى الأندلس على أيام أبي الخطار بن الحسام ٧٤٣/١٢٥، ومع اختلاف واحد هو أن الجند في الشام كان يضم كوراً كثيرة، أما في الأندلس فكان يقابل كورة واحدة. وقد ظلت هذه الأجناد عصباً من أعصاب القوة العسكرية حتى عهد الحاجب المنصور، ولدينا من عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن (٢٣١ ــ ٢٧٣هـ) بيان بأعداد من كانت بعض النواحي تقدمه من الفرسان إلى جيش الدولة، فإذا نظرنا إلى هذا البيان لوجدنا أن أربعاً من الكور المجندة كانت تقدم من الفرسان أضعاف ما تقدمه عشر كور غير مجندة، وذلك يعطينا فكرة عن الأهمية العسكرية لنظام الأجناد[٢٥].

نلاحظ من تتبع الأحداث أن عبد الرحمن اعتمد في بادئ الأمر على الزعماء القبليين فجعلهم ولاة في مناطق سيادتهم، كأبي الصباح الذي عينه والياً على اشبيلية [٢٦] وسليمان بن يقظان عامل برشلونة، وجابر بن العلاء بن شهاب عامل كورة رية، وكان من القيسيين الذين دعموه[٢٧]. ولكن ثورة العصبيات جعلته يخلع الزعماء القبليين الذين أظهروا رفضاً للانصياع إلى سلطة الأمير العليا، ويضع بدلاً منهم أمراء من الأمويين أو الموالي، كما فعل في طليطلة التي عين عليها حبيب بن عبد الملك[٢٨]، واشبيلية التي جعل ولايتها لعبد الملك بن عمر بن مروان، ويبرز من بين الموالي الذين اعتمدهم عبد الرحمن، عبد السلام بن بسيل، وبسيل مولى هشام بن عبد الملك، إذ استعمله على شذونة وموزور، والجزيرة، واستعمله على كورة ماردة وغيرها من الكور. واعتمد عبد السلام بدوره على ابنه عبد الواحد في إدارة هذه العمالات. وإذا كانت الروايات تقدم لنا أسماء بعض الولاة، فإنها لا تشير إلى مدى صلاحياتهم وسلطاتهم، ولكنها تظهر بوضوح أن عبد الرحمن كان يطلب من ولاته الالتزام بالطاعة له وتدبير شؤون كورهم بما يتفق ومصلحة الدولة. ويتضح موقفه هذا من كتاب وجهه إلى سليمان بن يقظان الأعرابي عندما وجد أنه سلك معه سبيل الخداع: «أما بعد فدعني من معاريض المعاذير والتعسف عن جادة الطريق لتمدنَّ يداً إلى الطاعة، والاعتصام بحبل الجماعة، أو لازوين بنانها عن رصف المعصية نكالاً بما قدمت يداك وما الله بظلام للعبيد»[٢٩].

أما شؤون المعاهدين أو العجم فقد تركهم المسلمون أحراراً ينظمون أمورهم على النحو الذي أرادوه، ما داموا على الطاعة يؤدون ما عليهم من الأموال، فظلوا يفصلون في أقضيتهم وفقاً للقانون القوطي القديم المعروف باسم **Forum Judicum** وظلت علاقاتهم بكنائسهم وقساوستهم على ما كانت عليه قبل الفتح. وأقام العرب على أهل الذمة والنصارى رئيساً منهم ولقبوه بقومس، وجعلوه مسؤولاً أمامهم عن كل ما يتصل برعاياهم من النصارى، ونفهم من النص الذي يورده الراهب الذي كتب مدونة البلدة **Chronicon Albeldense** أن العرب تركوا لأهل البلاد النصارى حق اختيار حكامهم ومنظمي أمورهم، وأنه كان هناك أكثر من قومس[٣٠] أي أنه كان على رأس النصارى في كل ناحية قومس من أولي الحنكة والدهاء والمداراة والمعرفة بالجباية اللازمة، كما يقول لسان الدين بن الخطيب[٣١]. وقد عين عبد الرحمن لأول مرة في الأندلس رئيساً عاماً لهم عرف بقومس الأندلس[٣٢] يقيم إلى جواره في قرطبة ويستشيره كأحد علية القوم[٣٣]، وتسلم هذا المنصب ارطباس الذي يذكره ابن القوطية على أنه ابن لغيطشة، وكان قد انضم إلى العرب المسلمين وساعدهم في فتح الأندلس. ولكن قومس الأندلس لم يكن له حق تعيين قمامسة النواحي لأن ذلك كان يعطيه سلطاناً واسعاً خطراً، لاسيما وأن النصرانية كانت لا تزال واسعة الانتشار. ويذهب سيمونت **Simonet** إلى أن سلطان قمامسة المدن كان لا يقتصر على المدن التي ينتخبهم أهلها بل يمتد إلى كل الناحية الداخلة في زمامها ويقول «ولا شك أنه كان يعاون القمامسة موظفون آخرون، أصغر منهم، يعملون تحت إدارتهم ويخضعون لسلطانهم في المدن، وينوبون عنهم في القرى

الداخلة في زمام ناحيتهم، ويتولون الأعمال المختلفة من إدارية ومالية وقضائية»[٣٤] .

إلى جانب الولاة ورؤساء أهل الذمة الذين ساعدوا عبد الرحمن في إدارة الدولة نجد المصادر تشير، ولأول مرة، إلى وجود حجاب وكتاب ووزراء بالإضافة إلى القضاة، في حين تهمل ذكر هؤلاء في الفترة السابقة.

وتكاد المصادر تجمع على أن عبد الرحمن كان لا يكل الأمور إلى غيره، ولكنه أيضاً لا ينفرد في إبرامها برأيه، ولذلك نجد أنه جمع حوله عدداً من المستشارين أطلق عليهم البعض اسم الوزراء. ولكن المقرى يعلق أن الداخل لم يكن له من يطلق عليه سمة وزير، ولكنه عين أشياخاً للمشاورة والمؤازرة، وكان بعض هؤلاء من الموالي وبعضهم الآخر من العرب، أولهم أبو عثمان القائم بأمر دولته وعبد الله بن خالد، وكذلك شهيد بن عيسى بن شهيد مولى معاوية بن مروان بن الحكم، وكان من سبي البربر وقيل إنه رومي، وعبد السلام بن يسيل الرومي، وقد أصبح لولده فيما بعد نباهة عظيمة في الوزارة وغيرها. أما من العرب فنجد ذكراً لثعلبة بن عبيد بن نظام الجذامي صاحب سرقسطة لعبد الرحمن، وعاصم بن مسلم الثقفي من كبار شيعته[٣٥] . ولا ننسى أنه اعتمد أيضاً على الأمراء الأمويين، وعلى رأسهم حبيب بن عبد الملك الذي كان من بين من يشاورهم في رأيه وإدارته ويضمه إلى خاصته من نقباء دولته وسائر أصحابه[٣٦] . أما كتابه فكانوا كلهم من الموالي، فإذا تتبعنا أسماءهم، وجدنا أن بعض مستشاريه كانوا في الوقت نفسه كتاباً له، وعلى رأسهم كبير نقبائه أبو عثمان، وصاحبه عبد الله بن خالد، وبالرغم من أن أمية بن يزيد مولى معاوية بن مروان كان يكتب قبله ليوسف الفهري، فإنه اتخذه كاتباً له وكان أيضاً في عداد من يشاوره ويفضل أمره وآراءه[٣٧] . واتخذ عبد الرحمن لنفسه حجّاباً كلهم من الموالي إلا منصور الخصي الذي كان أول خصي استحجبه بنو مروان بالأندلس، ولم يزل حاجبه إلى أن توفي الداخل[٣٨] .

نظم الداخل أيضاً شؤون الأمن، فنجد لأول مرة ذكراً لوال على الشرطة. وكان أول صاحب شرطة هو الحصين بن الدجن بن عبد الله العقيلي، فارس أهل الشام، حضر يوم المصارة مع عبد الرحمن فأحسن البلاء، فلما استوسق الأمر لعبد الرحمن عرف لصالح بلائه فاختصه وولاه الشرطة[٣٩] . كما ضم عبد الرحمن مواليه فجعلهم أحراسه[٤٠] .

نستنتج مما تقدم أن عبد الرحمن اتخذ لنفسه عصبية خاصة من أقربائه ومواليه اعتمد عليها منذ أن بدت في الأفق ملامح تمرد أنصاره من اليمانية عليه، فأقطعهم الاقطاعات وميزهم بالرتب والمناصب العالية[٤١] . ولم يلبث الأمويون أن كونوا في المجتمع الأندلسي طبقة خاصة من نبلاء الدم عرفت بطبقة القرشيين، كانت تحيط بالأمير في بلاطه ولها حق التقدم على غيرها في الاحتفالات الرسمية، وكانت تتمتع بامتيازات كثيرة بالإضافة إلى المرتبات الضخمة التي كان بعض أفرادها يتناولونها، ويظهر أن ديواناً أنشئ لهذه الغاية عرف بديوان قريش. ونظمت هذه الطبقة فيما بعد ليصبح لها نقيب خاص على شاكلة نقيب الهاشميين في المشرق[٤٢] ، كما أن الموالي الذين اختصهم

عبد الرحمن بالاقطاعات والوظائف لم يلبثوا خلال عصر الإمارة أن اشتهر منهم موظفون كبار في البلاد ، فكونوا نواة تلك الطبقة النبيلة التي قامت نبالتها على الوظيفة ولعبت دوراً بارزاً في الأحداث خلال عصر الخلافة(٤٣) .

بالرغم من كل ما قدمه عبد الرحمن لأقربائه ومواليه ، وما فعلوه هم امن أجل الدفاع عنه ، فإنه كان ينظر إليهم كأتباع لا كشركاء في هذه الدولة التي شادها بنفسه ، وكان يصرح أن لا مِنةً لأحد عليه في إنشائها بعد الله عز وجل ، وإن ما فعله بالنسبة لأقربائه شيء عظيم إذ أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ، ولذا فحقه عليهم أعظم من حق المنعم على المولى(٤٤) .

إن نظرة عبد الرحمن هذه ، جلبت عليه نقمة بعض هؤلاء ، الذين حاولوا فيما بعد الاطاحة بحكمه وحياته ، فكانت ردود فعله بالتالي قاسية شديدة القسوة ، لاسيما على أقاربه ، فقد قتل في ١٦٣هـ عبد السلام بن يزيد وقتل معه من الوافدين عليه عبيد الله بن إبان بن معاوية ، وهو ابن أخيه ، لتآمرهما عليه ، ويقال أن أبا عثمان كبير الدولة قد ساعدهما على ما هما فيه من الخلاف ، ومع ذلك فلم ينله ما نالهما(٤٥) . ولما قيل لعبد الرحمن أن أبا عثمان كان معه وهو الذي ضمن له تمام الأمر قال : هو أبو سلمة هذه الدولة فلا يتحدث الناس عنه بما تحدثوا عن بني العباس في شأن أبي سلمة ، ولكن سأعتبه عتباً أشد من القتل(٤٦) .

القضاء : إن أقدم تاريخ لقضاة الأندلس هو كتاب « تاريخ قضاة الأندلس » لمحمد بن الحارث بن أسد الخشني ، وهو مغربي من تونس أورد أسماء ثلاثة رجال ذكر أنهم من قدماء قضاة قرطبة ، وهم مهدي بن مسلم وعنترة بن فلاح ومهاجر بن نوفل القرشي ، وذكر أنهم كانوا قضاة أيام الولاة ، قبل قيام الدولة الأموية(٤٧) ، وذكرهم أيضاً أبو الحسن النباهي في كتابه « المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا » وفيما عدا ذلك لم يرد لهؤلاء الثلاثة ذكر في حوليات الأندلس ولم يشر إليهم أحد من أصحاب كتب التراجم ، حتى ابن الفرضي ، وكانت عنايته بشؤون القضاة عظيمة . ومعظم أخبارهم عند الخشني منسوبة إلى أحمد بن فرح بن منتيل ، وهو شخصية قلقة من شخصيات التاريخ الأندلسي ، فقد ذكر ابن الفرضي أنه كان ينسب إلى اعتقاد مذهب ابن مسرة ، وكان المسريون يعتبرون في عداد الزنادقة عند فقهاء الأندلس ، فأخبار ابن منتيل ، لهذا ، مشكوك فيها لا يوثق بصحتها(٤٨) .

ومهما كان نصيب أخبار أولئك القضاة الثلاثة من الصحة فمن الثابت وجود قاض عندما دخل عبد الرحمن الأندلس ، وهو يحيى بن يزيد التجيبي ، الذي كان يطلق عليه اسم قاضي الجند(٤٩) . ويشير الخشني إلى أن هناك شبه إجماع على أن يحيى بن يزيد إنما استقضي على الأندلس بالمشرق فقدمها قاضياً . ولكن الروايات اختلفت فيمن ولاه ، فبعضها عن ابن وضاح تقول أنه عمر بن عبد العزيز (٩٩ ـــ ١٠١هـ) وبعضها تذكر أنه لما قدم بلج بن بشر الأندلس واضطربت الأوضاع اتصل الخبر بحنظلة بن صفوان الكلبي ، فوجه إلى الأندلس أبا الخطار حسام

بن ضرار الكلبي عاملاً عليها ووجه معه يحيى بن يزيد التجيبي قاضياً، وكان من عرب الشام الساكنين في افريقية، أي أنه دخلها في خلافة هشام بن عبد الملك[٥٠]. ويؤكد هذه الرواية ابن القوطية الذي يشير إلى أن قاضي هشام بن عبد الملك في الأندلس كان يحيى بن يزيد التجيبي، أما صاحب الأخبار المجموعة، فيذكر أنه كان مستقضى من الشرق فلم يعرض له يوسف لرضا أهل الأندلس به[٥١].

وعندما دخل عبد الرحمن قرطبة وقام بالامامة كان القاضي يحيى بن يزيد فاثبته على القضاء ولم يعزله ولقبه بقاضي الجماعة، أي أنه استحدث هذا المنصب الذي ظل طوال تاريخ الأندلس تقريباً لقباً لقاضي الحضرة أو العاصمة ولكبير قضاة الدولة الأندلسية، وهو مايعادل قاضي القضاة في المشرق[٥٢].

ونظراً لاضطرار قاضي الجماعة إلى الاستقرار في العاصمة، فقد مست الحاجة إلى إقامة قاض خاص بالعسكر يخرج مع الجيش ويعود معه. ونلاحظ في الأندلس مرحلة انتقالية، فقد كان يحيى بن يزيد قاضياً للجند ثم صار قاضياً للجماعة مع احتفاظه بقضاء الجند، فكان يخرج مع الأمير في الغزوات[٥٣]. ثم اختص قاضي الجماعة بالحاضرة، وأناب عنه قاضياً آخر للعسكر. وكان أول قاض للعسكر جدران بن عمرو المذحجي من أهل مالقة ومن الذين دعموا عبد الرحمن[٥٤].

وإذا درسنا سيرة قضاة عبد الرحمن وجدناهم من الوافدين إلى الأندلس ومن أهل الحديث، ولعل أشهرهم بعد وفاة يحيى، معاوية بن صالح الحضرمي، الذي كان من أهل الشام (من حمص)[٥٥] قدم إلى مصر ثم الأندلس[٥٦]، وكان من جلة أهل العلم ورواة الحديث وشارك مالك بن أنس في بعض رجاله[٥٧]، وكان أول من دخل الأندلس بالحديث، لاسيما حديث أهل الشام، وكان منفرداً في زمانه، والدليل على رئاسته وانفراده أن زيد بن الحباب العكلي، وهو من رجال أبي بكر بن أبي شيبة المشهور في أهل الحديث، رحل إلى الأندلس من العراق وأخذ عنه كثيراً من الحديث ولكن أهل الأندلس لم يجمعوا حديث معاوية لأنه قدم، كما قال الخشني عن محمد بن وضاح، بلداً لم يكن أهله يومئذ أهل علم[٥٨]. وقد وجه عبد الرحمن معاوية بن صالح إلى الشام وحج في سفرته تلك، وكتب عن أهل العراق كثيراً من الحديث، فلما عاد ولاه الأمير عبد الرحمن القضاء والصلاة، ويتضح مما يذكره ابن الفرضي أن قضاة قرطبة كانوا كلهم من العرب وأن الأمير محمد بن عبد الرحمن (٢٣٨ ـــ ٢٧٣هـ) كان أول من استقضى بقرطبة من الموالي.

بالاضافة إلى القضاة وجد ابتداء منذ عهد عبد الرحمن، مشايخ للافتاء، مثل عيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى، وسعد بن حسان. إلا أن أشهرهم كان أبو موسى الهواري الذي يعتبر عالم الأندلس، رحل إلى المشرق من الأندلس بعد دخول عبد الرحمن، وكان قد جمع علم العرب إلى علم الدين، فكان إذا دخل إلى قرطبة لم يفت أحد من مشايخ قرطبة حتى يرحل عنهم.

وفي عهد عبد الرحمن الداخل دخل كذلك الغازي بن قيس الأندلس بالموطأ عن مالك بن أنس، وقراءة نافع بن أبي نعيم(٥٩). وكذلك نجد أن مصعب بن عمران الذي أصبح قاضياً للأمير هشام دخل الأندلس وهو شاب في أيام عبد الرحمن بن معاوية، وكان راوية عن الأوزاعي وغيره من الشاميين، أي أننا نلاحظ نشاطاً في اقتباس الأندلس من الثقافة المشرقية وهو أمر يكاد يكون مفقوداً في الفترة السابقة، إذ كان الولاة حتى عهد عبد الرحمن الغافقي (ت ١١٤هـ) يجاهدون العدو ويتوسعون في البلاد ثم انشغلوا بعد ذلك بالمشاكل الداخلية كثورة البربر والخلاف بين البلديين والشاميين، وما تبع ذلك من عصبية بلغت أوجها في معركة شقندة، يضاف إلى ذلك أن عرب الأندلس غادروا المشرق في أواخر القرن الأول ومطلع القرن الثاني، قبل أن تتطور الثقافة العربية الإسلامية فيه، كما أن غالبيتهم كانت في مستوى لا يؤهلها لحمل العلم ونقل الثقافة، إذ كانت من الجند المحاربين، ولنا في الصميل بن حاتم الأمي أحد زعمائهم مثلاً واضحاً على مستواهم الفكري. ولهذا اقتصر اقتباس الأندلسيين في هذه الفترة من عهد الإمارة على ما هو ضروري لتسيير أمور الحياة وفق أحكام الدين الإسلامي فسار الأندلسيون على رأي الإمام الأوزاعي في بادئ الأمر، ثم انتشر المذهب المالكي وساد اعتباراً من أيام هشام الرضا (١٧٢ ــ ١٨٠هـ).

التنظيم المالي: على الرغم من سكوت المصادر عن التنظيم المالي في الأندلس في فترة الداخل فلا شك أنه كان استمراراً للتنظيم الذي طبق في عهد الفتوح وعصر الولاة، ولذلك لا بدّ من الإشارة إليه وإلى التدابير التي ربما اتخذها عبد الرحمن الداخل والتي يمكن التوصل إليها عن طريق الاستنتاج.

سقطت أراضي الأندلس في أيدي المسلمين بأشكال مختلفة، فبعض الأراضي سقطت عنوة وبعضها الآخر وجده المسلمون خالياً فاحتلوه، وبعضها نزله أهله على الصلح فاحتفظوا بأراضيهم وجرى التعامل بينهم وبين الفاتحين بموجب شروط معاهدات معقودة بين الطرفين. وهذه الشروط مع بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها احتوت بصورة جوهرية على أمرين: أن يدفع هؤلاء جزية عن رؤوسهم وخراجاً عن أراضيهم كان على الأغلب جزءاً من غلة أرض يعادل الثلث حيناً والربع حيناً(٦٠). أما أرض العنوة فعوملت كلها معاملة الغنيمة ولم تعتبر كما حدث في أرض السواد والشام ومصر أرض فيء، حيث أبقى عمر بن الخطاب أرض العنوة بيد أصحابها على أن يدفعوا الجزية والخراج. ومعنى هذا أن أرض العنوة قسمت على المقاتلة بعد إخراج الخمس منها، وجرى هذا التقسيم حسب بعض الروايات بمحضر التابعين الذين كانوا مع موسى بن نصير(٦١). وتشير بعض الروايات إلى أنه لم يبق بالأندلس بلدة دخلها المسلمون بأسيافها إلا وقسم موسى بن نصير بينهم أراضيها. في حين تشير روايات أخرى إلى أن الوقت لم يسمح له بتخميس كل أراضي العنوة، وأنه قسم وخمس بعض البلاد وأعجلته حركته منها، أي أنه لم يستطع أن يقوم بهذا العمل كله، ولذلك أرسل الخليفة عمر بن عبد العزيز السمح بن مالك الخولاني من دمشق وأمره أن يخمس أرضها ويخرج منها ما كان خمساً لله من أراضيها وعقارها(٦٢)، وعندما أراد السمح تطبيق ذلك أظهر

العرب رغبتهم في العودة إلى المشرق، كما أظهروا خوفهم من أن يشاركهم القادمون الجدد الذين قدموا مع السمح بن مالك في أراضيهم. ولذلك اضطر عمر بن عبد العزيز أن يقرهم على ما بأيديهم وعلى ما سجله لهم الوليد وموسى بن نصير، وأمر واليه أن يقر القرى بأيدي أربابها، وأن يقطع الجنود المرافقين له من أراضي الأخماس[٦٣].

وعندما فرّق أبو الخطار الحسام بن ضرار الكلبي (رجب ١٢٥ — رجب ١٢٧ هـ) الشاميين في الكور جعل لهم ثلث أموال أهل الذمة من العجم طعمة[٦٤]، أي أن الدولة لم تكن تحصل إلا على الثلثين من أموال أهل الذمة في هذه الكور المجندة، وربما أقل في حالات الفوضى والاضطراب.

ومهما كان المال الذي يصل إلى الولاة في قرطبة، فلا بدّ أن نتساءل عما كانوا يفعلون به، وهل كانوا ينفقونه في الوجوه التي تقررت له من عمارة البلاد والقيام بشؤونها وأداء الرواتب لأصحابها، ثم إرسال الباقي إلى دمشق..؟ هنا نجد أنفسنا أمام حالة فريدة في بابها في أخبار تلك الأيام، إذ ليس لدينا نص صريح واحد يدل على أن شيئاً من مال الأندلس كان يرسل إلى المغرب أو المشرق، وليس لدينا من أخبار التعمير إلا ما تذكره المصادر عن إعادة بناء قنطرة قرطبة وإنشاء جبانة للمسلمين في عهد السمح بن مالك، بل ليس لدينا ما يشير إلى مطالبة الخلفاء بأموال الأندلس، كما كان الحال في مصر أو افريقية. ولا يمكن تعليل هذا الصمت إلا بأن ولاة الأندلس لم يكونوا يرسلون إلى افريقية أو إلى الشرق شيئاً من المال، وأن الخلافة كانت يائسة من أمر الأندلس لا تنتظر منها مالاً، والراجح أن معظم ما كان يصل إلى عمال الأندلس كان يضيع بين أرزاق الجند وأعطياتهم ونفقات الجهاد فيما وراء جبال ألبرت، واستكمال فتح شبه الجزيرة نفسها، ثم في الصراعات الداخلية في الأندلس. كما أن الأندلس لم يلِ أمورها خلال هذه الفترة، فترة عصر الولاة كلها، إلا خمسة ولاة من الطراز الذي يرجى منه أن يقرر شؤون الأندلس المالية على وجه الأحكام والضبط، وهم موسى بن نصير وابنه عبد العزيز بن موسى (قتل سنة ٩٧هـ) والسمح بن مالك الخولاني (١٠٠ — ١٠٢هـ) وعبد الرحمن الغافقي (١٠٢ — ١٠٣ — ١١٢ — ١١٤هـ) وعقبة بن الحجاج السلولي (١١٩ — ١٢٣هـ). ومن الغريب أن هؤلاء الخمسة قد أعاقتهم ظروفهم من أن يقوموا بشيء إيجابي في هذه الناحية. أما الباقون فكانت أشخاصهم من الضعف أو البعد عن التنظيم والميل إلى الفوضى بحيث نستبعد أن يكونوا قد استطاعوا أو اهتموا بأن يضعوا للبلاد ديواناً مالياً منظماً[٦٥]، وأكبر الظن أن تنظيم الإدارة المالية قد بدأت بوادره في عهد عبد الرحمن الداخل، لأننا نجد في فترة الاستقرار والازدهار من عصر الإمارة (٢٠٦هـ إلى ما بعد أواسط القرن الثالث الهجري) ذكراً لمراتب أهل الخدمة في قسم الإدارة المالية. وإيجاد مثل هذه المراتب من مديرين وأمناء ومفتشين، ثم تصنيف المقامات حتى ضمن المرتبة الواحدة يحتاج إلى فترة زمنية أطول من تلك التي انقضت بين وفاة الداخل سنة ١٧٢هـ وعهد عبد الرحمن الأوسط. كما أن تأسيس الدولة واصطناع الموالي والمماليك، وإيجاد جهاز إداري، وبناء مسجد قرطبة الذي أنفق

عليه وفقاً لما يرد في الروايات مائة ألف بالوازنة، ومتابعة الجهاد وما يتطلب ذلك من نفقات، كل هذه الأمور تدفعنا إلى الاعتقاد بأن الداخل عمد إلى تنظيم الموارد المالية بشكل يؤمن للدولة متطلباتها ولا شك بأنه عمد كذلك إلى مصادرة أموال وإقطاعات الذين ثاروا عليه، وحد من عدد الضياع الكبيرة التي منحت لبعض أمراء البيت الحاكم القوطي. فقد أمضى طارق لأولاد غيطشة حسب رواية ابن القوطية القرطبي ثلاثة آلاف ضيعة سميت بعد ذلك صفايا الملوك، فكان للمند ابن غيطشة الذي آثر سكنى اشبيلية ألف ضيعة غرب الأندلس، ولارطباس ابنه الآخر ألف ضيعة في وسط الأندلس ولزم سكنى قرطبة، صار لرملة Ramulo ألف ضيعة بشرق الأندلس وآثر سكنى طليطلة(٦٦). وقد أمر عبد الرحمن وفق رواية ابن القوطية بقبض ضياع أرطباس، ولكنه بعد ذلك أمر له بعشرين ضيعة فقط صرفت له. فإذا كان عبد الرحمن قد قبض ضياع أرطباس، فلا شك أنه قبض ضياع آخرين، وربما استخرج أراضي الخمس التي يجب أن يكون موردها للدولة، وأمر بتسجيل ما يجب أن يجبى من كل كورة في ديوان خاص كما كان الأمر في المشرق. أما من حيث الجباية فيبدو أنه قد ترك الأمور على ما كانت عليه، لأن النص الذي يورده الطرطوشي يشير إلى هذا الاستمرار حتى عهد الحاجب المنصور، حيث يقول نقلاً عن شيوخ الأندلس من الأجناد وغيرهم: «أن أهل الاسلام ما زالوا ظاهرين على عدوهم وأمر العدو في ضعف وانتقاض لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد، فكانوا يستغلونها، ويرفقون بالفلاحين، وكانت الأرض عامرة والأموال وافرة، والأجناد متوافرين والكراع والسلاح فوق ما يحتاج إليه، إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر، فرد عطايا الجند مشاهرة بقبض الأموال على النطع، وقدم على الأرض جباة يجبونها فأكلوا الرعايا واجتاحوا أموالهم واستضعفوهم، فتهاربت الرعايا، فضعفوا عن العمارة، فقلت الجبايات المرتفعة إلى السلطان، وضعفت الأجناد وقوي العدو على بلاد المسلمين حتى أخذ الكثير منها، ولم يزل أمر المسلمين في نقص وأمر العدو في ظهور إلى أن دخلها الملثمون فردوا الاقطاعات كما كانت في الزمان القديم»(٦٧).

وفي الختام لا بدّ من الإشارة إلى أن نجاح عبد الرحمن بتأسيس دولته وتنظيمها والقضاء على الزعامات والثورات، وفرض هيبة الدولة، ترك أثره الكبير على علاقاته الخارجية، فإن خيبة شارلمان في حملته على سرقسطة ونجاح عبد الرحمن في إعادتها إلى حظيرة طاعته، دفعت شارلمان إلى تغيير سياسته نحو شبه الجزيرة، فتخلى عن السياسة الهجومية، ولجأ إلى سياسة تغلب عليها صفة الدفاع، وهكذا أنشأ ضمن امبراطوريته (١٦٥هـ/٧٨١م) مملكة اكيتانيا، ويبدو أن مهمة هذه المملكة كانت مراقبة الأراضي الإسلامية المجاورة الواقعة بين البيرينيه ونهر إبرُه (Ebro) لتأمين الدفاع عن الممتلكات الكارولنجية والغرب المسيحي، والاستيلاء عندما تسنح الفرصة على أية أرض إسلامية تبدو لهم فريسة سهلة. أما بالنسبة لدولة اشتوريش، و هي الدويلة الاسبانية الشمالية، فإن توحيد قوى الأندلس تحت راية عبد الرحمن وعبور جيش الأمير ووصوله حتى منابع نهر ابره، وفرضه الجزية على مسيحيي الشمال، ونجاحه في تقويض سيادتها من الداخل أدى إلى ظهور حزب يدعو

للخضوع لرغبات الأمير الأموي وعدم جدوى الوقوف في وجهه، واغتيل خليفة الفونسو الكاثوليكي السائر على سياسة معاداة المسلمين، وتتابع بعده خلال خمس وعشرين سنة ثلاثة من الملوك بدعم وتأييد من عبد الرحمن. وكان هؤلاء الملوك يدفعون الجزية المالية التي وصلت إلى حد الاذلال وسمى البعض فترة حكم هؤلاء في اشتريش فترة التعرب، لأنها كانت تدور في فلك قرطبة ليس سياسياً فقط بل حضارياً أيضاً(٦٨).

وهكذا يعود لعبد الرحمن الفضل في إنهاء عصر الولاة المضطرب وإقامة دولة إسلامية واحدة تقيم شأن الأندلس الاسلامية، بعد أن أوشك على الانهيار.

حواشي الدراسة الخامسة

(١) ابن عذاري ، البيان المغرب في أخبار المغرب ، مكتبة صادر ، بيروت ، ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) ابن خلدون ، تاريخ ، بيروت ط ١٩٧١ ، ج ٤ ص ١٢٢ .

(٣) أحمد بن محمد المقري التلمساني ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، ط. أولى ١٣٦٧هـ ج ٤ ص ٤٩ .

(٤) ابن القوطية ، تاريخ افتتاح الأندلس ، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص ٥٠ . وهناك أمثلة متعددة عن وجود رئاسات في لبلة وباجة ومناطق أخرى ، ص ٥٥ ،والمقري ، نفح الطيب ، ج ٤ ص ٢٨ .

(٥) فرق أبو الخطار جميع العرب الشاميين الغالبين على البلد من دار الإمارة قرطبة ، إذ كانت لا تحملهم وانزلهم مع العرب البلديين على شبه منازلهم في كور شامهم ، فأنزل في كورتي لبلة واشبيلية جند حمص مع البلديين ، وأنزل في كورة شذونة والجزيرة جند فلسطين ، وأنزل في كورة رية جند الأردن ، وأنزل في كورة البيرة جند دمشق ، وفي كورة جيان جند قنسرين . أما جند مصر فأنزلهم في كورة باجة وأنزل باقيهم في كورة تدمير ، وجعل لهم أبو الخطار ثلث أموال أهل الذمة من العجم (ابن الأبار ، الحلة السيراء ، ط ١٩٦٣ ، ص ٦١ ، ٦٣ ، ابن القوطية ، المصدر السابق ، ص ٤٤ — ٤٥ ابن عذاري ، ج ٢ ص ٤٨ .

(٦) ابن عذاري ، ج ٢ ص ٥٢ ، أخبار مجموعة لمؤلف مجهول ، مدريد ١٨٦٧ ، ص ٥٩ .

(٧) أحمد بدر ، دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها من الفتح حتى الخلافة ، ط ١٩٧ ، ص ١٠٣ .

(٨) أخبار مجموعة ، ص ٩ .

(٩) المقري ، نفح الطيب ، ج ٤ ص ٤١ .

(١٠) المصدر السابق ، ج ٤ ص ٣٨ .

(١١) المصدر السابق ، ج ٤ ص ٣٦ ، ابن خلدون ، ج ٤ ص ١٢٣ .

(١٢) أخبار مجموعة ، ص ١٠٧ ، ١٠٩ .

(١٣) المصدر السابق ص ١٠١ .

(١٤) ابن الخطيب ، الإحاطة في أخبار غرناطة ، تحقيق محمد عبد الله عنان ، ط ٢ ١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣ ، المجلد الأول ص ١٠٤ .

(١٥) المصدر السابق ص ١٠٤ .

(١٦) أخبار مجموعة، ص ١٠١ .
(١٧) عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، القاهرة، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩، ص ١٣ .
(١٨) ابن عذاري، ج ٢ ص ٥٤ .
(١٩) ألبا Alaba تقع إلى الجنوب الغربي من بمبلونا Pamplona في مقاطعة نبارة Navarra .
(٢٠) ابن عذاري، ج ٢ ص ٧٩ .
(٢١) ابن خلدون، ج ٤ ص ١٢٣ .
(٢٢) المقري، ج ٤ ص ٥٩ .
(٢٣) د. حسين مؤنس، فجر الأندلس، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٥٣٦ .
(٢٤) المرجع السابق، ص ٥٣٦ .
(٢٥) ابن عذاري، ج ٢ ص ١٦٣ .
(٢٦) أخبار مجموعة، ص ١٠٦ .
(٢٧) المصدر السابق، ص ٩٢ .
(٢٨) ابن الابار، الحلة السيراء، ج ١ ص ٥٩ ــ ٦٠ .
(٢٩) المقري، نفح الطيب، ج ٤ ص ٣٩ .
(٣٠) حسين مؤنس، ص ٤٦٠ .
(٣١) ابن الخطيب، الإحاطة، المجلد الأول، ص ١٠٦ .
(٣٢) ابن القوطية، ص ٦١ .
(٣٣) المصدر السابق، ص ٦١ .
(٣٤) Simonet, Historia de los Mosarabes des Espana, p.108 .
حسين مؤنس، ص ٤٦ .
(٣٥) المقري، نفح الطيب ج ٤ ص ٤٥ .
(٣٦) ابن الابار، الحلة السيراء، ج ١ ص ٦٠ .
(٣٧) المقري، ص ٤٥ .
(٣٨) المصدر السابق، ص ٤٥ .
(٣٩) ابن الابار، الحلة السيراء، ص ٣٥٥ .
(٤٠) أخبار مجموعة، ص ٦١، ابن الأبار، ص ٣٥٥ .
(٤١) المقري، ج ٤ ص ٥٩ ــ ٦٠ .
(٤٢) أحمد بدر، المرجع السابق ١٠٨ .
(٤٣) المرجع السابق، ص ١٠٨ .
(٤٤) ابن الابار ج ١ ص ٤٩ ــ ٥٠، المقري، ج ٤ ص ٤٢، ٤٦ ابن عذاري، ج ٢ ص ٨٧ .
(٤٥) المقري، نفح الطيب، ج ٤ ص ٤٤ .
(٤٦) المصدر السابق ص ٤٤ .
(٤٧) الخشني، قضاة قرطبة وعلماء افريقية، ط ١٣٧٢ ص ١٨ ــ ٣٠ .
(٤٨) أبو الحسن النباهي، كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، نشره، أ. ليفي بروفنسال، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٤٢ ــ ٤٣ .
(٤٩) الخشني، ص ٢٨، ابن القوطية، ٥٨، أخبار مجموعة، ص ٩٣ .

(٥٠) الخشني، ص ٢٨، ٢٩.

(٥١) الأخبار المجموعة، ص ٩٣.

(٥٢) أحمد بدر، دراسات في تاريخ الأندلس، ص ١٠٦.

(٥٣) الخشني، ص ٣٢.

(٥٤) المقري، ج ٤ ص ٣١.

(٥٥) الخشني، ص ٣٠.

(٥٦) ابن الفرضي، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، ص ١٣٩.

(٥٧) الخشني، ص ٣٠.

(٥٨) المصدر السابق، ص ٣٠.

(٥٩) ابن القوطية، ص ٥٨، ٥٩، ابن الفرضي، ص ٣٠٠.

(٦٠) أحمد بدر، ص ٤١.

(٦١) الرسالة الشريفة، ص ٢٠٤.

(٦٢) المصدر السابق، ص ٢٠٧، أخبار مجموعة، ص ٢٣.

(٦٣) ابن القوطية، ص ٤٤ — ٤٥، ابن الابار ص ٦١.

(٦٤) انظر الحاشية رقم (٥).

(٦٥) ابن القوطية ص ٢٩ — ٣١.

(٦٦) أبو بكر الطرطوشي، سراج الملوك، ص ١٠٧.

(٦٧) أحمد بدر، المرجع الشابق، ص ٢٠٠.

الدراسة السادسة

دمشق ومكانتها التجارية
حتى نهاية القرن الثالث الهجري

دمشق ومكانتها التجارية حتى نهاية القرن الثالث الهجري

٦

تضافر الموقع الجغرافي والتاريخ والأسطورة لتجعل من دمشق مدينة عظيمة متميزة، فقد اجتذبت الإنسان إليها منذ أقدم العصور لأنه وجد فيها أرضاً صالحة للاستثمار وماء غزيراً للري وجبلاً يحميه إذا داهمه الخطر. ولم تلبث دمشق مع مرور الزمن أن أصبحت نقطة يلتقي عندها الجيران؛ فالشعوب التي كانت تقطن شمالي دمشق أو شرقيها أو جنوبها وجدت نفسها منذ فجر التاريخ تسير على هذه الدروب المؤدية إليها، لتبيع منتوجاتها ولتبتاع حاجاتها، ومن الطبيعي أن تتنوع الحاجات وتزداد بتطور الحضارة. وعلى الرغم من توسع الرقعة التي كانت دمشق تموّنها، فإنها بقيت تزود الراغبين بما يريدون، لا سيما حين صارت بضائع الشرق والغرب ومتاجرهما يتبادلها التجار في أسواقها.

لفت هذا الموقع الهام نظر الآراميين الذين أسسوا في دمشق، في الألف الأول قبل الميلاد، أعظم وأهم ممالكهم. وكان قلب المدينة الآرامية هو التل الذي يتوسط دمشق القديمة حيث كان يقوم الهيكل والقصر، تحيط بهما الأسواق ومناطق السكن. وبما أن الآراميين أصبحوا سادة التجارة الشرقية فقد نمت دمشق وازدهرت في عهدهم، وأصبحت تقارن بصور وصيدا سوقي أبناء عمومتهم الفينيقيين. وبلغت دمشق درجة من القوة، يسرت لها أن تترأس حلفاً مكوناً من الممالك الآرامية المجاورة لمقاومة الهجمات الآشورية، ولكن الآشوريين تمكنوا أخيراً من الانقضاض على أعدائهم، وسقطت دمشق سنة ٧٣٢ق.م بعد مقاومة استمرت ما يزيد عن السنتين؛ واغتنم تيغلات بيلاسر الثالث فرصة حصار دمشق، فنهب المدن والقرى المجاورة لها، وقطع أشجار الغوطة، فكان كالعاصفة الهوجاء التي تدمر كل شيء في طريقها، كما وصف نفسه في الكتابات التي تركها (١).

لم تفقد دمشق أهميتها باعتبارها نقطة لالتقاء الطرق التجارية، ولكنها لم تعد عاصمة لدولة، وإنما مركزاً لولاية، وهي المكانة التي استمرت أيام الآشوريين والكلدانيين والفرس والسلوقيين والرومان والبيزنطيين، وإن كان الرومان قد عرفوا لدمشق أهميتها أكثر من أولئك الذين سبقوهم، فوسعوا رقعتها وجعلوها جزءاً من خط الدفاع الشرقي؛ ومن المعلوم أن الرومان قاموا بتطوير الطرق في كافة أنحاء بلاد الشام وبنوا فيها طرقاً جديدة، وكانت شبكة الطرق الرومانية كثيفة فيها تربط جميع المدن والمواقع الداخلية والساحلية والصحراوية، وأصبحت كل مدينة ملتقى لعدد من الطرق القادمة من مختلف الاتجاهات؛ ومن أبرز الطرق الرومانية الطريق الذي يخترق الشام من الشمال إلى دمشق، ثم إلى بصرى ودرعا، حيث تخرج فروع من دمشق إلى البحر الأبيض المتوسط. وقد أنشأ تراجان (٩٨ــ١١٧م) طريقاً يصل العقبة وبصرى ماراً بفيلادلفيا (عمان) وكابتلايس (أم الجمال) متجنباً البتراء، وسماه الطريق الجديد (Traina Nova Via). وهذه من أولى المحاولات لربط البحر الأحمر بالفرات بطريق متصل؛ ثم عمل ديوقليسيان (Diocleian) على إتمام هذا العمل فبنى طريقاً من بصرى إلى سورا على الفرات عبر دمشق وتدمر، وهو ما عرف بطريق ديوقليسيان الذي كان له هدف عسكري وتجاري في آن واحد[٢].

وفي القرن الخامس الميلادي، كانت تجتاز بلاد الشام ثلاث طرق رئيسية، طريق صحراوي عبر شرق الأردن فدمشق، وآخر داخلي عبر فلسطين فدمشق، ثم طريق ساحلي، ولم يكن العرب بمعزل عن تلك الطرق، لأنهم كانوا على اتصال كبير ببلاد الشام تجارياً، ورحلة الشتاء والصيف المعروفة خير دليل على ذلك. وكانت معرفتهم بالطرق المؤدية إلى فلسطين ودمشق وبعض موانئ البحر المتوسط الشامية، كغزة وصور، واسعة فأكسبت هذه الصلات تجار مكة معرفة دقيقة بأحوال بلاد الشام قبل الفتح الإسلامي؛ ولذلك نجد أن أبا بكر حينما وجه قادة الفتح لبلاد الشام وجههم عبر هذه الطرق، فأمر عمرو بن العاص أن يسلك طريق آيلة إلى فلسطين، وأمر يزيد بن أبي سفيان أن يسلك طريق تبوك في وجهته نحو دمشق، وكتب إلى شرحبيل بن حسنة أن يسلك أيضاً طريق تبوك إلى الأردن[٣]، وسلك خالد بن الوليد، في طريقه عبر بادية الشام، أثناء مسيره من العراق لنجدة القوات الإسلامية في الشام، طريق قرقيسيا، تدمر فالقريتين، حتى وصل إلى مشارف دمشق[٤].

مع فتح العرب لدمشق وبلاد الشام، لم تعد هذه المدينة مركزاً لولاية داخلية لا منفذ لها على البحر يطلق عليها اسم فينيقية الثانية أو فينيقية المقابلة للبنان Phoenicaad Libanun[٥]، وإنما قصبة لجند دمشق، أهم الأجناد التي انقسمت إليها الشام، لا سيما بعد أن فصل معاوية بن أبي سفيان قنسرين وكورها عن حمص وجعلها جنداً منفصلاً[٦]، وضم جند دمشق من الكور، بالإضافة إلى كورة دمشق، كورة البقاع ومدينتها بعلبك، وكورة حوران ومدينتها بصرى، وكورة البَثَنِيَّة ومدينتها أذرعات، وكورة الجولان ومدينتها بانياس، وكورة الشراة ومدينتها أذرح، وكورة الظاهر ومدينتها عمّان، وكورة الغور ومدينتها ــ أريحا، وتجمعها أرض البلقاء، وكورة الجبال ومدينتها عرندل[٧]. أما

المدن الساحلية التي تبعت جند دمشق، فقد كانت عرقة وجبيل وصيدا وبيروت وطرابلس؛ وقد بقيت هذه المدن الساحلية تابعة لمن يتولى جند دمشق حتى سيطر الفاطميون سنة ٣٥٨هـ، فأفردوا الثغور وولوا كل ثغر فيها والياً من مصر، ورتبوا معه جنداً لحفظه من عدو يقصده.(٨)

من الطبيعي أن يبدي معاوية بن أبي سفيان، الذي أصبح والياً على جند دمشق والأردن، إثر وفاة أخيه يزيد سنة ١٨هـ، ثم والياً على الشام والجزيرة في خلافة عثمان بن عفان ٢٤ ــ ٣٦هـ، اهتماماً بدمشق وبالطرق الموصلة إليها والمؤدية إلى الأجناد الأخرى وإلى المدن الساحليّة لاعتبارات إدارية وعسكرية انعكست إيجاباً على النشاط التجاري لدمشق؛ فلما أصبحت الشام الولاية المركزية في العصر الأموي (٤١ ــ ١٣٢هـ)، لم تعد دمشق قصبة لجند دمشق فقط، وإنما عاصمة لدولة مترامية الأطراف يتدفق إلى بيوت أموالها فائض أموال الولايات(٩)، وخمس الغنائم(١٠). وبما أن معاوية، والخلفاء من بعده، كانوا حريصين على أن تسرع إليهم أخبار بلادهم من جميع أطرافها(١١)، فقد ازدادت العناية بالطرق، لأن استمرارية ورود المعلومات من العاصمة دمشق إلى الأمصار وبالعكس تحتاج إلى طرق جيدة مأمونة. وهذه الطرق الجيدة المأمونة كانت تسلكها القوافل التجارية في سيرها، والجيوش خلال تحركاتها، ومن المعروف أن التجارة تحتاج في نشاطها وازدهارها إلى توافر عناصر متعددة، أهمها انتشار الأمن، وسهولة الانتقال من مكان إلى آخر دون عوائق، وتوافر الحماية لأموال التجارة من المصادرة وغيرها، إلى جانب وجود أسواق مزدهرة تصرف فيها هذه البضائع، وهذه أمور كانت متوافرة بشكل عام للقوافل المارة في بلاد الشام في العصرالأموي في اتجاهها إلى دمشق التي أصبحت كذلك القاعدة والمنطلق لقافلة الحج الشامي، إذ أن مكة المكرمة بعد الفتوحات لم تعد محجاً للعرب في جزيرة العرب فقط، وإنما محجاً لكل مسلم في أي أرض إسلامية؛ ولا منفذ للقادم إلى الحجاز من الشمال دون المرور ببلاد الشام، وبما أن دمشق أصبحت العاصمة في العصر الأموي، فإن الركب كان يجتمع فيها، وتتم الاستعدادات للخروج تحت إمرة الخلفاء أو من ينوب عنهم منها، وهذا كان له دور فعال في حياة المدينة الاقتصادية، لأن عدد الذين كانوا بحاجة إلى الزاد والمؤن كان كبيراً، لا أثناء إقامتهم في دمشق وحسب، بل للتزود للطريق إلى مكة، لأن السفرة كانت تقتضي من الوقت ثلاثة شهور أو أربعة، والطريق إلى الحجاز طريق صحراوي، والحجاز نفسه كان بلداً فقيراً، فكان من المحتم على الحجاج أن يحملوا من الزاد ما يحتاجونه مسافرين ذهاباً وإياباً. ونظراً للمكانة الكبيرة للحج وارتباطه الوثيق بالدين الإسلامي، فقد سعى الخلفاء والأمراء طوال التاريخ الإسلامي إلى العناية بطرق الحج وتمهيدها، والتخفيف من قسوتها بحفر الآبار وبناء القصور والقلاع وشحنها بالحراس وتحقيق كل ما فيه راحة الحجيج، إما طلباً للأجر والثواب وخدمة للمسلمين، أو طلباً لرضى المسلمين من باب الدعاية والكسب. ورد في تاريخ دمشق أن أماجور والي الشام (٨٦٩ــ ٨٧٧م، ٢٥٦ ــ ٢٦٤هـ) كان أميراً مهاباً ضابطاً لعمله، شجاعاً لا يتجاسر أحد على أن يقطع في جميع أعماله الطريق. وللدلالة على أهمية ما حققه أماجور من أمن، نقل ابن عساكر عن المحاملي الحرّاني قوله:

رأيت أماجور الأمير في النوم، فقلت: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي، قلت: بماذا؟ قال: بضبطي طريق المسلمين وطريق الحج[١٢]. وأحب أهل دمشق سعد الأيسر والي دمشق من قبل خمارويه (٨٨٤ــ ٨٩٥م/ ٢٧٠ ــ ٢٨٢هـ)، لأنه فتح طريق الشام للحجاج، بعد أن كان الحج قد بطل ثلاث سنين لتغلب الأعراب عليه، فلما قتله خمارويه، اغتم الناس بدمشق لقتله، ودعوا على من قتله، وافتتن الناس، فاضطر خمارويه أن يتوجه إلى دمشق لتهدئة الناس، وبعث إلى طريق الحاج من أصلحها، وفرق في دمشق مالاً عظيماً، على الفقراء والمساكين والمستورين وأهل العلم فمال الناس إليه[١٣].

من المؤسف أن كتب التراث القديمة لا تقدم لنا معلومات عن أخبار قافلة الحج الشامي في العصر الأموي من حيث تنظيمها وأسلوب تجهيزها وإدارتها وحمايتها وخدمات منازلها من دمشق إلى مكة المكرمة، وإنما تذكر فقط حج الخلفاء والأعيان من بني أمية، وتذكر الحرص على توجيه الحج في موعده واختيار أميره. ولكن يمكننا أن نأخذ صورة لهذا الموكب مما ورد في المصادر المتأخرة التي تصف الموكب وكأنه دولة متكاملة متحركة تضم جميع الأجهزة اللازمة للدولة من موظفين وقضاة ورجال حسبة وحماة ورجال مال وطعام وشراب، وحملة مشاعل وعلّافين وشعراء وخطباء ورحالة وطلبة علم وغير ذلك[١٤]. وقد قدّر بيركهاردث في وصفه لأحد القوافل التي شاهدها أن عدد الحجاج الحقيقيين لم يكن يتجاوز عشر عدد الموجودين[١٥].

إذا تركنا العوامل السابقة جانباً والتي جعلت من دمشق مركزاً اقتصادياً هاماً، فإن الشام اكتسبت أهمية خاصة بعد الفتح واستقراره في العصر الأموي، لأنها أصبحت تقع في وسط العالم الإسلامي وعند نهاية الطريق البري لتجارة الشرق الأقصى، وبما أن المناطق التي كانت تحت النفوذ الساساني والبيزنطي قد أصبحت تحت سيطرة العرب، فقد نشط الخط التجاري البحري المار عن طريق الخليج العربي، وزالت المراكز الجمركية القديمة التي كانت موجودة بين الدولتين، مما منح التاجر حرية التحرك، وساهمت الشام مساهمة ملحوظة في الحركة التجارية بين مختلف البلدان الإسلامية وأصبحت معبراً لتجارة الترانزيت بين الشرق والغرب، وبما أن دمشق العاصمة كانت تتمتع بكل ما يمكن أن يؤمن للقوافل احتياجاتها وما يحقق للقائمين على القوافل راحتهم ولها موانئها على البحر المتوسط، فقد اجتذب الطريق التجاري المار من العراق عبر الفرات إلى دمشق القوافل طيلة القرن الأول الهجري، وطغى على الطريق الشمالي المؤدي إلى انطاكية، وانتعشت الموانىء التابعة لجند دمشق لا سيما منها بيروت وطرابلس، هذا مع العلم أن البيزنطيين كانوا لا يزالون مسيطرين على البحر المتوسط، إلا أنهم حتى سنة ٦٩٣م /٧٤هـ لم يمنعوا التجارة مع الشام ومصر إلا فيما يتعلق بالخشب المستخدم لبناء السفن لأن المنع كان يعني الاعتراف بخسرانهم لهاتين الولايتين نهائياً. ويبدو أن البيزنطيين حتى سنة ٦٩٣م كانوا يرفضون الاعتراف بأن الشام ومصر ولايات خارجة عن نطاق الإمبراطورية، لأن العرب، إثر سيطرتهم على الشام ومصر، لم تكن لديهم رغبة في تحطيم ماضي مصر والشام الاقتصادي. كما أن العرب لم يكونوا تجاراً يرتادون البحار، ولذلك

تركوا ممارسة التجارة لمن كانوا يمارسونها سابقاً من سكان مدن السواحل الشامية، وسكان الاسكندرية، كما أن العرب من النواحي الإدارية أبقوا الكثير مما كان متبعاً في الشام ومصر في العهد البيزنطي مع إحداث التعديلات التي يقتضيها الوضع الجديد، وهنالك أمثلة متعددة على ذلك في هاتين الولايتين[١٦]؛ فقد بقي الأقباط يصنعون أوراق البردي التي احتفظت بالشارات والتعابير المسيحية التي كانت مستخدمة في العهد البيزنطي[١٧]، وبقيت اللغة اليونانية لغة دواوين الخراج في الشام ومصر، وتسامح الأمويون مع النصارى من أهل البلاد، وعلى الرغم من التغييرات السكانية في منطقة الساحل[١٨] الشامي والحروب المتكررة مع الدولة البيزنطية، فإن هذه الأمور لم يكن لها تأثير حاسم على الوضع الاقتصادي، إذ أن النقد الذهبي البيزنطي بقي النقد العالمي المستخدم في المعاملات التجارية في عالم البحر المتوسط[١٩] وفي التجارة مع الهند[٢٠]. وتقدم إيطاليا دليلاً على استمرار التجارة مع الشرق بشكل فعال، ولا سيما مع رافينا(Ravenne) التي كانت لها علاقات وثيقة مع القسطنطينية والاسكندرية[٢١]، كما أن السوريين كانوا معروفين على نطاق واسع، فأربعة من البابوات في أواخر القرن السابع كانوا سوريين، كما وجد دير للسوريين في روما، وهذا كله يشير إلى أن العلاقات مع الشام كانت أقوى مما يعتقد[٢٢]، أما فرنسا فقد كانت المركز التجاري الأساسي للتجار السوريين، وحتى سنة ٧١٦م /٩٨هـ كان جنوب فرنسا يستورد التوابل الشرقية وأوراق البردي ومنتجات أخرى، ونجد دليلاً على ذلك كما يقول بيرين (Pirenne) في الامتياز الذي منحه الملك الميروفنجي في تلك السنة لدير كوربي (Corbie) باستيراد البضائع الشرقية دون دفع ضريبة في ميناء فوس (Fos). وهذا الامتياز يؤكد ما كان قد منح من امتيازات في القرن السابق.[٢٣]

تبدل هذا الوضع في أواخر القرن الأول الهجري/السابع الميلادي نتيجة للتغير الذي أصاب طبيعة النزاع بين الأمويين والبيزنطيين ما بين ٧٤ ــ ١٣٢هـ/٦٩٣ ــ ٧٥٠م، ذلك أن الأسلوب الذي اتبعه العرب في محاولاتهم للاستيلاء على القسطنطينية كان عسكرياً بحتاً في البدء، أما في محاولتهم الثالثة للقضاء عليها، نلاحظ تدخل العامل الاقتصادي؛ فبالإضافة إلى العداء العسكري البري والبحري، أضيفت الحرب الاقتصادية؛ وبدأت هذه الحرب الاقتصادية حينما ضرب عبد الملك الدنانير الذهبية المعربة الأولى وأرسلها لجستنيان الثاني في القسطنطينية كإتاوة[٢٤]، كما أمر أن تزال الشارات والتعابير المسيحية من أوراق البردي وأن تضاف التعابير الإسلامية[٢٥]، وأن تُعرَّب دواوين خراج الشام من الرومية إلى العربية[٢٦]. من الواضح أن عبد الملك أراد بعمله هذا أن يحرر الدولة العربية الإسلامية من السيطرة البيزنطية إقتصادياً، وأن يقيم وحدة اقتصادية مستقلة، وأن يحقق نوعاً من الضغط الاقتصادي على بيزنطة، إذ كان لا يمكن أن تظل الدولة العربية معتمدة في نشاطها الاقتصادي المتزايد على نقد أجنبي محدود الكمية باق من أيام الجاهلية أو يورد من بلاد العدو عن طريق التجارة[٢٧]. إن إجراء عبد الملك بتعريب النقد وإصدار دينار ذهبي إسلامي كان له على المدى الطويل أعظم النتائج الاقتصادية الإيجابية على العالم الإسلامي، ولكن نتائجه

المباشرة انعكست سلباً ولفترة معينة على الشام ومصر، ذلك أن حكام القسطنطينية عمدوا إلى تطبيق النظام التجاري المقيد الذي كان متبعاً في عهد جستنيان الأول وخلفائه ضد الامبراطورية الساسانية، حيث كانت طرق التجارة والبضائع المستوردة كلها موجهة وبدقة لمصلحة الامبراطورية والدفاع عن مصالحها، كما أن بيزنطة استخدمت أسطولها لدعم ذلك النظام؛ وهنالك من العوامل مايدعو إلى الاعتقاد بأن بيزنطة طبقت في حوالي ٧١٥ــ ٧١٦م/٩٧ــ ٩٨هـ الحرب الاقتصادية المدعومة بالقوى البحرية على الولايات الأموية، والافتراض كما يقول هايد (Heyd) بأن هذا النظام قد طبق يزداد حينما نعلم أن آخر حمولة ضخمة من البضائع الشرقية تسجل في ميناء فوس (Fos) كانت ٧١٦م/٩٨هـ، كما أن مملكة لومبارديا أوقفت استخدامها لأوراق البردي[٢٨]، أي أن البيزنطيين أغلقوا البحر المتوسط في وجه الملاحة البحرية المنطلقة من الأراضي العربية، إلا إذا تبعت هذه السفن الطرق والتنظيمات المفروضة من قبل بيزنطة؛ وقد يفسر هذا توجه أسطول إسلامي ضخم في أواخر ٩٩هـ نحو القسطنطينية[٢٩]، إذ أن الحصار البيزنطي كان يعني تهديداً للحياة الاقتصادية والتجارية في الشام ومصر[٣٠]. إلا أن بيزنطة لم يكن باستطاعتها أن تتخلى عن منتجات العالم العربي، كما أن التوابل وبضائع الشرق التي كان يتاجر بها التجار العرب كانت مواد أساسية في حياة بيزنطة الاقتصادية، ولذلك سمح حكام بيزنطة لمرفأ أو مرفأين مراقبين استقبال التجار المسلمين، منها طرابزون (Trebizond) الذي كان يسمح بإدخال كل التجارة العربية مع بيزنطة[٣١]. واختيار طرابزون كمركز للتجارة العربية البيزنطية كان يحقق عدة أهداف لحكام بيزنطة، فطرابزون مرفأ أمين على البحر الأسود غير مهدد، وباتخاذهم طرابزون كمحطة نهائية للتجارة العربية، سحبوا تجارة الحرير والتوابل التي كانوا بحاجة ماسة إليها من مصر والشام المركزين البحريين لمنافسيهم الأمويين إلى العراق التي لم تكن تشكل خطراً عليهم، وقد ساعد بيزنطة على تطبيق هذا النظام لتقييد التجارة عاملان، العامل الأول، قوة الأسطول البيزنطي الذي خرج منتصراً سنة ١٠٠هـ وأخذ يمخر عباب البحر المتوسط، وسيطرة بيزنطة على عدد كبير من الجزر في البحر المتوسط، كجزر البليار وساردينيا وكورسيكا التي تشكل سلسلة من الجزر الحاجزة تجاه الشمال الافريقي والساحل الاسباني، بالاضافة إلى سيطرة بيزنطة على مضيق مسينا ومدخل البحر الادرياتيكي. ولذلك كان من السهل جداً منع أي سفينة تتوجه غرباً أو شرقاً من الاستمرار، أما العامل الثاني الذي ساعدهم، هو أن الطريق البحري المحاذي للساحل الجنوبي للبحر المتوسط من مصر إلى شمالي إفريقية كان طريقاً خطراً للملاحة، والمرافئ الصالحة للسفن قليلة ما بين برقة وطرابلس. ولذلك فإن الطريق البحري المتبع هو طريق كريت قبرص، الساحل الجنوبي لآسيا الصغرى؛ وعلى الرغم من أن الخط البحري المباشر من الاسكندرية إلى كريت كان مستخدماً كذلك، إلا أن قوة الأسطول البيزنطي مكنته من أن يقطع بشكل فعّال التجارة، ليس فقط مع الغرب، وإنما بين الشام ومصر وشمالي إفريقية[٣٢]. وإذا استطاعت سفينة أن تفلت من رقابة الأسطول البيزنطي في نقطة معينة، فهناك احتمال كبير أن يعترضها الأسطول في مكان آخر؛

ونظرة إلى شواطئ البحر المتوسط في هذه الفترة تبين لنا أن الحصار الاقتصادي قد طبق بشكل فعّال، لأننا إذا اتجهنا بأنظارنا إلى الغرب، نجد أن فرنسا التي كانت تعتمد في حياتها الاقتصادية على التجارة مع الشام ومصر تمر بفترة ركود اقتصادي بعد سنة ٧١٦م، إذ لم نعد نجد تجاراً سوريين في مواقعها الجنوبية، أو تجاراً في مناطق أخرى. كما أن المدن التي هدمها الكارولنجيون، بقيت مهدمة، وتوقف سك النقود الذهبية مدة خمسين سنة ابتداءً من منتصف القرن الثامن الميلادي[٣٣]. أما في الشرق، فنلاحظ أن الشام ١٣٥هـ/٧٥٢م، قد خسرت مركزها التجاري الهام كمحطة ترانزيت بين الشرق والغرب، وبقيت مدة ٢٠ سنة عاجزة عن تشكيل أسطول[٣٤].

وانتقل الحكم إلى العباسيين، وأصبحت العراق الولاية المركزية التي يمر بها الخط التجاري المتوجه إلى طرابزون، وخسرت دمشق مكانتها كمركز للخلافة الإسلامية، ولكن هذا لا يعني أن الخلفاء العباسيين الأوائل لم يولوا دمشق اهتمامهم؛ صحيح أن العباسيين ابتدأوا حكمهم بهدم سور المدينة حجراً حجراً، كما يقول المقدسي[٣٥]، وخرّبوا دور الأمويين وعفوا آثارها واستصفوا أملاكهم، إلا أن ذلك لم يمنع العباسيين فيما بعد من الاهتمام بدمشق وإعادة بناء سورها، كما بنوا دار إمارة سميت بالقصر؛ واهتم الخليفة المنصور بدمشق وأرسل بقية بن الوليد بن صائد لمساحتها[٣٦أ]، وولى الربيع بن حظيان على دار الضرب بها. وهذا يؤكد أن العباسيين لم يجردوا دمشق من كل المهام التي كانت تقوم بها أيام الأمويين[٣٦ب]. ونظراً لأن المنصور كان يدرك الخطر المحدق بدولته نتيجة لعدم امتلاك العباسيين لأسطول قوي في البحر المتوسط، فإنه تتبع حصون السواحل ومدنها فعمّرها وحصنها وبنى ما احتاج إلى البناء منها[٣٧]، وقام الفضل بن صالح العباسي والي المنصور على دمشق بعمل الأبواب للمسجد والقبة التي في الصحن والمعروفة بقبة المال إثر الزلزال الذي تعرضت له دمشق[٣٨]. ولما تولى المهدي الخلافة زار دمشق، وأضاف على المسجد قبة جديدة في الناحية الغربية، سميت بقبة عائشة، وذلك في حدود سنة ١٦٠هـ/٧٧٦م[٣٩]. وحظيت دمشق باهتمام المأمون الذي جعل إقامته في الشام ما بين ٢١٤ ــ ٢١٨هـ أثناء غزوه لبلاد الروم، واتخذ دير مران خارج دمشق مقراً له[٤٠]. وفي أيام المعتصم بدأ العمران يمتد خارج الأسوار بصورة واضحة لاسيما خارج باب الفراديس، وأبدى الناس اهتماماً بفلاحة الأرض وغرس الأشجار وإجراء الماء إلى الضياع خارج الأسوار، وهذه من العوامل الهامة التي تساعد على امتداد الرقعة العمرانية. ونلمح الإقبال على سكنى دمشق عندما سئل اسحاق بن يحيى بن معاذ بن مسلم (ت ٢٣٧/٨٥٠م) والي المعتصم على دمشق عن سبب حبه وتمسكه بدمشق، قال: لا يطيق نزولها إلا الملوك، قيل له: وكيف ذلك؟ قال: ما ظنك ببلدة يأكل فيها الأطفال ما يأكل في غيرها الكبار[٤١]، وكادت دمشق أن تعود ثانية عاصمة للدولة الإسلامية أيام المتوكل (ت ٢٤٧هـ)، فقد انتقل إليها في صفر ٢٤٤هـ/٨٥٨م، وعزم على المقام بها، وأمر بنقل دواوين الدولة إليها والبناء بها وتشييد قصر له بداريا؛ لكن مقامه لم يطل وعاد أدراجه إلى بغداد[٤٢]. وفي زمن المعتمد على الله، قام أماجور والي دمشق ببناء فندق في الخوّاصين[٤٣]، وحين تعرضت دمشق لحريق

سنة ٢٦٤هـ/٨٧٧م عند كنيسة مريم، أمر أحمد بن طولون بإخراج سبعين ألف دينار تُعطى لكل من احترق له شيء، ويُقبَل قوله ولا يستحلف عليه[٤٤]، وبنى خمارويه بن أحمد بن طولون قصراً بدير مُرّان خارج دمشق[٤٥]، ويبدو أن هذا القصر اتخذ داراً للإمارة[٤٦].

يمكن القول مما تقدَّم أن مدينة دمشق حظيت باهتمام العباسيين، ولا نبالغ إذا قلنا أن معظم الخلفاء العباسيين خلال هذه الفترة قد أمّوا دمشق وأقاموا فيها، يتضح ذلك من قول ابن عساكر «لم يزل ملوك بني العباس تخف إلى دمشق طلباً للصحة وحسن المنظر». كما أن دمشق بقيت المركز الذي تنطلق منه قافلة الحج الشامي وملتقى للقوافل التجارية القادمة من مصر والجزيرة العربية والعراق والشمال والمنطلقة منها إلى هذه الأمصار، كما أن الشام، بما في ذلك دمشق، استعادت ازدهارها التجاري رغم الفتن والنكبات، عندما استطاع العرب المسلمون قلب الأوضاع رأساً على عقب في القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، وفرضوا إشرافهم على المرور في البحر المتوسط بفتح حزره التي كانت للبيزنطيين فيها في السابق قواعد تحكم ومراقبة، وقد حقق هذا الهدف العرب المسلمون في الجزء الغربي، ففي عام ٢١٢هـ قام مهاجرو الربض الأندلسيون بعد طردهم من الاسكندرية بفتح كريت وأزالوا بذلك السيطرة البيزنطية على مدخل بحر إيجة، وفي نفس العام وجه الأغالبة حملة ضد صقلية بدأت بعمليات فتحها التي انتهت في العقد السادس من القرن الثالث[٤٧]، وفتحوا أثناء عملياتهم فيها، القواعد البيزنطية في جنوب شبه الجزيرة الإيطالية، برنديزي، ترنتو، باري. ونظراً لقوتهم، قلبت بعض المدن الإيطالية الموالية لبيزنطة ظهر المجن لها، وتحالفت مع المسلمين، وكانت البندقية في مقدمة المدن الإيطالية التي أقامت علاقات تجارية مع الشام ومصر[٤٨]. وسيطر العرب على المتوسط بهذه القوى التي انطلقت من المغرب الإسلامي، والتي دعمتها قوة الطولونيين التي سيطرت على بلاد الشام، إضافة لمصر، وَوحدت بالتالي أساطيل المنطقتين؛ وكان من نتائج فترة السيادة الإسلامية على البحر المتوسط ما بين ٢٦٢ــ ٣٤٩هـ/٨٧٥ــ ٩٦٠م تجديد حيوية كل من بلاد الشام ومصر تجارياً، وانتعاش طرابلس وبيروت وصور وسائر الموانئ الشامية لعودة المبادلات بين أجزاء البحر المتوسط الغربية والشرقية، ووصل منطقتي تجارة الشرق الأقصى مع تجارة المتوسط. فقد أصبحت طرابلس ميناء تجارياً نشطاً. بدليل المحطة التي كانت فيها لتحصيل المكوس على السفن التي كانت ترد المدينة من بلاد الروم والفرنجة ومن المغرب والأندلس، ويذكر اليعقوبي (ت ٢٨٤هـ) أن لطرابلس ميناءً عجيباً يحتمل ألف مركب[٤٩]. وإلى الجنوب من طرابلس كانت بيروت أحد الموانئ الشامية الفعالة التي شهدت نشاطاً تجارياً كبيراً في هذه الفترة؛ فقد كانت ميناء دمشق، ومنفذ التجارة الواردة إليها من الشرق إلى البحر، وقد وصفها ابن حوقل بأنها «فرضة دمشق وساحلها وأن تجارات البحر عليها دارّة واردة وصادرة»[٥٠]. وإلى جانب بيروت كانت الموانئ الجنوبية الأخرى، كصيدا وصور وعكا. ذات شأن في هذه الفترة حيث وصفت بأنها كانت عامرة بالأسواق مليئة بالبضائع النفيسة وفيها منازل للقوافل التجارية[٥١].

كان من نتائج سيطرة العرب المسلمين على البحر المتوسط، ربط كل بلدان العالم الإسلامي ومناطق الشرق الأقصى تجارياً، وكون ذلك قاعدة لوحدة اقتصادية امتدت من نهر التاجة الذي يصب في المحيط الأطلسي إلى جزر الهند الشرقية، وكان من أهم مظاهر هذه الوحدة، استخدام الدينار الذهبي الإسلامي الذي ظل حتى آخر القرن الثاني الهجري، الثامن الميلادي، لا يستخدم إلا في شمال إفريقية والشام ومصر وبعض أجزاء من إيطاليا. لكنه غدا في أواسط القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي(٥٢)، نقداً دولياً دون منازع. وتبع هذه الوحدة الاقتصادية تطور في الأساليب المصرفية الدولية، فكان كبار رجال المصارف من أهل فارس والبصرة يعطون الحوالات وكتب الاعتماد التي يمكن أن تصرف لدى من يمثلونهم أو لدى شركائهم المقيمين في كل زوايا العالم الاسلامي، في الشام ومصر والمغرب وحتى سجلماسة ببلاد المغرب(٥٣).

نخلص مما تقدم إلى القول، إن الشام بما فيها دمشق، احتلت مكانة تجارية هامة متميزة بعد الفتوح الاسلامية لوقوعها في قلب العالم الاسلامي وفي نهاية الطريق التجاري البري للشرق الأقصى، بينما كانت سابقاً ولاية تابعة للدول التي تعاقبت عليها والتي لم تمتد واحدة منها امتداد الدولة العربية الاسلامية. كما أن الصراعات بين الدول الكبرى، كالساسانية التي كانت مسيطرة على العراق والمشرق، والبيزنطية المسيطرة على الشام ومصر وشمال إفريقية، كانت تؤدي إلى عدم ضمان أمن وسلامة النشاطات التجارية، وقد تمنع المبادلات أو تحد منها، أو أنها في أحسن الأحوال تزيد في كلفتها، بينما أصبح بإمكان التاجر سواء أكان مسلماً أو ذمياً أن يتجول في أرجاء العالم الإسلامي الفسيح دون أن تصادفه العوائق التي كانت تصادف التاجر سابقاً. وعلى الرغم من أن دمشق فقدت مكانتها السياسية الرفيعة التي كانت لها في العصر الأموي، فقد استمرت قصبة لجند دمشق أكبر أجناد الشام ومنطلقاً لقافلة الحج الشامي ومركزاً تجارياً هاماً، وإن كان هذا المركز يتأرجح بين مَدٍّ وجزر نتيجة للظروف السياسية والصراعات الدولية.

حواشي الدراسة السادسة

(١) عبد العزيز عثمان، تاريخ الشرق الأدنى القديم، ط ١٩٦٧، ج ١ ص ٤٤٠.

(٢) Good Child (R.G) The Coast Road of Phoenicia and its Raman Mile Stones. 1949. pp.91-127.

Butter (H.C.) Trajan Road From Basra to The Red Sea, Ancient Architecture in Syria, Leyden, 1907, pp. 1-28.

Grant, (C.P.) The Syrian Desert, Cravans'stravel amd Exploration. Londan, 1937,pp.33-72.

(٣) البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٥٩ ص ١١٦، الطبري، كتاب الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر ج ٣ ص ٣٨٧.

(٤) البلاذري ـ المصدر السابق ص ١١٨، ١١٩.

(٥) Le Strange, Palestine Under The Muslims, 1890 P.26.

(٦) ابن العديم، زبدة الحلب في تاريخ حلب، تحقيق سامي الدهان، ص ٤١ البلاذري، فتوح، ص ١٣٨. أبو الفداء (الملك المؤيد عماد الدين) المختصر في تاريخ البشر، ج ١ ص ١٦٠.

(٧) ابن الفقيه (أبو بكر أحمد بن محمد الهمداني) كتاب البلدان، ليدن ١٣٠٢هـ ص ١٠٥ اليعقوبي، كتاب البلبدان، ليدن، ١٨٩١م، ص ٣٢٥، ٣٢٧ ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ليدن، ١٣٠٦هـ ص ٧٧. ابن شداد، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق سامي الدهـان، دمشق، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م، ص ٤١.

(٨) ابن شداد، الأعلاق الخطيرة، ص ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٦ اليعقوبي، البلدان، ص ٣٢٧، ابن خرداذبة، ص ٧٧.

(٩) ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، ليدن، ١٩٣٠ ص ١٠٢ المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، عن طبعة بولاق، ١٢٧٠هـ. ج ١ ص ١٤٥. البلاذري، أنساب الأشراف القسم الأول من الجزء الرابع، مؤسسة الدراسات الإفريقية الإسلامية، الجامعة العبرية، القدس، ١٩٧١، ص ٢١٨.

(١٠) ابن الأعثم الكوفي، الفتوح، ٧ أجزاء تحقيق محمد عبد المعيد خان ١٢٨٨ ـ ١٣٩٤هـ/١٩٦٨ ـ ١٩٧٤، ج ٢ ص ١٢٣، ١٨٢، ١٨٨ ـ ١٩٣ الطبري، ج ٦ ص ٥٤٤.

(١١) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد علي البجاوي ج ٢١ ص ٢٣٦. القلقشندي، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٣١هـ/١٩١٣ ج ١٤ ص ٣٦٧.

Encyclopedia of Islam. Art. Barid. 1045.

(١٢) عبد القادر بدران، تهذيب تاريخ دمشق الكبير للإمام الحافظ المؤرخ علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر. دار المسيرة، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ ح ٣ ص ١٠٣.

(١٣) بدران، تهذيب، ج ٢ ص ١١٧.

(١٤) د. صالح درادكة، طريق الحج الشامي في العهد الأموي، قراءة في المصادر، بحث قدم للمؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، ص ١٥.

(١٥) Merril. s.East of the Jordan, A Record of The Travel and Observation in the Countries of Moab, Gilead, and Bashan, London 1881 PP.330-347

(١٦) Lopez, Mohammad & Charkmagne, ARevision in Speculum, XVIII 1943 P.21.

(١٧) البلاذري، فتوح ص ٢٤١.

(١٨) المصدر السابق، ص ١٢٤، ١٣٣، ١٦٦، ٣٦٩ اليعقوبي، تاريخ، ج ٢ ص ١٣٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٢ ص ٤٣١ اليعقوبي، البلدان ص ٣٢٧، بدران، تهذيب، ج ٢ ص ١٨٧.

(١٩) Lewis, Archibald, R., Naval Power and Trade in the Mediterranean, 500-1100 A.D. P. 81

(٢٠) صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، بيروت، ص ٢٤٢.

(٢١) Diel, Ch., Etudes Sur L'Administration Byzantine dans L'Exarchat de Ravenne Paris, 1888, P.279, 280

(٢٢) Ibid., P.255.

(٢٣) Pirenne, H., Mohammed & Charlemagne, NewYork, 1949, P.88.

(٢٤) Archibald Lewis, Op. Cit. P.21. Ostrogorsky. G.,History of the Byzantine State, Tr. Joan Hussey, Oxford, 1956, P.118.

(٢٥) البلاذري، فتوح، ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٢٦) المصدر السابق ص ٢٩٨، الجهشياري، كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا، ابراهيم الأبياري، عبد الحفيظ الشيباني، ط ١٩٣٨، ص ٤٠.

(٢٧) كان عرب الجزيرة يعرفون النقود الذهبية والنحاسية البيزنطية لصلتهم الوثيقة بعرب الشام، يحمل التجار من عرب الجزيرة حاصلات اليمن، والحبشة والسواحل الإفريقية وربما بعض ما يرد من الهند إلى الشام، ويعودون بمنتجات الشام والنقود البيزنطية، وكانت النقود البيزنطية المتداولة قبل الإسلام وبعده نقود فوكاس (٦٠٢ — ٦١٠ ونقود هرقل ٦١٠ — ٦٤١) ولا بدّ أن تكون بعض نقود الأباطرة السابقين موجودة، بدليل أن اللنقود المقلدة من قبل العرب تحمل صورهم، كما يذكر البلاذري أن القراطيس كانت تدخل بلاد الروم من أرض العرب، وتأتي من قبلهم الدنانير (البلاذري، فتوح، ص ٢٤١) محمد أبو الفرج العش، النقود العربية الإسلامية، مصدر وثائقي للتاريخ والفن، المؤتمر الدولي لبلاد الشام، الجامعة الأردنية ١٩٧٤، ص ٢٧٢.

(٢٨) Heyd, Histoire du Commerce du Levant, Leipsig, 1885, pp. 89-92.

(٢٩) Theophanes, Bilderstreit und Araberstürm in Byzans, des 8 Jahrhundert, 717-818. Aus der Welt Chronike des Theophanes, Ubersrtzt, eingeleitet und erklart Van Leopold Breyer, Wien, 1957, P.27.

(٣٠) Lopez, Op.Cit., pp. 26-28.

(٣١) Lopez, Silk Industry in the Byzantine Empire, in Speculum, 1945, XX pp.26-27.

(٣٢) Archibald Lewis, Op. Cit. P.95.

(٣٣) Buckler, F.W. Harun al-Rashid, Cambridge 1927. P.7.

(٣٤) Hill, George, The History of Cyprus, Vol. I to the Conquest by Richard Lion Heark, Combridge University Press, 1940, p.290.

(٣٥) المقدسي (مُطهَّر بن طاهر) البدء والتاريخ، ج ٢ ص ٧٢، الطبري ج ٧ ص ٤٣٨.

(٣٦أ) بدران، تهذيب، ج ٣ ص ٢٧٦.

(٣٦ب) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥ ص ٢٣٣، ج ٨ ص ٢٩٤.

(٣٧) البلاذري، فتوح، ص ١٣٧.

(٣٨) مأمون الصاغرجي، مختصر تاريخ دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ج ٢٠ ص ٢٧٧.

(٣٩) أبو الفداء (الحافظ بن كثير) البداية والنهاية ج ٩ ص ١٦٥.

(٤٠) الطبري، ج ٨ ص ٦٢٤، مؤرخ مجهول، العيون والحدائق، من خلافة الوليد بن عبد الملك إلى خلافة المعتصم، ص ٣٧٤، ٣٧٦، مسكويه، تجارب الأمم، المجلد السادس (يلي مجلد العيون والحدائق ويضم أحداث ١٩٨ ـــ ٢٥١هـ) ص ٤٦٤، أبو الفداء، ج ١٠ ص ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١.

(٤١) بدران، تهذيب، ج ٢ ص ٤٥٨.

(٤٢) الطبري ج ٩ ص ٢١٠.

(٤٣) بدران، تهذيب، ج ٣ ص ١٠٦.

(٤٤) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ٣ ص ١٢٦.

(٤٥) بدران، تهذيب، ج ٥ ص ١٨١.

(٤٦) ابن البطريق، التاريخ المجموع على التحقيق، مطبعة الآباء اليسوعيين ١٩٠٩، ص ٧٢، ابن منظور ج ٣ ص ٦ ج ٨ ص ٩١.

(٤٧) ابن الأثير، ج ٥ ص ١٧٦، ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار المغرب، بيروت ج ١ ص ١٣٢.

(٤٨) عادل زيتون، العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دمشق ١٩٨٠، ص ١٨٩.

(٤٩) اليعقوبي، البلدان، دار إحياء التراث العربي، ص ٨٨.

(٥٠) ابن حوقل، صورة الأرض، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩م ص ١٦٣.

(٥١) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ١٢٢.

(٥٢) أحمد بدر، الحضارة العربية الإسلامية، دمشق ١٩٨١ ـــ ١٩٨٢، ص ١١٦.

(٥٣) آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة ١٩٤٧، ج ٢ ص ٣٧٣، عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ العربي الاقتصادي، بيروت ١٩٦٩، ص ٧٠.

الدراسة السابعة

سيف الدولة وإمارة حلب



سيف الدولة وإمارة حلب

٧

سيف الدولة من الشخصيات التي نالت الكثير من المدح والكثير من القدح، وليست غاية هذه الدراسة امتداح سيف الدولة كما يفعل معظم الأدباء أو توجيه التهم إليه كما يفعل بعض الباحثين، وإنما غايتها إبراز الظروف التي أحاطت بإمارته ومناقشة بعض القضايا المتعلقة بسياسته المالية التي كانت موضع نقد شديد من قبل الباحثين العرب والغربيين.

الإدارة والسياسة المالية

في سنة ٣٣٣هـ نجح سيف الدولة في الدخول إلى حلب دون مقاومة تذكر. ويبدو أن شهرته سبقته إليها لاسيما موقفه من الخليفة المتقي لله وإكرامه له، وانتصاراته التي كان قد حققها ضد البيزنطيين في منطقة الثغور الأرمينية، ومن ثم فإن ياقوت الحموي ينقل عن تاريخ ألفه أبو غالب بن المهذّب المعرّي أن سيف الدولة لما عبر الفرات سنة ٣٣٣هـ يريد الشام تسامع به الولاة فتلقوه من الفرات وكان فيهم أبو الفتح عثمان والي حلب من قبل الإخشيد فلقيه من الفرات فأكرمه سيف الدولة وأركبه معه في العمارية (الهودج ـــ يجلس فيه) ولما وصل حلب أجلسه معه على السرير.

ونظراً لأن المتقي لله كان قد كتب للأخشيد حين اجتماعه به في الرقة بالشامات ومصر على أن الولاية له ولأبي القاسم أنوجور ابنه إلى ثلاثين سنة[1]، فقد اشتبك سيف الدولة حين توجه إلى حمص مع جيش الإخشيد بقيادة كافور الذي انهزم، وازدحم أصحابه في جسر الرستن ووقع في النهر منهم جماعة، فرفع سيف الدولة السيف عنهم وأمر غلمانه أن لا يقتلوا أحداً منهم، وقال: الدم لي والمال لكم، فأسر منهم نحو أربعة من الأمراء وغيرهم واحتمى على جميع سواده، ومضى كافور هارباً إلى حمص وسارعنها إلى دمشق، وكتب إلى الإخشيد يعلمه بهزيمته، وأطلق سيف الدولة الأسارى جميعهم فمضوا شاكرين له فعله[2]. وهنا لا بدّ من القول أن موقف سيف الدولة هذا الذي يدل على كرم ونبل في معاملة أعدائه لم يكن أمراً طارئاً عليه أو موقوفاً بظروف معينة، بل كان هذا الخلق أصيلاً فيه، فقد كان سيف الدولة كريماً في معاملته لأعدائه الروم ولكنه كان أكثر كرماً وأنبل خلقاً مع خصومه من العرب، كما أنه كان من عادة سيف الدولة في المعارك ضد خصومه الداخليين أن يتراجع إذا ما واجهته الجيوش الكبيرة. لا جبناً وإنما حفاظاً على جنده وهم بعد عرب أو مسلمون وقلة بالقياس لجيوش الخصوم. هذا ما فعله أمام جيوش توزون الذي تقلد منصب إمرة الأمراء، في رمضان سنة ٣٣١هـ حين استوحش من الخليفة المتقي لله واستنجد بالحمدانيين، وهذا ما فعله حينما خرج الإخشيد على رأس جيش ليسترد المناطق التي تغلب عليها سيف الدولة، فلما اقترب الإخشيد من دمشق تركها سيف الدولة متجهاً إلى الشمال إلى حمص، فتابع الإخشيد مسيره والتقى الجيشان الحمداني والإخشيدي عند قنسرين، فلم يظفر أحد العسكرين بالآخر كما يقول ابن الأثير[3] أما ابن العديم فيذكر أن سيف الدولة توجه إلى الجزيرة فدخل الرقة، ودخل الإخشيد حلب ـــ ثم ترددت الرسل بين الطرفين فتخلى الإخشيد عن حلب وحمص وأنطاكية لسيف الدولة وتزوج سيف الدولة بابنة أخي الأخشيد، عبيد الله طغج في ربيع الأول سنة ٣٣٤هـ[4] وبعضهم يجعلها ابنته، أثار هذا الصلح غضب الحاشية الإخشيدية، ولكن الإخشيد علل ذلك بأنه يتكلف في الحرب كثيراً وبأنه حتى لو انتصر على سيف الدولة وأسره فهو سيعامله معاملة الأمراء وسيجهزه جهازاً جميلاً ويرده إلى أخيه وأهله لأنهم لا يتركونه «وأقل ما يكفينا له مائتا ألف دينار ثم لا أطيق غلماني من الإدلال والتسحب عليّ بما عملوا ويطلبون مني الأعمال والولايات[5]». قد يكون هذا التعليل منسجماً مع ما عُرِفَ من الإخشيد من الحِرص والبخل، ولكن لا شك أن ثمة أسباباً أعمق من هذا تعلل الموقف تعليلاً أوفى، لاسيما وقد وقف الإخشيد الموقف نفسه من ابن رائق أمير الأمراء في خلافة المتقي لله قبل أن يقتله ناصر الدولة، واتخذ أنوجور وكافور من بعد الإخشيد النهج نفسه. ففي سنة ٣٣٦هـ اتفق سيف الدولة مع الإخشيديين على أن يكون له ما اعترف له محمد بن طغج، وكان الخليفة قد أرسل له منذ سنة ٣٣٥هـ الاعتراف الشرعي بحكمه.

ولعلنا نفهم الأمر إن نحن قلبناه على الوجه الاقتصادي، فعلى الرغم من أن طريقاً من الطرق العالمية الهامة للتجارة كان يمر بين حلب إلى الاسكندرونة قادماً من الخليج العربي، فإن الاضطراب

المستمر في العراق لا سيما منطقة البصرة (حركة الزنج، البريديون) أضاع على هذا الطريق قيمته وجعل البضائع تفضل الطريق القديم المار بعدن والبحر الأحمر فالقُصير فالنيل، فالاهتمام بمصر من حيث النتيجة أثمن من العناية بشمالي الشام.

ومن الناحية الحربية نجد أن السيطرة على شمالي الشام لا يهم صاحب مصر هجومياً أو دفاعياً إلا إذا شاء السيطرة على الجزيرة أو مهاجمة البيزنطيين، ولكن الإخشيد لم يكن بذي مطامح توسعيه بعد أن سيطر على أواسط الشام وجنوبيها ولا بذي رغبة في الجهاد ضد البيزنطيين، فسورية الشمالية ردء وحصن يحول دون أي غزو بيزنطي لسورية الوسطى، أو ضد أي مغامر يأتي من الشرق ولكن ليس من الضروري أن تكون تحت الإدارة المباشرة للإخشيديين فإذا حكمها سيف الدولة، دافع عنها وعن أرض مصر وراءها دون أن يكلف صاحب مصر شيئاً.

ويجب أن لا ننسى في الوقت نفسه أن حلب كانت منذ عهد قريب مهددة بالخطر البيزنطي، كما كانت مصر مهددة بدورها بالخطر الفاطمي النامي في ولاية إفريقية، ولهذه الأسباب كانت سورية الشمالية بالنسبة للإخشيد عبئاً لا ربحاً وكان من مصلحته أن يلقي بهذا العبء على غيره، ويمكننا أن نأخذ فكرة عن العبء المادي الذي أُلقي على عاتق سيف الدولة في الدفاع عن منطقة الثغور بالعودة إلى كتاب الخراج وصنعة الكتابة لقُدامة بن جعفر، حيث نجده يعطينا صورة عن الجبايات العائدة للدولة العباسية سنة ٢٠٤ هـ فنجد في لائحته أن ارتفاع الثغور المعروفة بالشامية (طرسوس، أَذَنَة المصيصة، عين زَرْبة، الكنيسة، الهارونية) كان ١٠٠ ألف دينار وينفقُ في مصالحها وسائر وجوه شأنها وهي المراقب والحرس والركاضة والموكلين بالدروب والمخايض والحصون وغير ذلك من الأمور والأحوال وما يحتاج إلى شحنها من الجند ورواتب مغازيها والصوائف والشواتي في البر والبحر في السنة على التقريب ٢٠٠ ألف دينار وقد تصل أحياناً إلى ٣٠٠ ألف دينار أي أن الدولة كانت تنفق من خزينتها من بيت المال في بغداد ما بين مائة ألف ومائتي ألف دينار على الثغور الشامية و ما بين ٩٠ ألف إلى مائة وخمسين ألف دينار على الثغور الجزرية (مرْعَش، الحَدَث كيسوم، حصن منصور، ثغر شميشاط ثم ملطية) أما الثغور المسماة البكرية فقد كان ارتفاعها مليون وثلاثمائة ألف درهم أي حوالي ١٣٠ ألف دينار، وكانت الدولة تنفق ما يقارب ١٧٠ ألف دينار على هذا الثغر ومعنى هذا أن الخزينة المركزية كانت تتكبد نفقات كثيرة لحماية منطقة الثغور في عهد المأمون الذي كان عهده عهد ازدهار وقوة، ولكن كان من حسن حظ سيف الدولة أن أخاه ناصر الدولة كان ينظر إلى إمارة حلب على أنها امتداد للإمارة الحمدانية لأن ناصر الدولة في الصلحين اللذين عقدهما مع معز الدولة البويهي سنة ٣٣٥هـ و ٣٣٧هـ أعتُبر مسؤولاً عن الموصل والجزيرة والشام، ووفقاً لصلح سنة ٣٣٧هـ كان على ناصر الدولة مقابل ذلك أن يدفع كل سنة ثمانية الآف ألف درهم أي ٨٠٠ ألف دينار وأن يخطب له في بلاده ولعماد الدولة وركن الدولة[٦] ولكن ناصر الدولة لم يكن يحاسب أخاه سيف الدولة على ما بيده من الأموال، لأن سيف الدولة كفى المسلمين أمر الروم واعتنق حربهم[٧] ومن ثم فإن العبء المادي الأكبر كان يقع

على عاتق ناصر الدولة الذي كان مضطراً إلى دفع الأموال المترتبة عليه وإلا سارت جيوش معز الدولة البويهي إلى الموصل كما حدث سنة ٣٣٥هـ ، ٣٣٧هـ ، ٣٤٧هـ ، ٣٥٤هـ[٨] .

إمارة حلب وإدارتها

بعد سيطرة سيف الدولة على حلب واعتراف الإخشيد وابنه من بعده بضم حمص وانطاكية إليه أصبحت حلب مركزاً لإمارة ضمت جُند قنسرين وحمص ومناطق الثغور الجزرية والشامية وديار مضر وديار بكر ، ولكننا لا نعرف بالضبط متى تم له السيطرة نهائياً على هذه الديار فمن المؤكد أن سيف الدولة حين توجه إلى الشام غازياً لم يكن له شيء في الجزيرة وربما كان له إذ ذاك حكم نَصيبين ، ولعلَّ ناصر الدولة عهد إليه . بحكمهما حين وقع في مشاكله مع معز الدولة البويهي بعد سنة ٣٣٤هـ ، وهذا الارتباط بالجزيرة والشعور العائلي وحق ناصر الدولة الشرعي النظري هو الذي يفسر علاقات التبعية النظرية التي قامت بين الأخوين الحمدانيين .

ضمت هذه الإمارة التي تولى حكمها سيف الدولة ألواناً من الناس ، فمن المعروف أن النسيج البشري يقوم على قاعدة واسعة خليطة من العرب السابقين كتغلب وبكر والجماعات الآرامية (السريانية والكردية والأرمينية) ، بالإضافة إلى العناصر العربية التي دخلت الشام والجزيرة مع الفتوح وبعدها ، فقد كانت القبائل العربية الوافدة إلى بلاد الشام تتفرق في حواضرها وتنزل المنازل التي جلا عنها أهلها أو يقاسمونهم منازلهم أحياناً[٩] وقد أثار الزحام على التوطن في المناطق الأخصب ، وتفضيل اجتماع الأقارب بعضهم إلى جانب بعض كثيراً من الحزازات بين هذه القبائل الجديدة مما جدد فيما بينها الانقسام الجغرافي البشري القديم وجعلها تعطي الزحام الاستيطاني شكل العصبية القبلية في ما صار يعرف لدى النسابين باسم قيس ويمن ، وما صار ينقسم إليه الأصل العربي كله ما بين شماليين وجنوبيين ونسل عدنان وقحطان ، وعلى الرغم من أن توطن هذه القبائل كان متداخلاً بعضه مع بعض إلا أنها صارت بصورة عامة واضحة التجمع ، ففي الجنوب صارت المنازل لقبائل كلب اليمانية مع منازل العرب اليمانيين السابقين للإسلام هناك ، بينما تكاثرت في شمالي الشام والجزيرة قبائل من أصل قيسي ، وكان أشهرها كلاب ، وإن كان هذا لا يمنع وجود جماعات يمنية في الشمال وأخرى قيسية في الجنوب وقد أشار ابن حوقل إلى هذه الجماعات اليمنية ، وإلى أنها كانت تشتو في مشاتي الموصل مع بعض أحياء الأكراد وإلى أنه كان منها بيوت فاخرة ولهم في التناية (الملك الزراعي) يسار كبني فهد وبني عمران من وجوه الأزد وأشراف اليمن ...[١٠] ويذكر ابن حوقل نفسه تدفق مجموعات قيسية جديدة على شمالي الشام والجزيرة في القرن والرابع الهجري العاشر الميلادي منهم بنو قشير وعُقيل ونُمير وبني كلاب[١١] . ويحدد ابن العديم في البغية ، قدوم هذه القبائل ما بين العقد الثاني والثالث من القرن الرابع الهجري ، وكانت نتيجته وصول هذه الموجة الجديدة من القبائل العربية البدوية أن تأثرت الحياة السياسية والاقتصادية ، فاضطرب الأمن وانتشرت الفوضى ، ونشأت حالة من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة ، كما أن

اجتياحهم للمناطق الزراعية أدىّ إلى انحسارها، وعودة الكثير من الأراضي إلى مراعي واسعة وإلى ازدياد عدد البدو، بينما كانت القبائل العربية في الجزيرة قد أضحت معظمها بادية حاضرة، ويروي ابن حوقل فيقول: وبالجزيرة براري وقفار وسباخ بعيدة الأقطار، وكان يسكنها قبائل من ربيعة ومضر أهل خيل وغنم وإبل قليلة، وأكثرهم متصلون بالقرى وبأهلها فهم بادية حاضرة، فدخل عليهم في هذا الوقت (القرن الرابع الهجري) من بطون قيس عيلان، الكثير من بني قشير وعقيل ونمير وبني كلاب فأزاحوهم عن بعض ديارهم بل جلها وملكوا غير بلد وإقليم[١٢]، كما أناخت بنو عُقيل ونمير في حرّان بعقوتها[١٣] وبقعتها فلم يبق منها باقية ولا في رساتيقها ثاغية ولا راغية[١٤].

نجح سيف الدولة بعد تأسيسه لإمارته أن يضبط هذه القبائل ضبطاً شديداً، كما حاول أن يتألفهم من ناحية أخرى حتى يستطيع الاعتماد عليهم في حروبه مع الروم، ولا سيما قبيلة كلاب التي كانت قبيلة كبيرة مقيمة في المنطقة المحيطة بحلب، يذكر الثعالبي أن سيف الدولة كان قد اصطنع بني كلاب فأدناهم وأمِن سربهم فقهروا العرب وعلت كلمتهم. إلى أن بدرت منهم هفوة أحفظته، فأسرى إليهم وأوقع بهم وملك حُرمهم وأموالهم، ثم صفح عنهم، وجمع الحرم ووكل بهن الخدم، وأفضل عليهن وأحسن إليهن، وقد انتبه أبو فراس إلى تصرفات سيف الدولة الكريمة تجاه هؤلاء العرب الثائرين فأنشد بقوله:

مازلتَ قد كُنتَ تأتي الجميل
وتحمي الحريمَ وترعى النسَب
وتغضَبُ حتى إذا ماملكتَ
أطعتَ الرِّضا وعَصَيت الغَضَبْ
فكنت حِماهن إذ لا حِمى
وكنت أباهُنَّ إذ ليس أب[١٥]

كما أحسن المتنبي تصوير تلك الحال حين قال:

قَعدن كما أُخذن مُكرَّمات
عليهِنَّ القَلائِدُ والملابَ
يُثِبْنَك بالذي أوليت شكراً
وأين من الذي تولي الثواب
وليس مصيرُهن إليك شيئاً
ولا في صونهن إليك عاب
ولا في فقدِهن بني كلاب
إذا أبصرن غُرَّتك إغتراب
وكيف يتم بأسك في أناس
تصيبُهم فيؤلمك المصابُ[١٦]

كانت الجماعات العربية كلها عدا بعض المجموعات الصغيرة التنوخية والتغلبية على الإسلام وأهل جماعة وسنة، إلا أنه وجد تشيع في حلب وفي قبائل تغلب الحمدانية، ولكنهم كانوا شيعة في غير غلو فحافظ المجتمع في أول الأمر على عقيدته السنية إلى أن هاجم الروم حلب سنة ٣٥١هـ/٩٦٢م وقُتل عدد كبير من أهلها، فنقل إليها سيف الدولة جماعة من الشيعة من حرَّان، وكان سيف الدولة يتشيع فغلب على أهلها التشيع(١٧). ويرى بعض الباحثين أن تشيع الحمدانيين كان تشيع ضرورة حتى يأمنوا أصحاب النفوذ في بغداد من الشيعة وخاصة البويهيين الذي ازداد خطرهم واستولوا على بغداد سنة ٣٣٤هـ. أي بعد سيطرة سيف الدولة على حلب بعام واحد ويؤكد هذا الرأي ماذهب إليه القرماني في أخبار الدول بأن تشيع الحمدانيين كان خفيفاً(١٨). أو أن تشيعهم كان تشيع تفضيل(١٩) وتثبت النصوص أن الحمدانيين كانوا إمامية اثني عشرية، وذلك واضح في بعض أشعار أبي فراس حيث يقول:

شافعي أحمدُ النبي ومولا
ي علي والبنت والسبطان
وعلي وباقر العلم والصا
دق ثم الأمين ذو التبيان
وعلي ومحمد بن علي
وعلي والعسكر الداني
والامام المهدي في يوم لا ينـ
ـفع إلا غفران ذي الغفران(٢٠)

فأبو فراس يذكر الأئمة الاثني عشر صراحة، وهم علي بن أبي طالب والسبطان، الحسن والحسين، وعلي زين العابدين، ومحمد الباقر وجعفر الصادق وموسى الكاظم، وعلي الرضا. ومحمد الجواد، وعلي الهادي، والحسن العسكري، ومحمد المهدي القائم بالحجة. ولا يتشفع أبو فراس بهؤلاء الأئمة مرة واحدة، بل نجد له أبياتاً أخرى حيث يتشفع بالأئمة الاثني عشر بأسمائهم وصفاتهم(٢١).

ولما كان أبو فراس واحداً من الحمدانيين وهو ربيب سيف الدولة وابن عمه وفي حجره تربى وتحت رعايته تعلم(٢٢). فإنه من السهل أن نصل إلى أن سيف الدولة كان اثني عشري المذهب، وأن الحمدانيين كانوا كذلك، ولذلك نجد المتنبي يستخدم المعاني الشيعية في هذه الأبيات التي يخاطب فيها سيف الدولة.

يا سيف دولة ذي الجلال ومن له
خيرُ الخلائفِ والأنامِ سَمِيَ
أو ما ترى صفين كيف أتيتها
فانجاب عنها العسكر الغربي

فكأنــه جيش ابــن حَرب رُعتَــه
حتـــــــى كأنك ياعلي علي[٢٣]

ويذكر ابن ظافر الأزدي أنه عندما صاهر سيف الدولة أخاه ناصر الدولة سنة ٣٥٤هـ ضرب دنانير في كل دينار ثلاثين ديناراً وعشرين وعشرة مكتوب عليها محمد رسول الله، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فاطمة الزهراء، الحسن والحسين، جبريل عليهم السلام، وعلى الجانب الآخر، أمير المؤمنين، المطيع لله، الأميران الفاضلان، ناصر الدولة وسيف الدولة، الأميران أبو تغلب وأبو المكارم[٢٤].

ورغم أن الحمدانيين كانوا شيعة، وأن أهل حلب قد غلب عليهم التشيع. فقد كان فيه كثير من السنة، ولكننا لا نسمع عن مشاحنات بين السنة والشيعة في حلب مثل التي جَرَت في أمصار أخرى مما يدل على أن هذا المجتمع كان مجتمعاً هادئاً بعيداً عن التعصب الديني حتى أن أحمد بن اسحق الذي ولي قضاء حلب بعد أبي حصين كان حنفي المذهب[٢٥].

أما أهل الذمة من النصارى واليهود فقد عاشوا حياة آمنة مطمئنة ولم يكن نشاطهم محصوراً في المجتمع الشعبي وحده، بل كانوا يلقون التسامح في قصر الأمير الذي لم يتردد في تقريب الكثير منهم حتى أن ابن دنحا أكثر خدامه صلة به وإخلاصاً إليه كان نصرانياً، وكان كبير أطبائه عيسى الرقي نصرانياً وكان يأخذ أربعة أرزاق، رزقاً بسبب الطب ورزقاً بسبب النقل من السرياني إلى العربي ورزقين بسبب علمين آخرين[٢٦]. كما لمع تحت رعاية سيف الدولة مهندسون ورياضيون وفلكيون من أشهرهم ديونيسيوس بطريرك اليعاقبة والمجتبي الأنطاكي وقيس الماروني.

وكانت بلاد الشام والجزيرة حافلة بالأديرة الكثيرة الكبيرة الغنية، التي كان يتردد عليها الشعراء وطلاب المتع فيقضون فيها أياماً نظير أجر معلوم كما كانت مقصداً لطلاب الصيد ومحطاً للقوافل والمسافرين، ومن أشهر الديارات، دير زكّي بالرَّقة على الفرات وعلى جنبيه نهر البليخ، وكان من أحسن الديارات موقعاً وانزهها موضعاً[٢٧]، وبظاهر حلب على سفح جبل جوشن، دير مارْ مَرُوثا وهو دير صغير يعرف بدير البيعتين، لوجود مسكنين به للرجال والنساء، وقال الخالدي: «قلَّ ما مَرَّ به سيف الدولة إلا نزل به، وكان يقول: كانت والدتي محسنة إلى أهله وتوصيني به»[٢٨] وأديرة الشام والموصل كثيرة أورد لها كثير من المؤلفين كتباً كاملة مثل ديارات الشابشتي وديارات الخالديين. كما تناولها بالحديث ابن فضل الله العمري، وكثير من الرحالين والجغرافيين العرب.

ومن حلب التي اتخذها سيف الدولة مركزاً لإمارته ومن قصره الذي بناه ظاهر حلب وإلى غربها في المكان الذي كان الحكام العباسيون قد اختاروه مقراً لهم من قبل، كان سيف الدولة يدير إمارته، إلا أن سيف الدولة ظل يهتم بالجزيرة كملجأ له وكان يعتبر ميَّافارقين في الغالب إمارته الأولى لما كانت تتمتع به من أسوار وأبراج. كما كانت تضم معظم العائلة الحمدانية وفيها دوماً قسم من عائلته، أمه، أخته وزوجة له وبعض أولاده، وكان يكثر من التردد عليها لأسباب سياسية وعائلية

معاً، زارها سنة ٣٣٨هـ/٩٤٩م أول زيارة بعد توطيد إمارته وزارها في السنة التالية، مرَّ بها على الرَّقة في جيش بلغ سبعة آلاف ورافقه فيه المتنبي، وكانت هذه الزيارة تحمل دون شك المعنى السياسي لأن قدومه في هذا العدد من الرجال، إنما كان لإبراز قوته وكرمه معاً في الجزيرة، ولقد سماه الناس إذ ذاك أبا الخصيب؛ كما أن إقامة سيف الدولة في ميَّافارقين تكرَّرت بعد المرض الذي أصابه وغزو الروم لحلب سنة ٣٥١هـ. وعلى الرغم من أنه توفي بحلب فقد دفن في ميَّافارقين[٢٩].

اعتمد سيف الدولة في إدارة ولايته على أقربائه من الأمراء الحمدانيين الذين كانوا يتولون المناصب العليا في هذه الإمارة، فهم حكام أقاليم وقت السلم وقواد جيوش وقت الحرب، ومن أشهر هؤلاء الذين كان لهم دور في إمارة حلب أبو فراس الحمداني الذي ولاه سيف الدولة منبج وما حولها من القلاع[٣٠]. والذي خاض الكثير من المعارك ضد الروم ثم أسر سنة ٣٤٩هـ حسب بعض الروايات أو في سنة ٣٥١هـ في روايات أخرى، وظل أسيراً في بلاد الروم خمس سنوات أنشأ خلالها أجمل شعره المعروف بالروميات وقد أقطعه سيف الدولة حمص بعد خلاصه من الأسر[٣١].

إلى جانب أبي فراس وجد ابن عمه أبو العشائر الذي كان حاكماً لأنطاكية وأبو وائل تغلب الذي كان والياً على حمص[٣٢] ومحمد بن ناصر الدولة الذي كان يستخلفه أحياناً في حلب[٣٣] والذي خاض أكثر من معركة ضد الروم وأسر في إحدى المعارك، وهبة الله أخو محمد بن ناصر الدولة وأبو زهير مهلهل بن نصر بن حمدان الذي يقول عنه ابن خالويه بأنه كان أفرس العرب وأشعرها.

لم يعتمد سيف الدولة على الأمراء الحمدانيين فقط في تسيير أمور دولته، وإنما اعتمد كذلك على المماليك الأتراك[٣٤] الذين أكثر سيف الدولة في اقتنائهم لكي يقوموا بخدمته في القصر ويشكلوا حرساً خاصاً له، ذكر ابن خالويه نقلاً عن أبي فراس، «وافى رسول ملك الروم يطلب الهدنة، فأمر سيف الدولة بالركوب بالسلاح، فركب من داره ألف غلام مملوك بألف جوشن مذهب على ألف فرس عتيق بألف تجفاف»[٣٥]، وكان سيف الدولة يستعين بالنابغين منهم في حروبه الكثيرة خصوصاً ضد البيزنطيين، ويشير ابن ظافر الأزدي أنه كان لسيف الدولة خمسمائة غلام أقران لهم بأس وشدة إذا حمل بهم في أي جيش فرقة[٣٦]، ولا شك أن شلومبرجير Schlumberger في حديثه عن جنود سيف الدولة الفدائيين إنما كان يعني هؤلاء الذي ذكرهم ابن ظافر، فقد كان هؤلاء يقفزون في سبيل الوصول إلى الأعداء من قمة إلى قمة ويقفزون بكل سهولة ويسر بين هاويتين سحيقتين ثم ينزلون على العدو فيوقعون به شر الوقائع ويملأون قلوب الجنود البيزنطيين رعباً[٣٧] ويذكر ابن ظافر أن نقفور فوكاس كان يُخرج لكل رجل من عسكر سيف الدولة عشرة رجال من الروم آخذاً بالاحتياط والحزم[٣٨].

اعتمد سيف الدولة كذلك على بعض غلمانه الذين كان قد ربَّاهم ودربهم على قيادة الحملات العسكرية لما امتازوا به من ذكاء في قيادة الحروب ورسم الخطط ومطاردة الأعداء والايقاع

بهم، وكان أشهرهم وأبرعهم وأقربهم إلى قلب سيف الدولة «نجا» الذي انتصر في العديد من المعارك، إلا أنه لم يقابل إكرام سيف الدولة له إلا بالجحود، ففي سنة ٣٥٣هـ شق عصا الطاعة على سيف الدولة بعد أن استغل مرضه لمصادرة أهل حَرَّان[٣٩]. فقوي بهذه الأموال، وتوجه بعدها إلى ميَّافارقين وبلاد أرمينية حيث سيطر على كثير من قلاعها، كما كاتب معز الدولة بن بويه الذي كان قد سار مرة أخرى إلى الموصل ونصيبين، يعده المعاضدة والمساعدة على مواليه بني حمدان، فلما اصطلح معز الدولة وناصر الدولة، سار سيف الدولة إلى نجا ليقاتله على عصيانه، فعمد نجا إلى تقديم الولاء والطاعة إلى أميره حينما شعر بالخطر على حياته وأنه سيهزم لا محالة، ولكن بقية غلمان سيف الدولة ما لبثوا أن انقضوا على المملوك الثائر فقتلوه في دار الأمير في ميَّافارقين[٤٠] ولم يكن قرغويه الذي اعتمد عليه سيف الدولة في أواخر حياته، وجعله نائباً عنه في حلب أثناء غيابه بأفضل من نجا، فقد قتل أبا فراس بعد وفاة سيف الدولة بقليل، ولم يكتف قرغويه بذلك بل أخرج سعد الدولة بن سيف الدولة من حلب وحاول أن يستقل بها[٤١]، ولم يكن ما فعله هذان المملوكان غريباً، فتاريخ المماليك في عاصمة الخلافة مليئة بغدرهم وتآمرهم، ولكن يبدو أن اقتناء هؤلاء المماليك كان ضرورة تمليها طبيعة العصر.

السياسة المالية

لا تمدنا المصادر التاريخية بمعلومات وافية عن سياسة الحمدانيين المالية، والمصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه كل الباحثين هو كتاب صورة الأرض لابن حوقل الذي يذكر الضرائب المفروضة في منطقة الجزيرة والشام، ويلاحظ أن الباحثين المعاصرين من غربيين وعرب ينتقدون الحمدانيين وسيف الدولة انتقاداً شديداً، في حين أن سياستهم المالية لم تكن تختلف عن السياسة المالية التي اتبعها غيرهم، كالإخشيديين مثلاً، فالإخشيد كان معروفاً بمصادرته لأموال عُماله ومصادرة الأغنياء، وإذا أفلت أحد من المصادرة حياً فقد كان يصادر ورثته ومن الروايات التي تذكر في هذا المجال. أن الإخشيد كان في أحد الأيام خارجاً للصيد بظاهر دمشق فرأى حماماً فأرسل عليه الجارح فأخذه فإذا مع الحمام كتاب من الراشدي إلى بعض الدمشقيين يقول فيه: قد حصل عندك تمام ثمانين ألف دينار، وانصرف الإخشيد إلى داره وأحضر الرجل وطالبه بالمال، وأخذه منه[٤٢]، كما أن كافور الإخشيدي كان قد عقد فلسطين والأردن لنوابه بخمسمائة ألف دينار وكذلك جند دمشق وكثيراً ما كان يطالب عماله بالمال على سبيل القرض وقبل أن يحين موعد الدفع. وكان يدع عماله مقابل ذلك يجبون ما يشاؤون من المال إرضاء لهم وهذا يعني العَسفَ بالرعية، وكان نظام الضمان هو النظام الذي بُدىء بتطبيقه منذ أواخر القرن الثالث الهجري في كل أنحاء الدولة، ولكن ابن حوقل يذكر بالتفصيل الضرائب التي فرضها بنو حمدان بينما لا يذكر سوى مبالغ الضمان التي عقدها كافور الإخشيدي لنوابه مع الترحم عليه ولعن الحمدانيين.

ولعلَّ صِغَر إمارة حلب بالقياس إلى المناطق التي كان يسيطر عليها الإخشيديون، وكثرة

مغازي سيف الدولة مع ذلك النشاط الأدبي في بلاطه وشيوع مقولة أبي الحُصين القاضي من هلك فلسيف الدولة ما ترك والمعلومات التي يقدمها ابن حوقل، كلها جعلت المؤرخين يستنتجون أنه كان ولا شك جائراً على رعيته ويفرض عليها الضرائب الثقيلة لكي يستطيع أن يؤمن نفقات الحملات ونفقات بلاطه، ولذلك نجد آدم ميَّز في كتابه — الحضارة العربية في القرن الرابع الهجري — وهو مرجع يعتمد عليه الكثير من الباحثين يعتبر بني حمدان أسوأ جميع حكام القرن الرابع الهجري وأنهم جاروا على الرعية جوراً عظيماً وهو ما يفعله أهل البادية الذين لا يعلمون ولا يحسنون لشيء تعهداً والترك والفرس الذين حكموا في هذا القرن هم جميعاً كالآباء لرعيتهم إذا قورنوا بالحمدانيين، ومما نشأ عن طبيعتهم البدوية أنهم كانوا لا يبالون بالشجر ففي سنة ٣٣٣هـ/٩٤٤م أغلقت مدينة حلب أبوابها في وجه سيف الدولة، فاقتلعوا كل الأشجار المحيطة بالمدينة، وكانت هذه الأشجار كما يقول الصنوبري المعاصر لذلك العهد أكثر ما ازدان به الإقليم... وقد اكتسح الحمدانيون أشجار الفاكهة والبساتين وجعلوا مكانها الغلات والحبوب مثل القطن والأرز والسمسم وجلا كثير من أهل هذه البلاد، وكان ممن جلا بنو حُبيب وهم بنو عم بني حمدان فقد خرجوا بذراريهم ومواشيهم في اثني عشر ألف فارس إلى بلد الروم حيث انزلوا على كرائم الضياع(٤٣).

أما برنارد لويس في بحثه عن تاريخ مصر والشام فيقول: انتزع سيف الدولة الحكم على حلب وحمص في سنة ٣٣٣هـ من الإخشيديين وأسس حكومة جديدة في شمالي الشام، شَقَّ دويها أجواء الفضاء حتى توفي سنة ٣٥٦هـ، اشتهر سيف الدولة في الأدب العربي وأقاصيصه كملك وظهير للشعراء والمتأدبين أما شهرته من النوع الثاني فصحيحه إلا أنها مرهونة بسعي هؤلاء أكثر من سعيه هو، حيث أنهم بوأوه محل الوالي في الحكم والغازي في ميادين الجهاد، والحقيقة أن دور الحمدانيين يمثل صورة لغصب أموال الناس وسلبها ظلماً مقرونة بعدم الكفاية في الحكم وإضعاف المملكة واستثمارها عن طريق ابتزاز الأموال وإتلافها في استعراضات الجيش والمغامرات دون جدوى في النهاية، ويتفق سهيل زكار في رأيه مع بعض ما ذكره برنارد لويس وآدم ميتز، فيقول: لقد خاض سيف الدولة بإمكاناته القليلة حروباً طويلة ضد الإمبراطورية البيزنطية، ولم تكن هذه الحروب حروباً هادفة، بل كانت مجرد غارات بدون هدف واضح سواء أكان دفاعياً أو هجومياً، وقد نجم عن سياسته العسكرية وتكوينه لبلاطه نتائج خطيرة. فلقد احتاج بلاطه، واحتاجت حملاته إلى نفقات كبيرة للغاية، وقام سيف الدولة بجمع هذه النفقات من المصادرات والضرائب الثقيلة، ويقول كذلك: لقد اضطرت سياسة سيف الدولة المالية بقايا قبيلة تغلب، وكان عددها يقدر بعشرة آلاف فارس، وكانوا يدعون بني حُبيب، اضطرتهم إلى ترك الجزيرة والهجرة إلى داخل الأراضي البيزنطية والتخلي عن الإسلام وتبني النصرانية والحرب مع بيزنطة ضد المسلمين(٤٤).

ويقول الأستاذ كرد علي في كتابه خطط الشام، «ومن كثرة مظالم سيف الدولة أن بني

حُبيب وهم أبناء عم بني حمدان كانوا ينزلون نصيبين فأكب عليهم بنو حمدان بصنوف الجور حتى خرجوا بذراريهم إلى بلاد الروم فتنصروا»، كما أنه يأخذ على سيف الدولة كرمه وصلاته للشعراء والأدباء بقوله: إن ما صدر عن سيف الدولة غاية في الكرم ولكنه لا يجوز في الشرع والعقل أن تُجبى هذه الأموال من الفقراء والأغنياء لتصرف في مصالح الأمة ثم يأخذها شاعر واحد.

هذه نماذج لآراء وأحكام بعض المؤرخين نجدها مكررة في معظم الكتب والمؤلفات. ولكن مناقشة هذه الأحكام مناقشة موضوعية علمية تساعد على إعطاء صورة أقرب إلى الواقع والمنطق.

يعتمد آدم ميتز في ذكره لاقتلاع عسكر سيف الدولة كل الأشجار الجميلة المحيطة بالمدينة على مرجع أجنبي **Wilstenfeld, Die Stathalten von Aegypten** في حين أن ابن الأثير في كتابه الكامل في أحداث سنة ٣٣٣هـ(٤٦) لا يذكر سوى التقاء الجيشين وأن أحد العسكرين لم يظفر بالآخر وأن سيف الدولة تراجع إلى الجزيرة ثم عاد إلى حلب بعد رجوع الأخشيد إلى دمشق، أما ابن العديم فيذكر أن سيف الدولة توجه إلى الجزيرة، فدخل الرقة ودخل الإخشيد حلب، وأفسد أصحابه في جميع النواحي وقطعت الأشجار التي كانت بظاهر حلب وكانت عظيمة جداً، ونزل عسكر الإخشيد على الناس بحلب وبالغوا في أذى الناس، ثم ترددت الرسل بين الطرفين فتخلى الأخشيد عن حلب وحمص وأنطاكية لسيف الدولة.

واعتمد ميتز فيما يتعلق باكتساح الحمدانيين لأشجار الفاكهة والبساتين وجعلهم مكانها الغلّات والحبوب مثل القطن والأرز والسمسم على ما ذكره ابن حوقل في كتابه صورة الأرض، ولكنه لم يكمل نص ابن حوقل الذي يذكر فيه (ص١٩٣) «وجعل مكان الفواكه الغلات من الحبوب والسمسم والقطن والأرز فصار ارتفاعها أضعاف ما كانت عليه وزادت ريوعها»، وإذا كان الحمدانيون قد اكتسحوا الأشجار في المنطقة المحيطة بنصيبين، فإنهم وفقاً لنص آخر يرد في كتاب صورة الأرض لابن حوقل (ص١٩٤) قد اهتموا بزراعة الأشجار، فهو في حديثه عن الموصل يذكر أنه لم يكن بالموصل كثير شجر ولا بساتين إلا التافه القليل اليسير «فلما تملك بنو حمدان ورجالهم غرسوا فيها الأشجار وكثرت الكروم وغزّرت الفواكه وغرست النخيل والخضر» هذان النصان واردان في كتاب صورة الأرض لابن حوقل ولكن ميتز لم يعتمد إلا على النص الأول فأورده غير كامل وأهمل النص الثاني ليبرهن على الطبيعة البدوية المخربة، ولو قرأ النصوص جميعاً لوجد أن ما فعله الحمدانيون يشير إلى عقلية اقتصادية متفتحة، فقد وجدوا التربة في الموصل ملائمة لزراعة أشجار الفاكهة والنخيل والكروم فاهتموا بزراعتها، ووجدوا أن الأرض المحيطة بنصيبين أكثر ملاءمةً لزراعة القطن والسمسم والأرز فزرعوا هذه المزروعات التي أعطت ريعاً أكبر بكثير كما يؤكد ابن حوقل نفسه، والصولي في أوراقه يشير إلى أن الراضي طمع في الموصل ذات النواحي الزارعية العامرة وأكثرها ضياع آل حمدان ففكر بإعطاء هذه الضياع لبجكم وأصحابه، ليخلُص له مال ضياعه، فيوسع على الناس ويعطي من حَرَم، ويجعل في بيت المال شيئاً يرجع

الناس إليه، فكان رد الصولي على الراضي: «إن هذه الناحية إنما عمرت بعناية بني حمدان لها ونزولهم فيها»، كما أنه يجب الإشارة إلى أن ناصر الدولة أثناء إشغاله منصبه كأمير للأمراء في بغداد نظر في العيار فرآه ناقصاً، فأمر بإصلاح الدنانير، فضرب دنانير سماها الإبريزية عيارها خير من غيرها، فكان الدينار بعشرة دراهم، فبيع هذا الدينار بثلاثة عشر درهماً، هذه الأمثلة تشير إلى وعي مالي اقتصادي ولا يتفق مع الاتهامات الموجهة إليهم من كونهم بدواً مخربين.

وإذا أتينا إلى القضية الثانية وهي قضية بني حبيب وجلائهم عن أراضيهم نتيجة لجَوْر وغشم وظلم الحمدانيين ولاسيما سيف الدولة، فإن المؤرخين جميعاً يعتمدون على النص الوارد لدى ابن حوقل، ودراسة النص بإمعان يشير لدى الباحث الكثير من التساؤلات.

يذكر ابن حوقل (ص ١٩١) أن نَصيبين كانت معروفة بكثرة الثمار ورخص الأسعار تتضمن بمائة ألف دينار إلى سنة ٣٣٠هـ، «فأكب عليها بنو حمدان بضروب الظلم والعدوان ودقائق الجور والغشم حتى حمل ذلك بني حُبيب إلى أن خرجوا بذراريهم وعبيدهم ومواشيهم وما يمكن نقله ومن ساعدهم من جيرانهم وشاركهم فيما قصدوا به من الغصب لعقارهم في نحو عشرة آلاف فارس على فرس عتيق وسلاح شاك من درع وجوشن مذهب ومغفر مُدَبَّج وسيف يقل شبهه ورمح خطي وآلة وعدة، فتنصروا بأجمعهم وأوثقوا ملك الروم من أنفسهم، بعد أن أحسن لهم النظر في إنزالهم على كرائم الضياع ونفائس الحبى والمتاع وخيرَهم القرى والمنازل ورفدهم بالنواحي الحسنة والمواشي... الخ، ثم يتابع ابن حوقل فيذكر أن بني حبيب كاتبوا من خلفوه وراسلوا من عرفوه ولاطفوه بذكر ما بلغوه ونالوه....

وأن ملكهم أيّدهم وقواهم وأنعم عليهم وآواهم فلحق بهم كثير من المتخلفين عنهم وانتمى إليهم من لم يك منهم وشنوا الغارات على بلد الإسلام...».

هذا النص ينفرد به ابن حوقل، فليس ثمة من مصدر آخر يشير إلى ارتحال بني حُبيب إلى بلاد الروم نتيجة لجَور وغشْم وظلم بني حمدان وإن كان ذكر بني حُبيب يرد في ديوان أبي فراس الحمداني شرح ابن خالويه في صدد الحديث عن جد سيف الدولة حمدان بن حمدون الذي عمر بلاد الموصل وديار ربيعة بالميرة ثلاثة أعوام تواترت بالمحل، ووفد عليه فيمن وفد بنو حُبيب وكانوا أعداءه وأعداء قبيلته فساواهم بأقرب عشيرة.

فبنوا حُبيب وفق هذه الرواية أعداء حمدان بن حمدون وأعداء قبيلته، كما أن ابن حوقل في نصه لا يشير إلى أنهم أبناء عم الحمدانيين، ومن ثم نتساءل، لماذا اختار بنو حُبيب الجلاء عن نصيبين سنة ٣٣٠هـ، مع العلم أن مناطق الجزيرة كانت تحت سيطرة الحمدانيين منذ سنة ٢٩٣هـ تقريباً كما أن سيف الدولة آنذاك لم يكن قد أسس إمارة حلب ومن ثم لا يحق لنا القول إن سياسته المالية الجائرة كانت سبباً في ارتحال بني حبيب، لا سيما وأن ابن حوقل (ص١٩٣) يعتبر نصيبين وما حولها تابعة للحسن بن عبد الله بن حمدان (ناصر الدولة) ونحن نعلم أن سيف

الدولة كان آنذاك يتولى نَصيبين من قبل أخيه حين جاءَه الأمر بالتوجه إلى بغداد ونجدة الخليفة المتقي لله الذي كان قد أنفذ إلى ناصر الدولة يستمده على البريديين ، فأرسل أخاه علي بن عبد الله بن حمدان نجدة له في جيش كثيف فلقى المتقي لله وابن رائق أمير الأمراء بتكريت ، وقد انهزما ، فسار معهما إلى الموصل ، ويلاحظ أن الأخوين انشغلا بقواتهما طيلة سنة ٣٣٠هـ ، و ٣٣١هـ بقضايا الخليفة والبريديين وجربهم ، فلماذا لم يحاول بنو حُبيب أن يظهروا مقاومة ويستعيدوا أراضيهم حين كانت الساحة خالية لهم وهم يتألفون من عشرة آلاف فارس بكامل عدتهم وعتادهم . وقد كان المتغلبون أحياناً يسيطرون على مناطق بأقل من هذا العدد ، لماذا اختار بنو حُبيب وهو يؤلفون قوة كبيرة قادرة على المقاومة هذه السنة لترك أراضيهم واللجوء إلى أرض الروم . وقوات الحمدانيين العربية مشغولة بالدفاع عن الخليفة ضد البريديين أولاً ثم ضد توزون وخجنجخ ثانية ، ألا يدفعنا هذا إلى التساؤل فيما إذا كان البيزنطيون قد أطمعوهم بكرائم الضياع ونفائس الحبى والمتاع لكي يتوجهوا إلى أرض الروم فيصبحون عوناً لهم لا سيما وأنهم كانوا أعداء للحمدانيين ، وكان سيف الدولة قد أوقع بالروم حينما كان والياً على ديار بكر (٣٢٦ — ٣٢٩) هزائم كثيرة فرأوا الفرصة سانحة لاستدراج بني حُبيب ، وقد ذكر ابن حوقل أنهم أوثقوا ملك الروم من أنفسهم بعد أن أحسن لهم النظر في إنزالهم على كرائم الضياع ونفائس الحبى والمتاع . وكان سيف الدولة قد توجه سنة ٣٢٦هـ إلى حصن زياد في أرض أرمينية بين آمد وملطية واشتبك مع الروم البيزنطيين في معركة حاسمة انتصر فيها سيف الدولة وأسر كما يقول ابن ظافر الأزدي سبعين بطريقاً وأخذ سرير الدمستق وكرسيه ، كما أنه خرج سنة ٣٢٨هـ غازياً من نصيبين فوصل إلى قاليقلا كما توغل في أرض الروم وهدم لهم حصوناً كثيرة ، وإذا علمنا أن البيزنطيين كانوا يشجعون السكان في منطقة الثغور والجزيرة على الدخول في المسيحية لا يستبعد أن يكونوا قد أطمعوا بني حُبيب ، ونفوسهم كما يبدو كانت ضعيفة وتعلقهم بالإسلام كان واهياً ، يرد في أحداث سنة ٣٢٢هـ عند ابن الأثير ، أن الدمستق سار في خمسين ألفاً من الروم فنازل ملطية ، وكانت الثغور الجزرية قد ضعفت عن دفع الروم عنهم ، فحاصر الدمستق ملطية مدة طويلة هلك خلالها كثير من أهلها من الجوع ، وضرب خيمتين على إحداها الصليب وقال : من أراد النصرانية انحاز إلى خيمة الصليب ، ليَرد عليه أهله وماله . ومن أراد الإسلام انحاز إلى الخيمة الأخرى وله الأمان على نفسه ، ونبلغه مأمنه ، فانحاز أكثر المسلمين إلى الخيمة التي عليها الصليب طمعاً في أهليهم وأموالهم ، وسيَّر مع الباقين بطريقاً يبلغهم مأمنهم ، ثم ملك الروم سميساط وخرَّبوا الأعمال وأكثروا القتل وفعلوا الأفاعيل الشنيعة وصار أكثر البلاد بأيديهم ، إذا كان هذا وضع الثغور قبل أن يبدأ الحمدانيون وعلى رأسهم سيف الدولة بالوقوف في وجههم ، أليس من المعقول أن يحاولوا اجتذاب هذا العدد الكبير من الفرسان إلى جانبهم وهم أعداء للحمدانيين ، ثم أن ابن حوقل في ص ١٩١ يذكر أن بني حبيب خرجوا بذراريهم وعبيدهم ... الخ فيما قصدوا به من الغصب لعقارهم ، بينما يشير في ص ١٩٢ إلى أن الحمدانيين استصفوا أرض من كان دخل إلى بلاد الروم أي أن أراضيهم أخذت بعد نزوحهم وليس قبل ذلك ، وأن الحسن بن عبد الله سلمها إلى من

بقي من أهلها الذين آثروا فطرة الإسلام ومحبة المنشأ، على مقاسمة النصف من غلاّتها، ثم قد يتساءل الباحث، هل كان بنو حبيب هؤلاء بني عم الحمدانيين كما يدعي المؤرخون لأن ابن حوقل في النص الأول لا يذكر ذلك ويدافع عنهم ويتهم الحمدانيين في حين أنه في (ص ١٩٩) وفي صدد حديثه عن برقعيد يذكر أنه يسكنها بنو حُبيب قوم من تغلب، وبما أنهم من سيخ بني حمدان فإن ابن حوقل يصفهم بأن فيهم بعض شر، وفي العودة إلى معجم القبائل لعمر رضا كحالة وجدت أن هناك فروعاً من قبائل قيس عيلان كان يطلق عليهم اسم بني حُبيب، فهناك بنو حُبيب بن سواءَه بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن(٤٨) وبنو حبيب بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن هوازن بن منصور(٤٩).

أما فيما يتعلق بقول المؤرخين من أن حروب سيف الدولة كانت غير هادفة لا هجومياً ولا دفاعياً وأنه أتلف أموال الدولة في استعراضات الجيش والمغامرات دون جدوى، فإن على الباحث المنصف أن يشير إلى أن سيف الدولة تسلم مهمة الدفاع عن الثغور في أصعب الظروف بالنسبة للمسلمين وأفضلها بالنسبة للبيزنطيين، فقد كانت الخلافة العباسية مجزأة إلى دويلات متعددة متناحرة، وحينما سيطر البويهيون على مقاليد السلطة في بغداد لم يهتموا بأمر الدفاع عن الثغور، بل نازعوا الحمدانيين في الموصل لدفع الأموال، ولقد رأينا أن ناصر الدولة لم يكن يحاسب أخاه سيف الدولة على ما بيده من الأموال لأنه كفى المسلمين أمر الروم واعتنق حربهم، أما في بيزنطة فقد تحوَّل الموقف في القرن العاشر الميلادي، الرابع الهجري من الدفاع إلى الهجوم عندما استولت على السلطة أسرة من أقوى الأسر في التاريخ البيزنطي وهي الأسرة المقدونية التي نفخت في الدولة روحاً جديدة بفضل ما وفرته لها من استقرار داخلي وقيادة حكيمة، يضاف إلى هذا أن نظام الثغور اكتمل عند البيزنطيين في القرن العاشر الميلادي في عهد الأسرة المقدونية، وحلَّ مكان الجيش المأجور جيش جديد من الجند الفلاحين(٥٠)، وكان على سيف الدولة أن يواجه البيزنطيين بأعداد من المقاتلة محدودة إذا ما قيست بالأعداد الكبيرة من المقاتلة والمطوعة التي كانت تغزو مع الخلفاء من خراسان والموصل والشام واليمن والعراق والحجاز، وكانت جيوش البيزنطيين يربو عددها في الوقعة الواحدة أحياناً على مائة ألف محارب من أجناس مختلفة من روس وبلغار وروم وصقلب وأرمن وخزر. وقاد هذه الجيوش قواد من أشهر وأعظم قادة الامبراطورية البيزنطية أمثال قسطنطين ليكابينوس، الذي تحداه سيف الدولة في غزواته قبل أن يدخل حلب، وبرداس فوكاس Bardas Phocas وأخوه نقفور فوكاس الذي كان قبل توليه القيادة في المشرق قائداً عاماً للقوات البيزنطية البرية والبحرية في الجبهة الغربية، وحينما نجح نقفور في الاستيلاء على جزيرة كريت سنة ٣٥٠هـ/٩٦١م عينه الأمبراطور رومانوس الثاني قائداً أعلى «دمستق» للجبهة الشرقية، ليقف في وجه سيف الدولة الذي كان قد حقق انتصارات عديدة على البيزنطيين وتصدى لمحاولاتهم المتكررة للاستيلاء على الشام التي كانوا يطمعون فيها ويذكرون من تاريخها أنهم حكموها طويلاً، فكان سيف الدولة بعمله سداً وحاجزاً دون انبعاثهم إلى هذه البلاد، فخدم بذلك الاسلام والعرب، وقد

كان سيف الدولة كما يقول ابن ظافر الأزدي ردءاً للمسلمين بما رزقه الله من الهيبة عند العدو إلى أن مرض وضَعُف، ولما توفي اشتد استيلاء العدو على سائر البلاد والثغور، فيذكر ابن الأثير أن الروم دخلوا الشام سنة ٣٥٨هـ ولم يمنعهم أحد، فسار ملك الروم إلى طرابلس وأحرق بلدها، وقصد حمص، وكان أهلها قد انتقلوا عنها وأخلوها، فأحرقها ملك الروم ورجع إلى بلدان الساحل فأتى عليها نهباً وتخريباً، وأقام في الشام شهرين يقصد أي موضع يشاء ويخرِّب ما يشاء ولا يمنعه أحد.

فإذا أتينا إلى اتهام المؤرخين سيف الدولة بتبذيره أموال الدولة على الشعراء والأدباء، فإننا إذا قرأنا النصوص المتعلقة بذلك في يتيمة الدهر للثعالبي وفي كتب الأدب والشعر لرأينا أن صلات سيف الدولة لم تكن كبيرة إذا ما قيست بصلات الملوك والأمراء الآخرين في عصره(٥١)، وأن اجتماع الشعراء والأدباء حوله يعود إلى شخصية سيف الدولة التي استطاعت أن تستقطب هذا العدد الكبير في صعيد واحد وإلى كون سيف الدولة أديباً بفطرته، ذا ملكة مميزة ونقادة تفرِّق بين الغث والسمين، وتميز بين الرديء والجيد من الشعر(٥٢) قال الحسن بن خالويه: دخلت يوماً على سيف الدولة فلما مثلت بين يديه قال لي، أقعد ولم يقل أجلس، فعلمت بذلك معرفته للأدب، وذلك أن المختار أن يقال للقائم أقعد وللنائم والساجد أجلس، وكان سيف الدولة شديد الاهتزاز كما يقول الثعالبي لما يمدح به وأنه لو أدرك ابن الرومي زمانه لما احتاج إلى أن يقول:

ذهب الذيـــن تهزُّهـــم مداحُهـــم
هَزَّ الكمــــــاة عَوالي المُــــــرّان
كانـــوا إذا امتُدِحـــوا رأوا ما فيهمُ
ما لأريحيــــــة منهم بمكــــــانِ

فاجتماع الشعراء والأدباء في بلاط سيف الدولة يعود إلى أنه كان يتذوق الشعر والأدب، ويقدر الشعراء والأدباء، يذكر ابن كثير في ترجمته للمتنبي أنه حينما مدح المتنبي ابن العميد في الكوفة وصله بثلاثين ألف دينار ثم سار إلى فارس فامتدح عضد الدولة البويهي فأطلق له أموالاً جزيلة تقارب مائتي ألف دينار، وقيل بل حصل منه ثلاثين ألف دينار، ثم دسَّ له من يسأله، أيما أحسن عطايا عضد الدولة بن بويه أو عطايا سيف الدولة بن حمدان فقال: هذه أجزل وفيها تكلف، وتلك أقل ولكن عن طيب نفس من معطيها، لأنها عن طبيعة وهذه عن تكلف، فذكر ذلك لعضد الدولة فاغتاظ ودس عليه طائفة من الأعراب، فوقفوا له في أثناء الطريق وهو راجع إلى بغداد، ويقال إنه كان قد هجى مقدَّمهم ابن فاتك الأسدي فلهذا أوعز إليهم عضد الدولة أن يتعرضوا إليه فيقتلوه ويأخذوا ما معه من الأموال، فقتل المتنبي مع ولده في يوم الأربعاء لخمس بقين من رمضان سنة ٣٥٤هـ.

لم يكن كرم سيف الدولة وقفاً على الشعراء والأدباء ورجال دولته وإنما شمل الأفراد العاديين أيضاً، وليس أدل على ذلك أنه عندما أُسر أبو فراس الحمداني، أقام في الأسر خمس سنين يكاتب

سيف الدولة أن يفتديه بقوم كانوا عنده من عظماء الروم، فيأبى سيف الدولة ذلك مع وجدِه عليه ومكانه في قلبه ويقول: لا أفدي ابن عمومنا خصوصاً وادع باقي المسلمين، ولا يكون الفداء إلا عاماً للكافَّة(٥٣)، فلما كانت سنة ٣٥٥هـ سار سيف الدولة للفداء بالبطارقة الذي في أسره ففداهم، ولما لم يبق معه من أسرى الروم أحد، اشترى الباقين ورهن عليهم بدنته الجوهر المعدومة المثل(٥٤). ويعلق التنوخي على هذا الفداء الأخير الذي جرى قبل سنة من وفاة سيف الدولة بقوله، إنه لزمه في الفداء خمسمائة ألف في شراء الأسرى، والأموال التي وصلهم ورمَّ بها أحوالهم وأخرج جميع ذلك من ماله صبراً واحتساباً وطلباً للثواب والذكر من غير أن يعاونه أحد من الملوك فيه ولا غيرهم وكان ذلك خاتم أعماله الحسنة وفعاله الشريفة، التي تجاوز الوصف وتفوق العد(٥٥).

وخلد أبو الفرج الببغاء أقرب الأدباء إلى قلب سيف الدولة عملية الفداء التي تمت سنة ٣٥٥هـ في رسالة فريدة تعتبر وثيقة هامة فهي تطلعنا على حرص سيف الدولة على أن تكون أموال الفداء جميعاً من ملكه الخاص لم يشرك في ذلك ملكاً من ملوك المسلمين الذين كانوا على رؤوس ممالك كثيرة إخشيدية وبويهية وغزنوية وسامانية، بل إن سيف الدولة رفض أن يستعين بأموال الأغنياء بمملكته، كما أنه لم يكتف بفداء الأسرى، بل أبدى اهتماماً كبيراً بهم فور إطلاق سراحهم، بصرف الطعام واللباس والتطبيب، والترفيه عنهم... وتداركنا من عمارة أحوالهم ما كان مختلاً بمعاناة الفقر ومتهافتاً بتطاول الأسر، وانقلبنا قافلين بأسعد منقلب وأربح مكسب.

ولا يسعني في ختام هذه الدراسة إلا أن أشير بأن ابن حوقل الذي يعتمد عليه الباحثون في نقدهم الموجه إلى سيف دولة، رغم تحامله الشديد على الحمدانيين فإنه لم يستطع إلا أن يشير إلى ازدهار حلب قبل هجوم الروم عليها سنة ٣٥١هـ. فيقول، وكانت حلب عامرة غاصة بأهلها كثيرة الخيرات على مدرج طريق العراق إلى الثغور وسائر الشامات، وهلك بحلب وقت فتحها من المتاع والجهاز للغرباء وأهل البلد ما في إعادته على وجهه إرماض لمن سمعه ووهن على الإسلام وأهله وكان لها أسواق حسنة وحمامات وفنادق كثيرة ومحال وعراص فسيحة ومشاع وأهل جُلَّة، كما أنه حينما يتحدث عن بالس يقول: وكانت فرضة لأهل الشام على الفرات فعفت آثارها ودرست قوافلها وتجارها بعد سيف الدولة.

إن الأمثلة السابقة التي عرضتها تبرهن أن الباحث الموضوعي لا يستطيع أن يتوصل إلى استنتاجات مبنية على دراسة نص واحد وأن عليه أن يدرس النصوص كلها دراسة موضوعية لكي يستطيع أن يقدم صورة أقرب إلى الواقع والحقيقة، ورحم الله ابن خلدون الذي يقول:

فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد في قبول الكذب ونقله.

حواشي الدراسة السابعة

(١) ابن العديم ، زبدة الحلب ، ج ٢ ، ص ١٠٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١١٣ .

(٣) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج ٦ ص ٣١٢ .

(٤) ابن العديم ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(٥) ابن سعيد المغربي ، المغرب في حلي المغرب ، الجزء الخاص بمصر ط ليدن ١٨٩٩ ، ص ٤٣ .

(٦) مسكويه تجارب الأمم ج ٢ ص ١٠٨ ، ١١٥ ، ابن الأثير ج ٦ ص ٣٢٩ ، ابن خلدون ج ٤ ص ٢٣٧ .

(٧) ابن ظافر الأزدي ، ص ٢٤ .

(٨) ابن الأثير ج ٦ ص ٣٢٩ ، ٣٥٤ ، ابن خلدون ج ٤ ص ٢٣٧ ، مسكويه ، تجارب الأمم ، ج ٢ ص ١١٧ ، ج ٢ ص ١٧١ ، ابن العديم زبدة الحلب ج ٢ ص ٢٩ ، ابن ظافر الأزدي ، ص ١٩ .

(٩) الطبري ، ج ٣ ص ٤٤٤ ، ٣٩٨ ، البلاذري ، فتوح ص ١٣٧ ، ١٥٥ تهذيب تاريخ دمشق ، ج ٥ ص ٣٠٧ .

(١٠) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص ١٩٢ .

(١١) ابن حوقل ، المصدر السابق ص ٢٠٥ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(١٣) عقوتها أي ساحتها .

(١٤) هذا مثل يعني أنه لم يبق في رساتيقها شاة أو ناقة (ابن حوقل ص ٢٠٤) .

(١٥) الثعالبي ، يتيمة الدهر ، ج ١ ص ١٩ ــ ٢٠ ، ديوان أبي فراس ج ٢ ص ١٤٧ .

(١٦) المصدر السابق ، ج ١ ص ١٩ ــ ٢٠ .

(١٧) الطباخ ، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ط أولى سنة ١٣٤٢هـ/١٩٢٣ ص ٢٨٠ .

(١٨) المرجع السابق ص ٢٧٩ .

(١٩) الغزي ، نهر الذهب ، ج ١ ص ١٩١ .

(٢٠) ديوان أبي فراس ج ٢ ٣٩٧ .

(٢١) ديوان أبي فراس ج ٢ ص ٤٩٢ .

(٢٢) التنوخي ــ جامع التواريخ المسمى نشوار المحاضرة ، ج ١ ص ١١٠ .

(٢٣) الثعالبي ، يتيمة الدهر ، ج ١ ص ١٨ .

(٢٤) ابن ظافر الأزدي ، ص ٣٧ .

(٢٥) ابن العديم ، زبدة الحلب ، ص ١٣١ .

(٢٦) ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ص ٦٠٩ ــ ٦١٠ .

(٢٧) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، مادة دير زكّي ، الشابشتي ، الديارات ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٢٨) ياقوت الحموي ، مادة مارت مَرونا .

(٢٩) ابن كثير الدمشقي ، البداية والنهاية ، بيروت ، دار الكتب العلمية المجلد السادس ج ١١ ، ص ٢٨١ ، ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدولة الحمدانية ص ٤٧ ــ ٤٨ .

(٣٠) ابن العديم ، زبدة الحلب ص ١١٩ .

(٣١) ابن ظافر الأزدي ، ص ٤٨ ، ابن الأثير ، الكامل ، ج ٧ ص ٢٨ .

(٣٢) ابن ظافر ، ص ٣١ .

(٣٣) ابن العديم ، زبدة الحلب ص ١٣٧ .

(٣٤) ابن العديم ص ١٤٨ ، يشير ابن العديم إلى أن غلام سيف الدولة ــ فتح كان والياً على انطاكية سنة ٣٥٣ .

(٣٥) ديوان أبي فراس ج ٢ ص ٦٥ .

(٣٦) ابن ظافر ، ص ٢٤ .

(٣٧) **Schlumberger Un Empereur Byzantin, au Dixien siecle, Nicefor Phocas ed. 1890. P.227.**

(٣٨) ابن ظافر ، ص ٥٥ .

(٣٩) ابن الأثير ، ج ٧ ص ٧ ــ ٩ .

(٤٠) ابن الأثير ، ج ٧ ص ٩ .

(٤١) ابن ظافر ، ص ٤٨ .

(٤٢) أمينة بيطار ، الحياة السياسية وأهم مظاهر الحضارة في بلاد الشام ، دمشق ١٩٨٠ ، ص ٣١٩ ، نقلاً عن ابن سعيد الأندلسي ، المغرب في حلى المغرب ، الجزء الأول من القسم الخاص بمصر ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥٣ص ، ١٥٥ .

(٤٣) آدم ميتنر ــ الحضارة العربية في القرن الرابع الهجري ــ الدار التونسية للنشر ج ١ ص ٢١٥ .

(٤٤) سهيل زكار ، تاريخ العرب والإسلام ــ ط دار الفكر ص ٣٦٣ .

(٤٥) كردي علي ، خطط الشام ــ ج ١ ص ٢٢٣ .

(٤٦) ابن الأثير ، الكامل ، ج ٦ ص ٣١٢ .

(٤٧) ابن الأثير ، ج ٦ ص ٢٠٦ .

(٤٨) النويري ، نهاية الأرب ، ج ٢ ص ٣٣٧ .

(٤٩) المصدر السابق ، ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٥٠) الباز العريني ، أخبار الروم ، ص ٥ ــ ١٤

(٥١) أعطى سيف الدولة أبا فراس ضيعة بمنبج تغل ألف دينار في السنة حينما أجاز على الفور بيت سيف الدولة :

لك قلبـــي تُعِلُّــــه   فدمـــي لِـــم تُحِلُّـــه

فارتجل أبو فراس على الفور :

أنـــا إن كنـــت مالكـــاً فلـــي الأمـــرُ كلـــه

ووصل المتنبي بخمسين دينار من دنانير الصلات وفيها خمسمائة دينار كما أقطع له ضيعة تغل ألفي دينار في السنة بمناسبات مختلفة ، (الثعالبي ، يتيمة الدهر ١٥ ـــ ١٧) .

أرسل إلى أبي اسحاق ابراهيم الصابي كيساً بختم سيف الدولة فيه ثلاثمائة دينار وعندما أهدى أبو الفرج الأصبهاني كتاب الأغاني لسيف الدولة في حلب أعطاه ألف دينار واعتذر له (ابن الوردي ، تاريخ ابن الوردي ، المجلد الأول ص ٤٣٨ .

(٥٢) الثعالبي ، يتيمة الدهر ، ج ١ ص ١٣ .

(٥٣) التنوخي ، تشوار المحاضرة ، ج ١ ص ١١١ .

(٥٤) ابن الوردي ، تاريخ ، ج ١ ص ٤٣٥ .

(٥٥) التنوخي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ ـــ ٢٥١ .



الفهرس

• مقدمة ٩
○ الدراسة الأولى: عناصر السكان، توزعهم وتكوينهم الاجتماعي في الشام في صدر الإسلام ١١
ـ العرب ١١
ـ العناصر السكانية الأخرى في الشام، توزعهم وتكوينهم الاجتماعي ٢٤
ـ الروم ٢٤
ـ الفرس ٢٥
ـ الجراجمة ٢٦
ـ السامرة واليهود ٢٧
حواشي الدراسة الأولى ٢٩
○ الدراسة الثانية: الضريبة الزراعية وأهميتها في صدر الإسلام ٣٩
ـ الخراج أو الضريبة الزراعية ٤٥
حواشي الدراسة الثانية ٥٣
○ الدراسة الثالثة: أوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الإسلام ٥٩
حواشي الدراسة الثالثة ٦٩
○ الدراسة الرابعة: الإسلام والعربية في الجناح الشرقي من الدولة الإسلامية ٧٥
ـ العوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام في العصر الأموي ٧٩
ـ استقرار العرب المسلمين ٧٩
ـ الاجراءات التي اتخذها الولاة والخلفاء لنشر الإسلام ٨٥
ـ العربية وانتشارها ٩٠
حواشي الدراسة الرابعة ٩٣

○ **الدراسة الخامسة : الإدارة في الأندلس في عهد عبد الرحمن الداخل**........... ١٠١
ـ التقسيمات الإدارية وأهم الموظفين الإداريين........................ ١٠٥
ـ القضاء.. ١٠٨
ـ التنظيم المالي.. ١١٠
حواشي الدراسة الخامسة.. ١١٥
○ **الدراسة السادسة : دمشق،مكانتها التجارية حتى نهاية القرن الثالث الهجري**......... ١٢١
حواشي الدراسة السادسة.. ١٣١
○ **الدراسة السابعة : سيف الدولة وإمارة حلب**............................. ١٣٥
ـ الإدارة والسياسة المالية....................................... ١٣٧
ـ السياسة المالية... ١٤٥
حواشي الدراسة السابعة.. ١٥٣

دراسات في التاريخ الإسلامي / نجدت خماش. ـــ دمشق: دار طلاس، ١٩٩٤. ـــ ١٦٠ص؛ ٢٤سم.

طبع بإشراف جميعة الندوة الثقافية النسائية.

١ ـــ ٩٥٦ خ م ١ د ٢ ـــ العنوان ٣ ـــ خماش

مكتبة الأسد

رقم الإيداع ١٩٩٤/٦/٦٧٢ رقم الإصدار ٦٣٧

موافقة وزارة الاعلام
رقم: ٢٢٦٦٦
تاريخ: ١٩٩٤/١/١١

